

الكتب الجغرافية

الجغرافيا المعاصرة

ماذا عن تطور الهدف وأهمّ الأزمات

دكتور
صلاح الدين علي الشامي
أستاذ الجغرافيا
كلية الآداب - جامعة بنها



الناشر: مكتبة الجغرافيا بالاسكندرية
جلال حمدي وشركاه

الجغرافيا المعاصرة

ماذا عن تطور الهدف وأهمّ الأزمات

دكتور
صلاح الدين علي الشامي
استاذ الجغرافيا
كلية الآداب - جامعة بنها

١٩٨٧

الناشر
منشأة الجغرافيا بالاسكندرية
بجالات خنزي وشركة

إهداء

الى جيل البراعم والخبرات الجغرافية المصرية المتفتحة ،
ومسئولية التجديد والتجويد الجغرافى امانة فى عنقه ،
أقدم ، بل قل ، أهدي خواطرى واهتماماتى •

بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير

فى عالم تواجه فيه التجارب الحياتية التحديات ، فى ربوع الأرض ، يكون الالتزام بالبحث وتقصى الحقيقة ، التى تعجم عود التحدى ، وترشد ابداع وحسن توظيف الوسيلة الحضارة الأنسب لمواجهة التحدى وإبطال مفعوله ، أو تطويعه وحل عقدة عناده ضد ارادة الحياة . وتقف العلوم فى طليعة التجارب الحياتية ، على خط المواجهة ، تحاور وتناور وتلتحم ، ولا تكاد تقبل بغير الانتصار لحساب الانسان بديلا . وفى الوقت الذى يجسد فيه هذا الانتصار لحساب التجارب الحياتية ، وهى تزحزح حد المصالحة بين الانسان والطبيعة لحساب الانسان وعلى حساب الطبيعة ، من ناحية ، يجسد أيضا التطور العلمى ويشهد على تغيير وتطوير وتجديد أهداف العلوم . وقل أن التجارب الحياتية وهى تتحدى بارادة التغيير والمحافظة على موجبات السيادة ، وتواجه المتغيرات وفى صحتها التحديات ، لا تتقدم على الدرب التقدم الواثق الصحيح ، نحو الهدف الاقتصادى ، وفى اطار التشكيل الاجتماعى والتنظيم السياسى ، الا تحت مظلة الابداع الحضارى والاجتهاد العلمى ، الذى يشحذ ويقوى فاعلية الوسيلة الحضارية .

وهكذا نفهم جيدا موجبات التطور العلمى ، ونتبين مسئوليات هذا التطور ، وهو أمين على مصالح التجارب الحياتية . كما نرصد حتمية هذا التطور الذى يلهث وهو يتأتى ويحقق الجديد والتجديد ، على صعيد العلوم الطبيعية ، وعلى صعيد العلوم الانسانية ، فى الأسلوب ، وفى المنهج ، وفى الهدف . وتكشف حتمية هذا التطور العلمى النقاب عن ضرورة الاستمرار

والخى على درب التغيير والاضافة ، لحساب التجارب الحياتية ، وهى تقضى مع حركة الحياة المتجددة ، من عصر الى عصر آخر . وتبدو وكأن نهاية المطاف فى أى عصر ، بداية حقيقية لاجتهاد ضرورى جديد لتطوير العلم وتحديث توجهاته وتطلعاته وتنمية أهدافه ، حسب حاجة العصر . بل قل أن مسيرة هذا التطور العلمى لا تعرف الوقوف الجامد عند حد ، ولا تركز الى الجمود أبدا ، لأنه يمثل تصانبا فى شرايين الحياة ، ضد ارادة وحركة الحياة .

وعلم الجغرافية وهو علم تركيبى وتحليلى ويبنى ، يقف فى المكان المناسب بين العلوم الطبيعية والعلوم الانسانية ، ويعرف كيف يمد يده لكى يلتقط ويجنى ثمرات ونتائج هذه العلوم ، ولكى يحسن ويتقن توظيفها فى خدمة الهدف الجغرافى ، وفى تصنيع أو صياغة النتائج التى تجاوب هذا الهدف ، كان من أكثر العلوم التزاما بالتطور من عصر الى عصر آخر . ويبنى هذا الالتزام على أساس أن العلم فى هذا الوضع البينى ، وهو يدخل نتائج العلوم واطرافها المتطورة فى صنع توليفة نتائج علمية ، ينبغى أن يتحل بالقدرة على استيعاب هذا التطور ، وعلى الاستجابة لدواعى هذا التجديد والاضافة . بل قل ينبغى أن يحتوى علم الجغرافية فى صلب تركيبه الهيكلى العلمى ، الاستعداد الصريح ، لتطوير الهدف الجغرافى ، ولتطوير الوسيلة والمنهج وصولا الى هذا الهدف ، وهو يتطور وتتجدد أبعاده من عصر الى عصر آخر .

هذا ، ويتحمل الفكر الجغرافى ، وهو من وراء علم الجغرافية على كافة مستويات أدواته ، النظرية الأكاديمية ، والعملية الميدانية ، والتجريبية التطبيقية ، مسئوليات هذا التطوير . ولا يكون هذا التطوير ولا يبدأ أبدا من فراغ ، ولا ينتهى بالضرورة من غاية أو هدف جغرافى ، يجاوب حاجة العصر ، ويخدم حركة الحياة فى المكان والزمان . وتمتلك الخبرة الجغرافية دائما ، مهارات تطوير الهدف الجغرافى ، ومهارات تطوير البحث الجغرافى نظريا ، وميدانيا ، وتطبيقيا ، فى اطار اهتماماتها ، وهى تدرس الأرض لحساب الانسان ، او وهى تدرس الانسان وحركة حياته المستجيبة لدواعى

التغيير فى ربوع الأرض • بل قل أن هذه الخبرة الجغرافية فى وسمها أن تتبين وأن تستشعر العلاقة بين الأرض وكل السنن الحاكمة للطبيعة فى ربوعها المتنوعة ، والانسان وكل القدرات الحضارية التى يتأهل بها ، وأن يحسب حساب جدوى القدرة الحضارية فى كل جولة صراع من أجل تطويع ، أو من أجل ابطال مفعول التحديات التى تبديها السنن الحاكمة وتواجه بها حركة الحياة فى ربوع الأرض •

ويسعدنى أن أقدم بهذا الكتاب الى قارئ العربية ، لكى يقف على مبلغ استجابة المدرسة الجغرافية المصرية العربية لتغيرات العصر وكل عصر، وعلى مبلغ الاستعداد الحقيقى والاسهام الفعلى فى تطوير الهدف الجغرافى • وهناك أكثر من علامة على أن الخبرة الجغرافية المصرية ، تملك مهارات الوقوف فى الصف العلمى فى المكان المناسب ، لهذا العلم البينى ، حتى يتحقق له الانجاز العمل التطبيقى ، لحساب حركة الحياة • وأدعو الله أن يوفقنى فى حسن بيان هذا المضى الجغرافى المصرى ، على درب التطور العلمى. العمل التطبيقى • وعلى الله وحده قصد السبيل ، وهو نعم المولى ونعم النصير •

صلاح الدين على الشامى

ابريل سنة ١٩٨٧

بداية واقتراب

بداية واقترب

يجسد الفكر الجغرافى ، ومسيرته الطويلة ، ومشواره المستمر ، على المدى الطويل ، بكل ما ابتنى عليه من منطق معقول ، وفلسفات عقلية واعية ومتنورة وجادة ، اهتماماته وتوجهاته وعنايته بالمدرجات الجغرافية الحسية ، فى المكان والزمان . وقل أن هذه العناية ، كانت تحاول وتتذرع بكل الأساليب ، وهى تمضى دائما فى الاتجاه الصحيح . ويعرف هذا التفكير الجغرافى ، فى نهاية المطاف ، لماذا وكيف ، يبتنى قاعدة يرتكز عليها علم الجغرافية . كما يعرف جيدا ، لماذا ، وكيف ، ومتى ، يبلور أو يصطنع الهدف الجغرافى ، الذى يتولى علم الجغرافية مسئوليته ، والعناية به عناية حصيفة ، لا تكف ولا تسكت أبدا .

وقل لقد أحسن هذا الفكر الجغرافى كثيرا ، عندما عرف بعد مسيرة حافلة ومبدعة ، وهى تمضى فى صحبة مسيرة حركة الحياة الانسانية على الأرض ، كيف ولماذا يوضع الهدف ، أو الغرض الجغرافى بكامل أبعاده ، شكلا وموضوعا ، أمانة غالية فى عنق الاجتهاد الجغرافى الجاد المتطور . وكان هذا الاجتهاد الجغرافى الجاد ، حريصا على هذه الأمانة ، التى لا يجوز إهمالها ، أو لا ينبغى التفريط فيها .

وأصاب الاجتهاد الجغرافى دائما ، أو أفلح باستمرار ، فى حسن تبنى هذا الهدف الذى يجاوب اهتمامات الفكر الجغرافى . كما أفلح أيضا ، فى حسن احتواء مفاهيمه ومدرجاته الجغرافية الحسية ، وفى حسن العناية بها . وقل أنه تعقب أهم المدرجات الجغرافيا الحسية ، فى المكان والزمان . كما تابع البحث والتحرى ، وهو يعكف على تأمل الرؤية الجغرافية ، فى المكان وفى الزمان . ومن ثم كان اختيار المنهج الأنسب ، من أجل الوصول الموفق ، الى صائب أو الى جوهر هذا الهدف الجغرافى .

وقل أيضا ، أن هذا الاجتهاد الجغرافى ، مضى فى كل مرحلة من المراحل ، مع خطوات المسيرة الفكرية الجغرافية ، من عصر الى عصر آخر ، فكان جادا ومتفتحا ، ولم يفرط أبدا فى أصول حسن الصحبة . بل قل

أنه كان مجديا ومفيدا ، وهو يجاوب أو وهو يلبي التطلع الى معرفة وإدراك وتأمل أفضل ، للمدركات الجغرافية الحسية . وربما أضاف من عنده ، وهو يحمل في المكان ، شيئا مناسبا عن المدركات الجغرافية المعنوية .

ولم يتهرب الاجتهاد الجغرافي أبدا ، من المسئولية المنوطة به ، ولم يتهاون في معاينة المدركات الجغرافية . وقل أنه لم يتخاذل أبدا في سعيه الجاد ، وهو يجد ويتعقب معنى ومغزى ومرمى ، كل ما من شأنه ، أن يجسد الهدف الجغرافي . بل قل بعد ذلك كله ، أن هذا الاجتهاد الجغرافي الجاد ، قد اصطنع كل ما في وسعه ، من غير افراط حيننا ، ومن غير تفريط أحيانا أخرى ، لكي ينقى العمل الجغرافي ، من زحمة ، أو من تعقيم الشوائب ، التي تبدو ، وهي مخلوطة به ، أو التي كانت تشوه حسن تعبيره ، أو التي كانت تخفى صدق بيانه الجغرافي الصحيح .

هكذا ، مضت مسيرة التفكير الجغرافي في صحبة مسيرة الحياة الانسانية على الأرض (١) ، وهي ترشد وتبصر التعايش في المكان والزمان . أو وهي تشد أزرها حركة الحياة في مواجهة الطبيعة وتحدياتها التي لا ترحم ، في ربوع الأرض . وربما كانت البداية متواضعة ، وقد تمثلت في مجرد رصد بعض المدركات الجغرافية الحسية ، رسدا آثار العجب حيننا ، وفجر التساؤل أحيانا كثيرة في المكان والزمان . ولا ينبغي التشكيك في قيمة هذا التعجب أحيانا أو هذا التساؤل أحيانا أخرى ، لأنه هو الذي أثارت بموجبه المدركات الجغرافية العقل الانساني . وكانت وكأنها دعوة صريحة ، لكي يكون التفكير ، ولكي يصبح الشغل الشاغل الذي يشغل الانسان ، في

(١) ظهر الانسان لكي يعيش حياته على الأرض ، وهو مؤهل باستعداد فطري لاستشعار خصائص المكان . وكان هذا الاستعداد الذي يمثل حسا فطريا ، وسيلة جمع ورؤية واستيعاب ، بعض أهم المدركات الجغرافية الحسية ، التي عايشتها حركة الحياة . واستوجبت هذه المعاينة ، توظيف العقل في التأمل ، وفي التمعن ، وفي التفكير ، من أجل تقصي حقيقة هذه المدركات الجغرافية الحسية في المكان ، وكيفية التعايش معها . وبدأ هذا التفكير الجغرافي بداية متواضعة ، مع ميلاد الحياة الانسانية في المكان المين ، على صعيد الأرض . وكان هذا التفكير الجغرافي ، في مرحلة طويلة فكرا عفويا لا يسجله الانسان ، أو لا يعبر عنه غير علامات الانتصار لموجبات التعايش في المكان مع الطبيعة . ثم كان في مرحلة أخرى فكرا مكتوبا ومدونا ومنظما ، في مدونات ، تحكي ونقص ونصود مبلغ انشغال الانسان بتأمل المدركات الجغرافية الحسية ، ومبلغ جدية وجدوى الانهماك في التفكير فيها . راجع : الشامي صلاح الدين : الفكر الجغرافي مسيرة ومسيرة - الاسكندرية سنة ١٩٨٠ .

المكان والزمان • وما كف الانسان عن هذا التفكير الجغرافى يوما ، وما كان فى وسعه أن يكف أبدا ، وهو يستوعب المدركات الجغرافية الحسية ، حتى يعرف كيف يتعامل معها لحساب التعايش الأنسب فى المكان ، على المدى الطويل •

وفى الوقت المناسب ، وبعد مسيرة طويلة ، بداية من ميلاد الحياة الانسانية على الأرض ، أقدم الاجتهاد الجغرافى فى شجاعة ، وأحسن توظيف البصيرة الجغرافية ، لكى تنجح مهمة السلاخ الفسکر الجغرافى ، أو قل تحريره ، من الارتباط الوثيق بالفكر التاريخى • وحتما كان هذا الارتباط قد فقدته موجباته تماما • ونهيا المناخ الأنسب ، لأهم نقطة تحول عقلانى ، فى مسيرة التفكير الجغرافى على الاطلاق •

وكان الوصول الى هذه النقطة ، يعنى الاقتراب من الوضع الذى يتأتى فيه الاستعداد ، من أجل بناء وتجهيز الاطار العلمى ، الذى يصبح ويكون فى وسعه أن يحتوى اهتمامات التفكير الجغرافى • ولقد اصطنع الاجتهاد الجغرافى عندئذ ، كل ما فى وسعه ، لسكى يرسخ الأصول ، والقواعد ، والأسس ، التى يبتنى عليها ، أو التى يكون بموجبها هذا الاطار المحكم • وبناء هذا الاطار المحكم ، لا يعنى غير الوصول الى ، أو الاعلان عن ، مولد علم الجغرافية الحديثة ، فى غضون القرن التاسع عشر الميلادى • وكان العقل الأوروبى الذى تحرر من كوابيس وضغوط الكنيسة الكاثوليكية ، هو المسئول عن ولادة هذا العلم ، وصياغة الهدف الجغرافى •

الفصل الأول

علم الجغرافية الحديثة

جوهر الهدف والتوجهات

- نشأة علم الجغرافية والبحث عن الهدف
- اهتمامات وتوجهات الجغرافية الحديثة
- توجهات الجغرافية الحديثة وصياغة الهدف الجغرافي
- تمهيد

الفصل الأول

علم الجغرافية الحديثة

جوهر الهدف والتوجهات

تمهيد :

كان هناك على المدى الزمني الطويل ، هدف جغرافي أولى بسيط .
وتمثل هذا الهدف الأول في الكشف الجغرافي ، واستقاط الحجاب عن الرؤية
الجغرافية الشاملة ، وعن انتشار التجربة الحياتية المتنوعة في ربوع الأرض . ولقد
استوجب جمع أوصال هذه الرؤية الجغرافية ، وحشد محتواها من المدركات
الجغرافية ، وقفات تأمل متأنية . وفي إطار هذا التأمل ، عكف العقل الانساني
على التفكير في كنه وماهية هذه المدركات الجغرافية . وصحيح أن هذه
المدركات الجغرافية قد أوقعت العقل في حائل الانبهار أحيانا ، ولكن الصحيح
أيضا أنه لم يستسلم لهذا الانبهار ، ولم يفقد قدراته على المضي في التأمل
والتفكير فيها أحيانا أخرى .

وفي الوقت الذي لم يمتلك فيه الانسان غير الحس الجغرافي وحده ،
عائين المدركات الجغرافية وتأملها ورشد تعايش حركة الحياة في المكان .
كما واصل الانسان تحت مظلة انجازاته الحضارية ، وهو يبتني قواعد
مدنياته ، معاينة المدركات الجغرافية الحسية . وربما كانت شغله الشاغل
وهي تبهره وتستوجب تفكيره بكل الإلحاح في طلب الحقيقة . وإضافة الى طلب
الكشف الجغرافي ومعاينة المدركات الجغرافية ، كان البحث عن الحقيقة
الجغرافية ، علامة على اتساع دائرة الهدف الجغرافي ، اتساعا محدودا وبطيئا .

وما من شك ، في أن هذا الهدف الجغرافي المبكر ، قد استوجب عناية
الاجتهاد الجغرافي الباحث عن الرؤية الجغرافية ، وتوسيع مداها توسيعا أفقيا
لكي تغطي الأرض كلها . كما استوجب هذا الهدف عناية التأمل والتفكير
الجغرافي الصحيح ، وهو في شكله الفلسفي الهلامي ، الذي لم يلتزم بإطار
واضح يحتويه ، ولم يخضع لقواعد علمية تجسد توجهاته الجادة الى الهدف
الجغرافي . وانتقلت مسيرة هذا التفكير الجغرافي وهي أمانة ومسئولية من
عنق الى عنق آخر ، ومن قبضة الى قبضة أخرى ، على مدى القرون الطويلة .

وتحققت انجازات واضافات جاوبت الهدف الجغرافى المبكر ، وهو لا يتجاوز الاستمرار فى طلب الكشف الجغرافى ، وتلمس ابعاد الحقيقة الجغرافية .
بل قل بقى الهدف الجغرافى حبيس الوصف البحث ، ولم يسلم هذا الوصف الجغرافى الكاشف من الخلط والتشويه والتخبط .

نشأة علم الجغرافية والبحث عن الهدف :

وفى القرن التاسع عشر ، وتحت مظلة القيادة الأوروبية المتفتحة ، جاء الاعلان عن مولد علم الجغرافية . ولا يعنى ذلك التحول شيئا أهم من البيان الكاشف ، عن حسن وصول التفكير الجغرافى الأوروبى الى صياغة صيغة جديدة للهدف الجغرافى . كما يعنى أيضا نجاح التفكير الجغرافى الأوروبى الحديث فى وضع القواعد والأسس والأصول التى اصطنعت اطارا علميا واضحا للعمل الجغرافى ، ورسخت منهجا علميا سليما لممارسة العمل الجغرافى .
ويطاول الهدف الجغرافى فلسفة الفكر الجغرافى الأوروبى الحديث ، ويصغى اليه جيدا ، ولكنه فى نفس الوقت ، يجاوب حاجة وتطلعات علم الجغرافية وأسلوبه العلمى .

وينبغى أن نثق فى أن صنع الاطار وصياغة توليفة البنية العلمية . وتحديد الهدف الجغرافى ، قد تأتى وأينع ، من خلال العلاقة الأصولية بين الفكر الجغرافى وهو علم بالقوة فى جانب ، وعلم الجغرافية الحديثة وهو فكر بالفعل فى جانب آخر . ومن ثم يجاوب هذا الهدف ، وهو لا يخيب أبدا منطق وفلسفة الفكر الجغرافى الحديث . ويبدو أن علم الجغرافية لا يكون أبدا من غير فلسفة الفكر الجغرافى ، وأن فلسفة الفكر الجغرافى لا تكون أبدا من غير علم الجغرافية ، وهو فى خدمة الهدف الجغرافى . وتبدو الصحبة بين فلسفة الفكر الجغرافى وعلم الجغرافية ، وكأنها علاقة عضوية .

واتخذ علم الجغرافية منذ مولده مكانا مناسباً ، بين زمرة العلوم . بل قل احتل مكانته فى المكان المناسب بين العلوم . وأصبح وهو الذى لا ولم ولن يخلد منطق وفلسفات وتوجهات الفكر الجغرافى الحديث ، وتطلعه الحصىف ، والحاحه المستمر ، العلم الذى لا يكف ، ولا يسكت أبدا ، عن ادراك الغاية ، أو بلوغ مقصد الهدف الجغرافى . ولقد تعود علم الجغرافية ، فى ظل هذا الالتزام ، على العناية بالمنهج الأنسب وبالبحث الجغرافى السديد ، الذى لا يطاول غير توجهات الفكر الجغرافى ، بكل الأمانة والموضوعية ، وصولا الى طلب الحقيقة الجغرافية ، فى المكان والزمان .

وهذا معناه ، أن علم الجغرافية الحديثة ، لا يبدأ من فراغ أبدا ، وهو يجاوب حاجات الإنسان وحسه الجغرافى الكامن فى أعماقه ، لأن الفكر الجغرافى ، وفلسفته المتفتحة ، يقف من ورائه يظهره ويشد أزره ، ويسدد خطواته . ويكون علم الجغرافية آمينا ، وهو يتوجه الى الهدف الجغرافى فى الاتجاه الصحيح . كما يكون علم الجغرافية أكثر من أمين . وهو مسئول عن كل ما يراود التفكير الجغرافى ، ويستحق عنايته ، أو يستوجب اهتمامه ، أو يشغله ويرنو اليه .

وهذا معناه أيضا ، أن علم الجغرافية لا يقدم الاقدام المسئول ، على أداء المهام المنوطة به ، لحساب التفكير الجغرافى المتجدد ، من غير غاية أو من غير هدف جغرافى . وقل أنه يعرف الهدف جيدا ، ويلتزم به التزاما لا رجعة فيه ، لأنه يستحق الاهتمام ويستوجب العناية العلمية على مستوى المنهج الأنسب . ويبقى الفكر الجغرافى يقظا ، وفى تمام الوعى ، لكى يرشد توجه الاجتهاد الجغرافى العلمى ، ولا يترك له الحبل على الغارب .

وتألق علم الجغرافية الحديثة ، الذى نشأ وترعرع اعتبارا من القرن التاسع عشر . وكان هذا العلم الذى لا يبدأ من فراغ ، ولا ينتهى من غير غاية ، رشيدا عرف جيدا كيف يكتسب كل صفات أو مواصفات العلم ، وكيف يحتويه الاطار العامى السليم . ومن ثم عرف علم الجغرافية الحديثة أيضا ، كيف يتأتى الالتزام الحميد بالقواعد والأسس ، التى تخدم أو التى تحقق توجهاته العلمية الصحيحة ، فى اتجاه الهدف الجغرافى الصحيح . بل قل أنه قد أفلح تماما ، فى حسن صياغة وانجاز النتائج العلمية الجغرافية ، التى تجاوب أو تلبى وتخدم اهتمامات الهدف الجغرافى الصحيح .

ومن ثم ينبغى أن نفهم جيدا ، كيف ولد ونشأ علم الجغرافية نشأة طبيعية سوية ، بعد أن تم أو اكتمل نصبحه جنينا ، فى رحم الفكر الجغرافى الحديث . كما ينبغى أن ندرك جيدا كيف أخذ علم الجغرافية الحديثة عن هذا الفكر واستجاب له ، أو جاوب توجهاته الفلسفية الحسنة ، فى طاب أهم ابواب المعرفة الجغرافية ، أو فى تقصى الحقيقة الجغرافية ، أو فى تمحيص المدركات الجغرافية الحسية والمعنوية ، أو فى دراسة الظاهرة الجغرافية المعنية .

ولقد جاءت هذه النشأة الطبيعية فى الوقت المناسب تماما ، ولم تتأخر عن هذا الموعد . بل قل أن هذه النشأة قد تزامنت مع مولد ونشأة علوم طبيعية وعلوم انسانية كثيرة . واكتسب علم الجغرافية بلون العلم ، أو بالكساء

العلمي المناسب . ثم اتقن هذا العلم مسألة الانفتاح على العلوم الأخرى . وأجاد عندئذ ، الأخذ منها ، مثلما أجاد العطاء لها . واشترك مع كل العلوم في انجاز سمفونية العمل والاستجابة ، التي أصبحت في خدمة المعرفة الانسانية المطلقة . ولم يبخل علم الجغرافية أبدا بشيء ، مما أصبح في وسعه أن يقدمه ، أو بشيء مما تجمع في جعبته .

كما ينبغي أن ندرك جيدا ، بعد ذلك كله ، كيف نما علم الجغرافية وتطور أو ترعرع ، وكيف أضاف الى الرصيد الجغرافي العلمي . وهو الذي مضى على درب العلم الصحيح ، لأنه لم يبدأ من فراغ ، ولم يتطور من غير غاية . ومن ثم كان النمو سويا ، وكان التطور مثيرا ، وكان الانجاز رائعا ، في الاتجاه العلمي السديد . وقل أن هذا النمو ، وهذا التطور ، قد تأتى دون فصل أو انفصال أو انقطاع الصلة العضوية ، بين فلسفات الفكر الجغرافي الحديث من ناحية ، وأصول وموجبات تكوين نسيج البنية أو صياغة البنية العلمية لعلم الجغرافية الحديثة من ناحية أخرى . وأفلح هذا النمو ، وأصبح علم الجغرافية من بعد ذلك كله ، علما راسخا ، يعرف جيدا كيف يتوجه من خلال المناهج المنضبطة ، الى جوهر الهدف الجغرافي .

ومن ثم يعرف الاجتهاد الجغرافي العلمي ، كيف يتألق في الأداء الجغرافي العلمي ، اعتبارا من يوم مولد علم الجغرافية ، في القرن التاسع عشر . كما يعرف هذا الاجتهاد الجغرافي العلمي ، دوره الوظيفي في انجاز البحث الجغرافي ولم يضل أبدا . ولقد استحق علم الجغرافية ، عن جدارة واستحقاق أن ينضم الى صفوف العلوم الطبيعية والعلوم الانسانية ، انضماما سليما ، في داخل الاطار العلمي الأكاديمي . بل قل لقد وجد علم الجغرافية الحديثة ترحيبا علميا ، على الصعيد العلمي ، وانضم الى صفه بعض العلماء الذين لم تكن لهم نقشة جغرافية في الأصل (٢) . كما لم يجد علم الجغرافية الحديثة أبدا ، من يستخف به ، أو من يعترض عليه ، أو من يعرض عنه .

(٢) بدأ هببولت وهو علم من اعلام علم الجغرافية الحديثة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر حياته العلمية ، بداية بعيدة تماما عن العمل الجغرافي . ولقد تناول هببولت في دراساته المتنوعة بعض القضايا في النبات وفي الكيمياء ، وفي الطبيعة وفي التشريح ، وفي الميولوجيا . وأثرت هذه الدراسات العلمية فكر هببولت وأسهمت اجتهاده العلمي عندما تحول الى العمل الجغرافي . بل قل أن هذا الثراء العلمي قد أهل هببولت لكي يضيف اضافات جيدة في الجغرافية الطبيعية . التمام ، صلاح الدين : الفكر الجغرافي ، سيرة وسيرة - الاسكندرية - ١٩٨٠ ص ٣٠٧ .

اهتمامات وترجمات الجغرافية الحديثة :

نشأ علم الجغرافية الحديثة ، نشأة سوية علميا ، في أحضان الوعي الأوروبي العلمي الأكاديمي المتفتح . وفي هذا الاطار ، لم يستشعر الغرب بين العلوم الطبيعية والعلوم الانسانية ، التي كانت تفتتح من حوله . وربما أسعف هذا الوضع التفتح الجغرافي المثير . ونال علم الجغرافية كل العناية والاهتمام ، في وقت كان هو في حاجة بالفعل ، الى ترسيخ وجوده العلمي ، وتأسيس أهم اهتماماته ، بالبحث الجغرافي .

وفي النصف الثاني أو الأخير من القرن التاسع عشر ، تفجرت ينابيع هذه العناية ، وبشرت بكل اهتمام العمل في الحقل الجغرافي الأكاديمي . وتولى فريق علمي جاد ومخلص ، استغرق في فلسفات الفكر الجغرافي ، واستوعب تراثه العريق ، مسئوليات هذا الاهتمام . واصطنع اجتهاد هذا الفريق مقومات الترسخ الجغرافي العلمي الحديث . وكان هذا الفريق من العلماء والباحثين ، حريصا أشد الحرص على ، تصور أو على تجسيد الهدف الجغرافي العالَمي ، وكيفية الوصول اليه ، أكثر من أي شيء آخر .

ولقد وفر الاطلاع على تراث الفكر الجغرافي العريق ، للاجتهاد الجغرافي العلمي حصادا ثريا ، وزادا موفورا . وأعان هذا التزود الاجتهاد الجغرافي العلمي ، في أداء المهمة الجغرافية العلمية . وكان هذا التراث الجغرافي قد تراكم على مدى القرون الطويلة ، وأصبح في متناول أيديهم ، منذ أن انتقل زمام مسيرة التفكير الجغرافي ، من أيدي الجغرافيين المسلمين العرب ، الى الأيدي الأوروبية اعتبارا من بداية عصر النهضة الأوروبية . ويبدو أن هذا الانتقال قد جاء ، في الوقت المناسب تماما ، بعد أن تاهل العقل الأوروبي تاهيلا مناسباً لحمل الأمانة .

وجاء هذا التاهيل تأسيسا على النجاح الأوروبي ، الذي تصدى كثيرا لموجات الاجتياح العدواني المدمر والمتكرر القادم من قارب آسيا ، وهسو الذي عرقل استمرار خطوات مسيرة الحضارة الأوروبية . وأفضى هذا النجاح الأوروبي الى التحول من مسيرة حضارية متعثرة ومتقطعة ، الى مسيرة حضارية مستمرة ومتألقة . كما جاء هذا التاهيل أيضا ، تأسيسا على الانفتاح الأوروبي ، الذي أطل على العالم الاسلامي وتعامل معه في السلم والحرب تعاملًا مناسبًا ومفيدًا . وأفضى هذا الانفتاح الأوروبي الى التنور ، الذي بصر ورشد المسيرة الحضارية الأوروبية على الدرب في الاتجاه الصحيح . ثم أضافت ثورة الاصلاح الديني التي أشعلها المحتجون

على الكنيسة الكاثوليكية ، الاضافة المهمة ، وهي تحرير العقل الأوروبي وتؤمنه ، وتحمله مسئولية قيادة المسيرة الحضارية الأوروبية الناهضة .

ومن خلال مسيرة حضارية منتظمة ولا خطر مباغت في وسعه أن يوقفها أو أن يجمد خطواتها ، ومن خلال التنوير وحسن الأخذ والاقتباس من التراث الحضارى الاسلامى العربى ، تمضى المسيرة الحضارية الأوروبية المنتظمة فى اتجاه التآلق . ويدفع العقل الأوروبى المتحرر خطوات هذه المسيرة الحضارية الأوروبية دفعا الى مشارف عصر النهضة ، بعد أن تحقق الانسلاخ الذى انفصل بموجبه الشق الحضارى الأوروبى المادى ، عن الشق الحضارى الروحى .

واقدمت انطلاقة هذه المسيرة الحضارية المتنورة ، فى صحبة العقل المتحرر من كل دواعى الخوف والجمود ، على انهاء مسيرة التفكير الجغرافى المسيحى الساذج ، الذى كان قد استخف بالعقلية الأوروبية ، وأغرقها فى ضلال مبين ، اعتبارا من القرن الأول الميلادى . بل قل أن هذه الانطلاقة المتحررة ، قد تركت الجبل على الغارب لكى يحلق العقل الأوروبى فى آفاق المعرفة الرحبة وطلب العلم . وأباحت هذه الصحوة العقلية المتفتحة والنهضة الأوروبية المتألقة ، حق العودة والرجوع ، الى جغرافية التراث الصحيح فى مصادره الاسلامية عودة رزينة ومتأنية . ولقد واكبت هذه العودة الأوروبية مرحلة التمدد فى انحطاط الاجتهاد الاسلامى ، فاستحق العقل الأوروبى المتحرر ، ورائة التركة الجغرافية الاسلامية العربية ، وقيادة مسيرة التفكير الجغرافى الصحيح ، قيادة متنورة ومتفتحة ، فى الاتجاه السليم .

وجاء ذلك فى الوقت الذى خرجت فيه رحلات أوروبية ، اقتحمت المحيط الأطلنطى طولا وعرضا ، فى طلب الطريق البحرى البديل من أجل تحرير المصالح الاقتصادية الأوروبية والتعامل مع الشرق الآسيوى من قبضة المسلمين . وكانت كشوف جغرافية ناجحة أخرجت أوروبا من فجر النهضة الى صبح النهضة ، وكفلت لها حق الانتشار فى أنحاء العالم ، وفتحت لهذا الانتشار أبواب الانتصار فى مجالات الاستيطان والتجارة الدولية والاستعمار .

ويبدو أن هذا النجاح فى اخراج الرحلة لحساب الهدف الجغرافى ، قد أنهى انغلاق أبواب أوروبا الغربية ، فتحولت من قارة تعودت على استقبال موجات بشرية تطلب الاستيطان فى ربوعها اعتبارا من انحسار الجليد ، أو تباشر العدوان من حين الى حين ، وتدمير الانجازات الحضارية الأوروبية ، الى قارة

تعود على ارسال وانتشار ، خلق بها وما زال يخلق بها وهي متألفة ومتفوقة اقتصاديا وسياسيا وحضاريا ، على الصعيد العالمى .

وتكشفت لأوروبا قيمة وجدوى العمل الجغرافى ، واستهوت هذه الجدوى فريقا أوروبا واعيا من الأثرياء ، أسهم فى تمويل العمل الجغرافى ، سواء تمثل فى الكشف الجغرافى أو فى رسم الخرائط الجغرافية ، أو فى التفكير الجغرافى . وتولى فريق رائد من المفكرين مهمة استيعاب نتائج رحلات الكشف الجغرافية ، واستيعاب التراث الجغرافى القديم . وقاد هذا الفريق من المفكرين مسيرة التفكير الجغرافى ، على بصيرة ، فى الاتجاه الصحيح . بل قل انهم أحسنوا توظيف الاجتهاد الجغرافى . وتقدمت المسيرة الجغرافية ، وتقدم معها الاجتهاد الجغرافى ، على كل الجبهات فى الاتجاه الصحيح ، حتى تسنى انجاز المهمة ، التى تمثلت فى نشأة علم الجغرافية الحديثة نشأة سوية وقوية ، فى وقت واحد .

وانجز بعض الاعلام من المفكرين الجغرافيين ، كل فيما يخصه ، أو فيما يشهد انتباهه ، صياغة أهم القواعد والأصول والأسس الراسخة ، التى حددت الاطار العلمى المناسب ، لعلم الجغرافية ، كما أراد الفكر الجغرافى الحديث له ، أن يكون . وكان شغلهم الشاغل ، فى مرحلة الابداع الأولى ، أن يتأتى انجاز هذه المهمة ، من خلال التطلع الواعى الى حسن صياغة الهدف الجغرافى ، وإلى حسن بلوغ الغاية العلمية ، بموجب هذا الهدف الجغرافى .

وكم أحسن وأجاد علماء ، كان الواحد منهم فى القمة ، وهو يتصدى لهذه المهمة . ونذكر من فريق العلماء الرائد ، كائط الذى سجل أهم خطوة فى الاتجاه الجغرافى الصحيح . كما نذكر منهم أيضا ، راتزل وهيمبولت وريتر ، وكلهم أعلام وعلماء من أبناء المدرسة الجغرافية الألمانية . وما من شك فى أن الواحد منهم قد تصدى للمسئولية الجغرافية ، وهو على يقين من وضوح رؤية السبيل العلمى الأنسب ، الى جوهر الهدف الجغرافى . بل قل أن كل واحد منهم قد عكف على حسن ترسيخ أهم قواعد توجهات الجغرافية الى العناية بالأرض ، أو العناية بالانسان ، أو العناية بالملاقة الحميمة بين الانسان والأرض .

وفى هذا المناخ العلمى المنتعش ، نشأت وتكونت الجمعيات الجغرافية. العالمية الوطنية ، وهى تضم الهواة والمحترفين . وتبنت هذه الجمعيات الجغرافية البحث الجغرافى ، وتولت تمويله . كما نشأت المدارس الجغرافية

العلمية ، التي استهواها البحث الجغرافى العلمى • وتبنى العلماء هذه البحوث • وخروجهم فى الرحلة الجغرافية المتخصصة ، من أجل هذه البحوث وجمع المادة العلمية من الحقل • وتضافرت عناية الجمعيات الجغرافية وعناية المدارس الجغرافية ، من أجل انجاز وصياغة سيمفونية الترسيع الجغرافى العلمى والعمل •

واستغرق هذا الانجاز البديع وقتا وتآلق الجدل العلمى الجغرافى وتنادى الحوار الجغرافى العلمى الجيد ، فى هذا الجدل ، الذى تناول أهم القضايا المنهجية الجغرافية • ودون الخروج عن درب الصواب والموضوعية الجغرافية العلمية ، أو دون التفريط فى جوهر العناية ، التى لم تغفل عن معنى ومغزى الهدف الجغرافى ، أضاف هذا الجدل ، أو الحوار العلمى ، الكثير الى الرصيد العلمى لعلم الجغرافية الحديثة • بل قل أن هذا الاجتهاد الجغرافى ، قد أفلح فى صياغة التركيب الهيكلى ، لبنية علم الجغرافية الحديثة •

وفى الوقت الذى كانت الجمعيات الجغرافية تمول فيه البحث الجغرافى وتدفع بسخاء من أجل خروج الرحلات الجغرافية العلمية ، اهتمت بنشر البحوث الجغرافية التى كانت تحدث عن انجاز هذه الرحلات • ومن أجل تعميق الرؤية الجغرافية على الصعيد الاقليمى ، وعلى الصعيد العالمى ، اشتركت الخبرات والكوادر العلمية من أبناء المدارس الجغرافية فى هذه الرحلات العلمية • وقل انها جعلت اجراء البحوث الجغرافية فى ثوبها العلمى ، شغلها الشاغل • بل قل ولا شئ كان يشغل الاجتهاد الجغرافى عن • أو يحرمه من التصدى لانجاز هذه البحوث الجغرافية الحسنة •

ومن خلال هذا الترسيع الجغرافى العلمى الرشيد ، أصبح فى وسع فريق العلماء الجغرافيين ، تحديد مجالات البحث الجغرافى العلمى ، واهتماماته فى المكان والزمان • كما كان فى وسعهم الاقدام على :

أ - تحجيم اهتمامات الاجتهاد الجغرافى العلمى والعمل ، تحجيما جامعا ، على صعيد المكان والزمان •

ب - تجسيد تطلعات الاجتهاد الجغرافى العلمى والعمل ، تجسيدها رشيدا ومرشدا الى مناهج البحث •

ج - تسيير توجهات الاجتهاد الجغرافى العلمى والعمل ، تسييرا هادفا ، الى حيث يتحقق مغزى ومرمى الهدف الجغرافى ، فى نهاية المطاف •

ولقد انهمك الاجتهاد الجغرافى العلمى انهماكا جادا ، فى انجاز دراسات وبحوث جغرافية مفيدة . كما أصبح فى وسعه أن يسجل اضافات علمية جادة ومهمة . وقل أن هذا الاجتهاد لم يتخاذل أو يهمل ، فى لم شغل واستيعاب وتأمل ، مفاهيم المدركات الجغرافية الحسية والمعنوية . وأقضى ذلك كله فى نهاية الامر ، الى الاتفاق على حسن صياغة التركيب الهيكلى للقاعدة العلمية الراسخة ، وعلى بناء علم الجغرافية بناء مناسباً على هذه القاعدة ، وفى أحسن اطار علمى مناسب .

واصطنع هذا الترسيخ الرزين على امتداد القرن التاسع عشر بالفعل، أهم القواعد العامة ، والخاصة ، وأحسن الأسس العلمية الجغرافية ، التى ابتنى عليها وتحدد بوجبها الشكل النهائى للهدف الجغرافى العام ، والهدف الجغرافى الخاص . وقد كفل هذا الترسيخ حسن اختيار المنهج والكيفية ، التى يتحقق ، أو التى يتسنى بموجبها ، وصول البحث الجغرافى الى الهدف الجغرافى العام أحيانا ، أو وصول البحث الجغرافى الى الهدف الجغرافى الخاص فى حالة التخصص أحيانا أخرى .

واستوجب هذا الأمر أيضا حسن توجه الاجتهاد الجغرافى العلمى . توجهها سديدا ، الى تبنى تنظيم وخروج الرحلة الجغرافية العلمية ، الى الميدان أو الى الحقل . كما استوجب حسن العناية بتوظيف الرحلة توظيفا مجديا ، على صعيد المساحة المعنية ، أو فى ربوع الميدان ، وهى فى خدمة البحث الجغرافى العلمى . وقل أصبحت هذه الرحلة الجغرافية ، رحلة علمية هادفة ، وهى لا تبدأ من فراغ ، ولا تعود من غير ثمرات جغرافية جيدة . بل قل أصبحت هذه الرحلة الجغرافية عندئذ مسئولة عن ، اجراء الدراسة الميدانية الحقلية ، فى أى مساحة معينة ، وهى التى يتحقق بموجبها ، جمع أوصال كل اضافة جديدة أو مجددة ، لكى تضاف الى رصيد الانجاز الجغرافى العلمى والعمل .

وصحيح أن الرحلة كانت قد تخصصت قبل ولادة ونشأة علم الجغرافية وترسيخ منهجية البحث أو الانجاز الجغرافى ، فى خدمة توسيع الرؤية الجغرافية ، على أوسع مدى ، فى ربوع العالم الفسيح (٣) . وصحيح أيضا أن هذه الرحلة الجغرافية المتخصصة فى أداء هذه المهمة ، لحساب المعرفة الجغرافية قد تولى أمرها الرجل المغامر أو الجسور ، الذى كانت قد استهوته حتى أصبحت شغله الشاغل ، وبدون حاجة ملحة للتخصص والاهتمام بالمحصلة الجغرافية . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، هو اقدم علم الجغرافية على تبنى الرحلة الجغرافية (٤) ، لكن يتولى أمرها المتخصص الجغرافى . وقل عندئذ ان هذا هو التحول الجذرى أو التحول الحقيقى البناء ، فى شأن توظيف الرحلة لحساب التخصص العلمى الجغرافى . ذلك أنها أصبحت رحلة خاصة ، ومتخصصة فى القيادة الجغرافية ، وأكثر تخصصا وتفرغا ، فى خدمة الهدف الجغرافى العلمى المتجرد . وكان هذا التجرد مطلوبا ، لكى ترجع الرحلة عن تقديم ثمرات البحث الجغرافى ، لحساب الانتعاش الاستعمارى وترسيخ وجوده وهيمنته فى ربوع بعض المستعمرات . بل قل أن الاجتهاد الجغرافى العلمى ، كف عن السير فى ركاب حركة السياسة وتوجهات الاقتصاد الأوروبى الرأسمالى ، الذى يباشر العمليات الاستعمارية .

وهكذا تطلعت الرحلة الجغرافية من هذه الوصفة ، وطاوعت القيادة الجغرافية المتخصصة فى انجاز الهدف الجغرافى العلمى . وقل انها جاوبت إرادة البحث الجغرافى العلمى ، على صعيد المساحة المعينة ، فى المكان

(٣) كان خروج الرحلة قبل القرن الخامس عشر الميلادى خروجا مطلوبا ، لحساب الهدف التجارى أو الهدف المسكرى أو الهدف السياسى ، أو الهدف الدينى ، أو لحساب أى هدف آخر غير الهدف الجغرافى . ومع ذلك كانت كل رحلة من هذه الرحلات تخدم فى ركابها المعرفة الجغرافية . ثم كان ميلاد الرحلة الذى أعلن عنه خروج رحلات الكشف ، الذى لم يكن يعنى غير تخصيص الرحلة للفرض الجغرافى ، لحساب توسيع دائرة المعرفة الجغرافية فى ربوع الأرض . ولقد سبق ذلك التخصيص بوقت طويل ، تكليف الجغرافى المتخصص فى القرن التاسع عشر بالخروج وبقيادة وحسن توظيف الرحلة الجغرافية المتخصصة .

الشامى ، صلاح الدين : الرحلة ، عين الجغرافية البصرة ، فى الدراسة الميدانية - الاسكندرية سنة ١٩٨٣ -

(٤) كانت الرحلة التى خرجت لحساب الكشف الجغرافى تحت قيادة المغامر ، رحلة ناجحة لى طلب الحماية الجغرافية الكلية وهى تكتشف قوة ، والحماية الجغرافية الجزئية وهى تكشف مساحة من القارة ، والحماية الجغرافية التفصيلية وهى ترسخ الاستيطان الأوروبى أو وهى تفتح الأبواب للاستعمار الأوروبى ، فى أنحاء الأرض .

والزمان • وتوجهت الرحلة الجغرافية العملية المتخصصة ، في الاتجاه الصحيح كما وجهت معها البحث الجغرافي العلمى على الدرب ، الى كل ميادين اهتمام علم الجغرافية الحديثة • وأصبح شغل هذه الرحلة الجغرافية الشاغل ، هو أن يتحقق الهدف الجغرافى ، ولا شئ غيره ، على صعيد المساحة المعنية ، فى المكان والزمان •

وهذا معناه اعتماد البحث الجغرافى العلمى ، وهو يطوع الرحلة ، ويطاوع الفكر الجغرافى الحديث ، من أجل جمع ولم شمل ، كل ما من شأنه أن يخدم الهدف الجغرافى على دعامين • وتتمثل هاتان الدعامتان فى :

أ - الدراسة الميدانية أو الدراسة الحقلية ، فى ربوع المساحة المعنية ، من أجل تقصى الحقيقة الجغرافية ، ومعاينة وجودها فى موضعها . وجمع مكونات البحث الجغرافى ، والمادة العلمية الخام الأساسية •

ب - التمهيد العلمى ، والمتابعة المنهجية الملتزمة ، وسعة الاطلاع والتحرى من أجل حسن صياغة وتوليف مكونات البحث فى اطار التركيب الهيكلى ، لبنية البحث الجغرافى الهادف •

وهكذا ، اتخذ علم الجغرافية شكل العلم العمل من حيث المنهج (٥) . وتضمنت منهجية هذا العلم العمل ، كيفية الخروج مع الرحلة الجغرافية المتخصصة الى الميدان ، الذى أصبح بمثابة توجه الباحث العلمى الى العمل لاجراء التجارب العلمية العملية • بمعنى أن تتمتع الخبرة الجغرافية ، أو أن تكتسب القدرة على حسن اجراء العمل الميدانى ، وعلى حسن جنى ثمرات هذا العمل الميدانى ، وعلى حسن الانتفاع بهذه الثمرات والنتائج ، فى اعداد البحث الجغرافى • ومن ثم كان من الواجب أن يمتلك الاجتهاد الجغرافى القدرة على حسن التركيب والتوليف ، من أجل حسن صياغة البحث ، وعرض التعبير الأنسب ، عن الرؤية الجغرافية العلمية والعملية ، فى سياق منسق وبديع جغرافيا ، عن المساحة المعنية ، فى المكان والزمان •

ومن يكون فى وسعه أن يحسن صياغة وتوليف مكونات الرؤية

(٥) يتنام د. ف : الجغرافية علم عمل (الجغرافية فى القرن العشرين) ترجمة ج/٢ القاهرة سنة ٦٩ - ٨٨ •

الجغرافية العلمية والعملية ، فى سياق بحثى رتيب ، أو أن يحسن جمع الأوصال التى تتألف منها هذه الرؤية فى إطار المساحة المعنية ، ينبغى أن يتحلى أيضا بنفس انقدرة ، أو بنفس القدر من المهارة والمقدرة على تفكيك أوصال أو تحليل أجزاء المكونات المتداخلة فى نسيج هذه الرؤية الجغرافية . ومن ثم يبدو كيف أن الاجتهاد الجغرافى ، لا يكاد ينجح فى أداء المهمة المتوقعة به ، واعداد البحث الجغرافى ، من غير التحلى بالقدرة على التركيب والتحليل فى وقت واحد (٦) . ومن خلال هذه القدرة الثنائية ، يتسنى لتجاوز البحث الجغرافى العلمى الجيد ، الذى يضم أو يسجل ، فى سياقه الرتيب ، الاضافة الجديدة . ولا اضافة جغرافية جيدة وجديدة ، من غير دراسة ميدانية ، فى المساحة المعنية ، فى المكان والزمان .

ولقد اعتمد عطاء وانتاج الخبرة الجغرافية المتخصصة ، كما اعتمد التجديد والاضافة فى البحث الجغرافى ، على مهارات الانتقال أو على حسن التحول السهل ، الذى ينساب انسيابا منسقا ، من تحليل الرؤية الجغرافية الكلية الشاملة ، الى أوصال ومكونات وجزئيات هذه الرؤية ، الى تركيب وتجميع أوصال ومكونات وجزئيات كثيرة فى صلب واحد ، يشمل الرؤية الجغرافية الكلية الشاملة . وقل أن الاجتهاد العلمى الجغرافى كان عليه :

أ - أن يتحلى بالمهارة فى التحليل والتركيب ، لكى تتوفر كل الأبعاد التى تجسد الرؤية الجغرافية ، للظاهرة الجغرافية المعنية ، فى المكان والزمان .

ب - أن يتقن الاجتهاد الجغرافى التحليل والتركيب ، حتى يتسنى له حسن البيان والتعبير عن صورة الرؤية الجغرافية ، فى المساحة المعنية ، فى المكان والزمان .

وأضف الى هذا التحلى بمهارات فائقة فى التحليل والتركيب ، ضرورة التحلى أيضا بمرونة الانفتاح ، أو بالانفتاح المرن . وتتمثل مرونة الانفتاح فى مهارات الانتقال المرن الذى يباشرها الاجتهاد الجغرافى ، وهو يتحول بكل اليقين والثقة والكفاءة من معالجة ودراسة وتقصى الحقيقة فى الرؤية

(٦) الشامى ، صلاح الدين : الفكر الجغرافى ، سيرة وسيرة - الاسكندرية سنة ١٩٨٠

الجغرافية ، القابلة للاتساع الشامل ، حتى تغطي مساحة العالم كله ، الى معالجة ودراسة وتقصى الحقيقة الجغرافية الجزئية ، القابلة للانحسار ، حتى لا تغطي غير المساحة المحدودة والمعنية . وتسفر مثل هذه المهارة ، فى الانتقال من الكل الى الجزء ، أو فى التحول من الجزء الى الكل ، عن تنحية وشحن وتآلق مهارات الاجتهاد الجغرافى ، فى التحليل والتركيب الجغرافى ، من أجل حسن صياغة ، وحسن عرض البحث الجغرافى .

ولقد اقترنت المهارة الجغرافية فى التحليل والتركيب ، بالمهارة فى التحول الجغرافى الذكى ، من تقصى حقيقة الرؤية الجغرافية الكلية الشاملة ، الى تقصى حقيقة الرؤية الجغرافية الجزئية ، اقترانا جيسدا فى اطار المنهج الجغرافى العلمى . واحسن الاجتهاد الجغرافى العلمى ، توظيف هذه المهارة على كل صعيد ، وفى كل دراسة جغرافية منهجية ، من أجل تعميق البحث الجغرافى . واستوجب الوصول الى هذا التعميق ، حسن ادراك ، وتقصى أصول وموجبات العلاقة الجغرافية ، التى تربط بين هاتين الرؤيتين ، ربطا جغرافيا منطقيا ، لا يجوز العطن فيه أبدا ، ولا يجوز اهماله أو الاستخفاف به .

ويرسخ هذا الاتقان فى التحول ، والاتقان فى حسن الصياغة ، مهارات الخبرة الجغرافية العلمية المتخصصة ، وهى تقدم الأقدام الواثق على مباشرة العمل الجغرافى ، وعلى معالجة موضوع البحث العلمى الجغرافى . وتأتى للاجتهاد الجغرافى مباشرة التجويد فى المعالجة المنهجية الجغرافية ، من خلال التحليل أو من خلال التركيب ، أو من خلال التحليل والتركيب فى وقت واحد . بل قل تأتى هذا التجويد فى الانجاز ، دون التردى فى سسلبيات التناقض الموضوعى ، أو دون الوقوع فى قبضة التردد ، فى فهم وادراك جوهر ولب الهدف الجغرافى ، الذى يتعين الوصول اليه ، فى نهاية المطاف .

ويمضى علم الجغرافية ، وهو راسخ ، فى توجه علمى رشيد . وقل إنه كان لا يطاوع غير نداء العقل ، والاستماع الى ارادة الفكر الجغرافى الحديث ، الذى كان قد سيطر عليه ، وأمسك بزمام العقل الجغرافى الأوروبى المتفتن . بل قل أن نشأة هذا العلم النشأة السوية ، فى الوقت المناسب ، بعد أن كان الاجتهاد الجغرافى قد أباح حسن توظيف الرحلة الجغرافية ، وحسن الانتفاع بحصاد المعرفة الجغرافية ، من وجهة نظر أوروبا - على الأقل - فى خدمة الانتصار الأوروبى ، قد أسقطت عنه تهمة التبعية ، وكل الدواعى التى يمكن أن تجرمه .

ومن أجل المضي في هذا التوظيف الرديء ، الذي شدد أزر الانتصار الأوروبي ، وسدد خطواته إلى الصعيد العالمي (٧) ، تصاعدت العناية بعلم الجغرافية . وأحسن الاجتهاد الجغرافي العلمي استثمار هذه العناية . والانتفاع بها ، وهو يحدد أهم معالم توجهات علم الجغرافية ، أو وهو يحدد أهم اهتمامات العمل الجغرافي ، أو وهو يصطنع أهم غايات الهدف الجغرافي . كما أتقن أو قل أحسن وأبدع ، في صياغة الكيفية التي يتسنى بموجبها الوصول إلى تحقيق الهدف الجغرافي . ولكن الاجتهاد الجغرافي امتنع بعد ذلك كله ، عن الامتنثال للانتصار الأوروبي ، وترفع عن البقاء في أسر التبعية لارادته ، التي لا تمثل ولا تجاوب إرادة الفكر الجغرافي الحديث .

توجهات علم الجغرافية الحديثة ، وصياغة الهدف الجغرافي :

في المناخ السائد في أوروبا ، وهي تواصل العمل على كسب مزيد من التحرر العقلي ، اعتبارا من القرن الثامن عشر ، اختلط التوجه العلمي غير الناضج ، بالتطلع والاطماع وروح التسلسل على العالم . وأقدم التفكير الجغرافي وهو يصطنع الثوب العلمي للجغرافية ، على تحديد ملامح الهدف الجغرافي . وكان عليه أن يفعل ذلك ، وهو يحاول التخلص من دواعي وموجبات التبعية والانصياع ، لتوجهات الاطماع السياسية الأوروبية ، اقتصاديا وسياسيا ، وحضاريا . وقل أن الاجتهاد الجغرافي ، تعتمد تحرير الهدف الجغرافي برفق ودهاء من هذا الانصياع ، حتى لا يضل ضلالا شديدا ، في زحمة الانتصار الأوروبي ، تجاريا واستيطانيا واستعمارية ، على الصعيد العالمي ، أو في صحة الهيمنة الأوروبية على العالم حضاريا .

من أجل تحرير وتحديد الهدف الجغرافي ، تفجرت الاهتمامات المتجردة الواعية ، التي كان عليها أن تستمع لصوت العقل وحده ، وأن تجاوبه حتى يتحرر الهدف الجغرافي ، من كل غرض غير الغرض الجغرافي . بل قل ومن أجل ترسيخ هوية هذا الهدف العلمي وتطهيره من خطيئة التبعية وعدم

(٧) تأتي هذا الانتصار الأوروبي من بعد الخروج من إطار الانغلاق وسدد البحث الجغرافي خطواته . وعلى أنه أسبق هذا الانتشار الأوروبي والاعترا به على أوسع مدى في ربوع العالم . يقل أنه هو الذي قوى مواعد الانتصار الأوروبي على الصعيد العالمي ، وهو ينظم ويسيطر على حركة التجارة الدولية ، أو وهو يمدك الأرض ويرسخ حق الاستيطان الأوروبي وحضوره المفترى فيها ، أو وهو يوجه الفوز والاقتحام ، ويتقن الممارسة الاستعمارية والتسلسل الاستعماري على مصير الأمم والشعوب . بل قل أن العمل الجغرافي ، هو الذي وجه مسيرة الهيمنة الأوروبية ، على الصعيد العالمي .

التجرد ، وهو الذى ينال عناية التفكير الجغرافى الناضج ، تولدت وتفجرت الكوادر التى تحملت المسئولية ، وحملت هذه الأمانة . ويبدو وكأنها قد استجابت لدواعى البحث عن الهدف الجغرافى الصحيح ، لكى يولد علم الجغرافية ، الذى لا يكون من غير أن يتحدد الهدف الجغرافى المجرّد .

وتحملت هذه الكوادر بصدق ، مسئوليات تحديد مسارات التوجهات الجغرافية السديدة ، على الدرب العلمى الصحيح ، الذى يتحقق بموجبها الهدف الصريح . وتمضى هذه التوجهات الجغرافية العلمية ، نحو الاهتمامات الجغرافية المتجردة من كل شيء ، باستثناء الهدف الجغرافى . وتبلورت هذه الاهتمامات الجغرافية المتجردة فى وضوح شديد . ومن ثم استوجبت معالجة جغرافية تتناول ثلاثة قضايا أساسية . كما استوجبت هذه المعالجة ، الدراسة وتقصى الحقيقة الجغرافية ، فى إطار المنهج الجغرافى السليم .

وكان من الطبيعى ، أن تتداخل هذه القضايا من خلال المعالجة أحيانا ، أو أن تنفصل ولا تتداخل أحيانا أخرى . ولكنها كانت فى نهاية المطاف ، لا تقضى الى شيء ، أهم من تحقيق الهدف الجغرافى ، أو الاستجابة الى صميم تطلعاته العلمية .

وبصرف النظر عن المنهج ، استوجبت هذه المعالجة الجغرافية ، التى تتفجر بالحياة ، من خلال العناية الدراسية الجغرافية العلمية بها :

أ - الاهتمام الجغرافى الذى لا يغفل عن الأرض على كل المستويات، التى تتراوح بين المساحة المعنية فى المكان المحدود ، والمساحة المعنية على صعيد العالم كله ، فى ربوع الأرض الفسيحة ، وهى وطن مآهول بالانسان لحساب الانسان وتبايشه .

ب - الاهتمام الجغرافى الذى لا يغفل عن حضور الانسان وانتشاره فى ربوع الأرض ، وعلى صعيد المساحة المعنية ، وهو يمشى تجربته الحياتية ، التى يحددها ويعلن عنها ، تشكيله الاجتماعى ، ومستواه الحضارى ووضعه السياسى ، وهدفه الاقتصادى (٨) .

(٨) يفلح الاجتهاد الجغرافى فى عرض التصور الجغرافى عن حركة الحياة فى كلمات موجزة . وتقول هذه الكلمات ، تضى حركة الحياة على الدرب الطويل ، والهدف اقتصادى ، وبالتشكيل الاجتماعى ، والتنظيم سياسى ، والوسيلة حضارية .

ج - الاهتمام الجغرافى الذى لا يفصل عن حتمية العلاقة بين ،
الانسان ومهاراته ، والأرض وخواصها ، فى كل موطن يحتويه ، وكيف يمضى
التعامل أو التفاعل الذى يكفل أو الذى يوفر سبل التعايش بينهما ،
ويجسد وضعه الاقتصادى ويؤمن تشكيله الاجتماعى ، ويجاوب مستواء
الحضارى .

واستوجب العمل الجغرافى العلمى الذى يتحمل مسئولية هذه
الاهتمامات تهيئة سبل أو حسن توظيف مناهج العناية الجغرافية بها ،
فى المكان والزمان . كما تلمس الكيفية التى تتوجه بها هذه العناية ،
حتى تكون الدراسة الجغرافية مسخرة ، لحساب الهدف الجغرافى .
كما استوجب العمل الجغرافى العلمى أيضا ، متابعة حركة الحياة ، وتوفير
الرؤية التى تحسن تعقب العلاقة الأصولية ، بين الانسان والأرض ، وأبعاد
التعامل بينهما ، فى إطار محكم ، حتى يمضى البحث الجغرافى فى اتجاه
جغرافى منهجى صحيح ، نحو الهدف الجغرافى . ولا يعنى هذا التوجه
الجغرافى شيئا أهم من حسن العناية الجغرافية ، بالأرض وهو موطن للانسان ،
وبالانسان وهو يحيا فى الأرض ، ثم بحركة الحياة ومقومات حضورها ،
ونبضها الفعال فى ربوع الأرض .

وقل أن الاجتهاد الجغرافى العلمى لم يفصل ، أو لم يتخاذل أبدا فى
توفير قنوات الانفتاح والاتصال ، التى تربط وتحافظ على حتمية العلاقات
كما ينبغي أن تتحقق وأن تكون ، بين الاهتمام بالأرض ، والاهتمام بالانسان ،
والاهتمام بحركة الحياة والتعامل بين الانسان والأرض . وصحيح ان توجهات
علم الجغرافية العلمية الدراسية ، قد أجازت التخصص فى اهتمام من بين
هذه الاهتمامات الثلاثة ، الى حد الاستغراق والتغلغل فى أعماقه المتشعبة .
ولكن الصحيح أيضا أن هذه التوجهات قد حرمت على هذا الاستغراق فى
التخصص ، التغلغل الى الحد الذى تتضرر عنده العلاقة الحميدة ، أو الذى
تنقطع عنده الصلة الموضوعية بين هذه الاهتمامات ، وهى تتداخل تداخلا
لا ينبغي تجاوزه ، وتتبنى عليه صياغة التركيب الهيكلى لبناء الجغرافية
العلمية .

وبهذا المنطق العلمى الجغرافى ، واستجابة لفلسفات الفكر الجغرافى -
الحديث .، يقدم الاجتهاد الجغرافى على دراسة الأرض ، على صعيد أى مساحة
معنية . وقد تكون هذه المساحة المعنية محدودة فى المكان . وقد تكون هذه
المساحة المعنية فضفاضة ، تغطى ربوع الأرض الفسيحة ، فى كل مكان .

وقد تنتشر هذه المساحة المعنية ، على الصعيد العالمى • وفى جميع الأحوال ، تكون دراسة الأرض دراسة جغرافية ، لحساب الإنسان •

وتكون هذه الدراسة الجغرافية ، دراسة كاشفة للأرض ، تتلمس خواصها ومواصفاتها الطبيعية ، وهى وطن للإنسان ، أو وهى مرتع فسيح لحركة حياة الإنسان وحضوره وسيادته عليها بصفة عامة • وقل بعد ذلك كله ، أن الأرض على كافة مستويات المساحة المعنية ، وفى كل مكان وزمان ، لا تستوجب عناية الاجتهاد الجغرافى ، ولا تستحق اجراء البحث الجغرافى ، الا اذا كانت موطناً للإنسان ، ومحلاً لاستخداماته ، وملاذاً لأمنه وحضوره وسيادته ، (٦) •

وهذا معناه ، أنه لا محل أبداً ، لدراسة الأرض دراسة جغرافية ، مجردة أو متجردة • ذلك أن التجرد يعنى استبعاد الإنسان أو غيابه عنها • وغياب الإنسان عن الأرض أو استبعاده ، يبعد أى دراسة جغرافية تتناول الأرض ، عن الهدف الجغرافى • بمعنى أن الدراسة الجغرافية التى ينبغى أن تتناول الأرض ، لحساب الهدف الجغرافى ، لا يمكن أن تتجرد • ولا تتجرد هذه الدراسة ، أو لا تبدو متجردة ، الا اذا أهملت حضور الإنسان فى ربوع الأرض ، أو اذا تنكرت للعلاقة بين الإنسان والأرض • ومن ثم لا يمكن أن تنسب الى الجغرافية أو الى الانجاز الجغرافى • وقل أن الدراسة الجغرافية الحقيقية للأرض ، هى الدراسة التى تعنى بدراسة الأرض ، ولا تهمل وجود الإنسان أبداً ، على صعيد هذه الأرض • ويملك الاجتهاد الجغرافى حق الاحكام عن دراسة الأرض غير المأهولة ، وهو يفتقد وجود الإنسان على أى وضع حياتى ، يحيا فى ربوعها •

وهكذا ، يجسد الاقدام الجغرافى العلمى على دراسة الأرض دراسة جغرافية ، وهى موطن للإنسان ، أو وهى مرتع لحركة حيواته ، أو وهى موضع لسيادته ، أولاً وقبل كل شئ ، جانباً مهماً وأصولياً ، من الجوانب التى يتحقق بموجبها الهدف الجغرافى • بل قل أن مثل هذا الاقدام ، يجسد التطلع الحميد ، الذى يرنو اليه الفكر الجغرافى الحديث ، ويضعه أمانة فى عنق علم الجغرافية الحديثة ، وهو يخدم ، أو وهو يحقق الهدف الجغرافى العلمى ، من خلال دراسة الأرض دراسة جغرافية ، فى المكان والزمان •

(٦) منشئ روجر : تطور الجغرافية الحديثة ١ ، ترجمة د. محمد السيد غلاب ، • • •
ما جاء فى تصدير الترجمة العربية من الطب القاهرة سنة ١٩٧٣ •

وبنفس هذا المنطق العلمى الجغرافى ، واستجابة لفلسفات الفكر الجغرافى الحديث ، يقدم أو يقبل الاجتهاد الجغرافى على دراسة الانسان . على صعيد أى مساحة معنية . وقد يكون حضور أو وجود الانسان ، فى موطن الاستقرار ، أو فى ربوع البداوة ، على صعيد المساحة المعنية المحددة فى المكان . وقد يكون وجود الانسان أو حضوره ، فى موطن الاستقرار ، أو فى ربوع البداوة ، على صعيد المساحة المعنية الفضفاضة ، التى تغطى الأرض العسيحة فى كل مكان . وقد يكون وجود الانسان أو حضوره ، فى موطن الاستقرار ، أو فى ربوع البداوة ، على أوسع مدى ، فى أنحاء العالم . وفى جميع الأحوال ، تكون دراسة الانسان دراسه جغرافية ، فى إطار وجوده وحضوره السائد على صعيد الأرض .

وتكون هذه الدراسة الجغرافية ، دراسة كاشفة للانسان ، تتلمس أوضاعه ، وتبين أحواله اجتماعيا ، وحضاريا ، واقتصادية ، وسياسيا . فى ربوع الأرض ، على صعيد المساحة المعنية . وقل أن الانسان وحضوره فى أى وضع وفى أى حالة ، لا يستوجب اهتمام الاجتهاد الجغرافى ، وهو منفصل عن الأرض . بل قل أن دراسة الانسان دراسة جغرافية لا تستحق عناية الاجتهاد الجغرافى ، الا من خلال متابعة وجوده ، وإدراك أبعاد سيادته ، والكيفية التى يؤمن بها مصيره ، وهو يعيش ويحيا فى ربوع الأرض ، فى المكان والزمان .

وهذا معناه ، أنه لا محل أبدا لدراسة الانسان دراسة جغرافية مجردة أو متجردة . ذلك أن التجريد ، لا قيمة له من وجهة النظر الجغرافية . وقل أن هذا التجريد ، يعنى قطع أو انقطاع الصلة ، بين الانسان والأرض ، وغياب الأرض من تحت أقدام الانسان . بل قل أن هذا الغياب ، أو انقطاع الصلة بين الانسان والأرض ، تبعد الدراسة الجغرافية عن الانسان تماما ، عن الهدف الجغرافى . ومن ثم لا تتجرد الدراسة الجغرافية عن الانسان ، أو لا تبدو متجردة بالفعل ، الا اذا أهملت وأغفلت الأرض التى يعيش فى ربوعها الانسان ، أو الا اذا تنكرت وأنكرت العلاقة بين الانسان والأرض ، وتعامله معها بشكل أو بآخر . ولا يمكن أن تنتسب الدراسة التى تتناول الانسان ، وهى تهمل الأرض ، الى الجغرافية ، أو الى الانجاز الجغرافى .

وكان الدراسة الجغرافية للانسان، هى الدراسة التى تعتنى بدراسته . ولا تهمل أبدا أنه يعيش على صعيد الأرض . ومن حق الاجتهاد الجغرافى أن يحجم عن دراسة الانسان ، لو تأنى له أن يكون فى وضع منفصل عن

الأرض ، أو لو تآتى له أن ينزل عن المسرح الأرضى ، الذى يشهد - فى العادة - حركة الحياة الانسانية .

وهكذا يجسد الاقدام الجغرافى العلمى على دراسة الانسان دراسة جغرافية ، وهو يعيش فى ربوع الأرض فى المكان والزمان ، أو وهو يرسخ ويؤمن سيادته عليها ، أولا وقبل كل شىء ، جانبيا مهما وأصوليا ، من الجوانب التى يتحقق بموجبها الهدف الجغرافى . وقل أن مثل هذا الاقدام الجغرافى يجسد التطلع الحميد ، الذى يرنو اليه الفكر الجغرافى الحديث . بل قل أنه يجسد آمال هذا الفكر ، وهو يضع هذا التطلع أمانة فى عنق علم الجغرافية الحديثة ، وهو يخدم الهدف ، أو وهو يحقق الهدف الجغرافى ، من خلال دراسة الانسان ووجوده دراسة جغرافية ، فى المكان والزمان .

وبنفس هذا المنطق العلمى الجغرافى ، واستجابة لفلسفات الفكر الجغرافى ، يقدم الاجتهاد الجغرافى مرة ثالثة ، على دراسة التعامل أو التفاعل الحقيقى ، بين الانسان الذى يطلب التعايش فى الأرض فى جانب ، والأرض ومباغ ترحيبها واستجابتها لهذا التعايش فى جانب آخر ، فى اطار المساحة المعنية . وقد يكون هذا التفاعل ، وهو يصطنع صيغة التعايش ، تفاعلا من أجل تأمين الانتاج والحصول عليه من الموارد المتاحة . وقد يكون هذا التفاعل وهو يبارك صيغة التعايش ، تفاعلا من أجل تأمين الاستيطان والحصول على السكن الأنسب . وقد يكون هذا التفاعل ، وهو يرسخ صيغة التعايش ، تفاعلا من أجل تأمين الخدمات التى تلبي حاجة حركة الحياة . وفى جميع الأحوال ، وعلى كل مستويات المساحة المعنية ، تكون دراسة هذا التفاعل بين الانسان والأرض ، وصولا الى صيغة التعايش ، دراسة جغرافية ، لحساب وجود الانسان وحركة الحياة والتعايش فى المكان والزمان .

وتكون هذه الدراسة الجغرافية دراسة كاشفة ومثيرة الى أبعد الحدود ، وهى تنقص حقيقة هذا التفاعل بين الانسان والأرض الذى لا يتوقف أبدا ، ولا يجوز له أن يتوقف . وتنقص هذه الحقيقة من خلال التدقيق الجغرافى . محسو الذى يكشف ، كيف يتآنى وتتوالى نتائجه ، على صعيد المساحة المعنية المحدودة فى المكان ، أو كيف يتآنى وتتوالى نتائجه ، على صعيد المساحة الفضفاضة التى تغطي ربوع الأرض فى كل مكان . بمعنى أنها تمثل الدراسة الجغرافية ، التى تنقص التأثير المتبادل ، الذى ينضبط بموجبه هذا التفاعل بين الانسان والأرض ، وهو يسخر الأرض وما عليها حقا مباحا ، أو حفا مستباحا ومكفولا ، لحساب حضور الانسان ، وسيادته فى ربوع الموطن . فى المكان والزمان .

وهذا معناه ، أنه لا محل أبداً لدراسة التفاعل أو التعامل بين الإنسان والأرض ، دراسة جغرافية مجردة أو متجردة . ذلك أن هذا التجرد يكاد ينتهك العلاقة ، التي تسفر عن هذا التعامل أو التفاعل بينهما ، ويستخف بالنتائج التي يؤدي إليها . ثم هو بعد ذلك يبعد الدراسة الجغرافية عن صلب الهدف الجغرافي ، حتى تبدو وكأنها من غير مضمون . ولا تكاد تتجرد الدراسة الجغرافية ، أو لا تبدو وهي متجردة بالفعل ، إلا إذا تجاوزت ، أو استخفت بهذه العلاقة بين الإنسان والأرض . وقل لا يجوز هذا التجاوز ، لأنه يمثل التجاوز الذي لا يمكن تبريره . كما لا يجوز هذا الاستخفاف ، لأنه يطعن في قيمة هذه الدراسة الجغرافية . بل قل أن مثل هذا التجاوز أو الاستخفاف يفض الصلة بينهما ، وهي التي لا يجب أن تنقض أبداً . ثم هو ينكر أو يستنكر أو يتنكر من غير حق ، لدواعي الضبط والتضبط المتبادل بينهما ، الذي يحكم أو الذي يتحكم ، في توجهات هذا التعامل ، وفي نتائجه . وهذا معناه ، في نهاية الأمر ، أن الدراسة الجغرافية للتعامل أو للتفاعل بين الإنسان والأرض ، لا ينبغي أن تهمل ندية الأطراف المعنية . كما لا ينبغي أن تهمل أو أن تنهون في الاستجابة للهدف الجغرافي .

وهكذا ، يكف الاقدام الجغرافي العلمي ، على دراسة التفاعل بين الإنسان ، وهو صاحب مصلحة وأكثر من مصلحة ، وصاحب مهارة وخبرة تتحقق بموجبها هذه المصلحة في جانب ، والأرض وهي المصدر الحقيقي بما تحتويه لهذه المصلحة في جانب آخر ، دراسة جغرافية جادة ، على صعيد المساحة المعنية ، في المكان والزمان . وتمثل هذه الدراسة الجغرافية وهي حيوية وهادفة ، جانباً ثالثاً من أهم جوانب الهدف الجغرافي . وقل أن هذا الجانب يجسد التطلع الذي يرنو إليه الفكر الجغرافي الحديث . بل قل أنه يصبح أمانة في عنق علم الجغرافية الحديثة ، وهو يخدم ويحقق الهدف الجغرافي ، في المكان والزمان .

ومن ثم ينبغي أن نفهم جيداً ، كيف كانت هذه الاهتمامات الجغرافية ، وهي التي تتكامل ، الشغل الشاغل للاجتهاد الجغرافي العلمي . ولقد حددت هذه الاهتمامات الجغرافية ، جوهر ومضامين الهدف الجغرافي . واتفق الجغرافيون جميعاً على هذا الهدف الجغرافي ، وعلى ضرورة الالتزام به . وقل أنها هي التي توجه وترشد التوجه الجغرافي العلمي الرزين ، في الاتجاه الصحيح ، صوب الهدف الجغرافي . ولقد أفضى ذلك التوجه الرشيد إلى حسن تصنيف ، أو إلى حسن تبويب ، واحتواء هذه الاهتمامات الجغرافية .

بالأرض ، وبالناس ، وبالتفاعل أو التعامل بين الناس والأرض ، في المكان والزمان .

وجاء هذا التصنيف في نهاية المطاف ، وهو يحدد أبعاد الهدف الجغرافي ويجاوبه . وينال هذا التصنيف الاعتراف الجغرافي العلمي الصريح عندما يسفر عن تقسيم علمي موضوعي . وأصبح هذا التقسيم معمولاً به ، في إطار قسمين جغرافيين رئيسيين . ويتمثل هذان القسمان في :

أ — الجغرافية الطبيعية ، التي تعكف على دراسة الأرض ، لحساب الإنسان .

ب — الجغرافية البشرية ، التي تعكف على دراسة الإنسان ، في إطار حضوره وتعامله مع الأرض .

* * *

الفصل الثاني
الجغرافية
وأهتمامات العمل الجغرافي

تمهيد

علم الجغرافية ودراسة الأرض (الجغرافية الطبيعية)
علم الجغرافية ودراسة الإنسان (الجغرافية البشرية)

الفصل الثانى

الجغرافية واهتمامات العمل الجغرافى

يعلن التقسيم الجغرافى الذى يفرق بين توجه العمل الجغرافى نحو دراسة الأرض لحساب الانسان فى جانب ، وتوجه العمل الجغرافى نحو دراسة الانسان وحضوره وتعامله مع الأرض فى جانب آخر ، عن حسن احتواء الاهتمامات الجغرافية ، وعدم التفريط فى أى من هذه الاهتمامات . وقد يعنى هذا الافتراق فى التوجيهين امعانا فى التخصص العلمى ، ولكنه لا يعنى فى نفس الوقت تجاوزا أو انكسارا أو تمردا على العلاقة الحميمة الواجبة بين هذين التوجيهين المتخصصين . وصحيح أن هذا التقسيم يصطنع الفاصل التخصصى بين الجغرافية الطبيعية ، والجغرافية البشرية ، ولكن الصحيح حقا أن هذا الفصل التخصصى يبدو شكليا فلا يفصل الانسلاخ ، ولا ينتهك العلاقة بينهما أبدا .

هذا وإذا كان ثمة فصل بين التخصص الذى يمليه هذا الافتراق بين التوجه الى دراسة الأرض والتوجه الى دراسة الانسان ، فانه لا يتجاوز منطق ودواعى الفصل بين وجهى العملة . بمعنى أن الجغرافية الطبيعية تقبل وجها من وجهى الجغرافية الحديثة ، وتمثل الجغرافية البشرية الوجه الآخر . وبهما معا ، يتم ويكتمل شكل ومضمون علم الجغرافية الحديثة . بل قل أن الاهمال أو التفريط فى أى منهما ، ينتهك الهدف الجغرافى ، ويظعن فى جدواه ، ومن ثم تبدو اتجاهات العناية بهذين التوجيهين ، فى اطار أكبر قدر من التوازى ، وفى أحسن حال من التوازن .

علم الجغرافية ودراسة الأرض (الجغرافية الطبيعية) :

اعتنى علم الجغرافية الحديثة بدراسة الأرض دراسة مستفيضة . وتتأتى هذه العناية على النحو الذى يضع نتائج هذه الدراسة لحساب الانسان . ولا تستحق الأرض التى نفتقد فيها وجود الانسان وجودا مستمرا أو وجودا متقطعا عناية الاهتمام الجغرافى . كما تأتت هذه الدراسة على النحو الذى تستوجب دواعى المرونة الكاملة ، لكى تكون هذه الدراسة على مستوى المساحة المعنية وهى جزء محدود ، أو على مستوى المساحة المعنية وهى كل شامل تتسع حدوده حتى يغطى كل مساحة العالم .

وتتولى الجغرافية الطبيعية مهمة العناية ودراسة الأرض ، فى إطار الشبكة العلمية ، التى تجاوب الهدف الجغرافى . وتكون هذه العناية أو هذه الدراسة الجغرافية علمية ومنهجية ، وهى تطل على الأرض فى ربوع المساحة المعنية . وفى إطار منهجية الجغرافية الطبيعية ، تمضى الدراسة الجغرافية . وهى تعكف على دراسة شمولية تتلمس خصائص الواقع الطبيعى ، أو وهى تعكف على دراسة الظاهرة الجغرافية المعنية وتتلمس وضعها فى تولىفة الواقع الجغرافى الطبيعى .

وعلى صعيد المساحة المعنية ، فى المكان والزمان ، تكون دراسة الأرض لحساب الإنسان وحضوره وتعامله معها ، محل اهتمام الاجتهاد الجغرافى ، وشغله الشاغل . وهو يتقصى الحقيقة الجغرافية الطبيعية ويعمق دراسته لها ، ويتلمس الأبعاد الحاكمة أو المؤثرة فى صورة الأرض ، فى المكان والزمان . بل قل أن الاجتهاد الجغرافى فى وسعه أن يمارس هذا العمل الدراسى على كل مستويات العمق ، وعلى كل مستويات الاتساع الأفقى ، حتى يجعل منه تخصصا علميا جغرافيا خالصا ، يشغله ويتفرغ له ويتقنه ، وصولا الى صلب النتائج ، التى تجاوب الهدف الجغرافى .

وتبدو هذه العناية الجغرافية الطبيعية المتخصصة ، حاذقة ومجيدة . وهى تعالج ، أو وهى تدرس وتتناول الظاهرة الجغرافية الطبيعية تناولا منفردا أحيانا ، على صعيد المساحة المعنية ، فى المكان والزمان . وتبدو هذه العناية الجغرافية الطبيعية المتخصصة ، حاذقة ومجيدة مرة أخرى ، وهى تعالج أو وهى تدرس وتتناول مجموعة الظواهر الجغرافية الطبيعية التى تشترك وتترابط فى صياغة الصورة الطبيعية التى يكون عليها الواقع الطبيعى فى المساحة المعنية ، فى المكان والزمان ، أحيانا أخرى . ويسعف المضى على درب التوزيع والتعليل والربط التخصص الجغرافى الطبيعى ، فى مجال تعميق هذه الدراسة الجغرافية فى جميع الأحوال ، تعميقا علميا جغرافيا ، حتى يجاوب الهدف الجغرافى .

ومن خلال المنهج الجغرافى المعمول به ، ومن خلال السياق المنسق على درب التوزيع والتعليل والربط ، تعرف الدراسة الجغرافية العلمية ، كيف توظف الدراسة المكتبية والدراسة الميدانية أو الحقلية فى جمع أوصال وتجسيد خواص الظاهرة الجغرافية الطبيعية المعنية ، فى المكان والزمان . كما تعرف أيضا هذه الدراسة الجغرافية العلمية المتخصصة ، كيف توظف الدراسة المكتبية والدراسة الحقلية أو الميدانية ، فى تصوير الواقع

الطبيعى وبيان خواصه ومواصفاته الجغرافية الطبيعية ، وفى حصر فاعالية التداخل أو الاسهام المشترك لعناصر الظواهر الجغرافية المتباينة ، فى صياغة صورة هذا الواقع الجغرافى الطبيعى ، على صعيد المساحة المعنية .

ولقد استوجبت هذه العناية الجغرافية الخاصة ، بالظاهرة الجغرافية الطبيعية المتفردة تخصيص فرع متخصص لها ، من فروع الجغرافية الطبيعية . وفى الوقت الذى يعلن فيه ، هذا الفرع الجغرافى الخاص المتخصص عن الانتماء الى الجغرافية الطبيعية ، يصبح فى وسع هذا التخصص الجغرافى الدقيق أن يعالج أو أن يتناول ويتدارس الظاهرة الجغرافية الطبيعية على انفراد ، دراسة جغرافية طبيعية خصوصية ومتخصصة ، على صعيد المساحة المعنية فى المكان والزمان .

وكون هذه المعالجة أو هذه الدراسة جغرافية خصوصية ، تستغرق فى التخصص الجغرافى الى أبعد الحدود ، لا يعنى أبدا قطع أو انقطاع الصلة بينها ، وبين الظواهر الجغرافية الأخرى . ولكن قل ربما يعنى ذلك ، أن تكون الدراسة الجغرافية أصولية متعمقة . وربما يعنى ذلك أيضا ، أن تعتمد هذه الدراسة الجغرافية ، تأصيل وتعميق وحسن وضوح الرؤية الجغرافية للظاهرة الجغرافية المعنية ، تأصيلا جغرافيا علميا ، من خلال التحليل مرة ، ومن خلال التركيب مرة أخرى ، على حد سواء .

وتتمثل فروع الجغرافية الطبيعية التى ينتمى أصلها الى ، ويرتبط ارتباطا عضويا بالتخصص الجغرافى الطبيعى ، فى تخصصات متنوعة . ويسكف كل تخصص جغرافى طبيعى من هذه التخصصات على دراسة كل ظاهرة جغرافية طبيعية منفردة ، دراسة جغرافية عميقة . ونذكر من هذه التخصصات الجغرافية الطبيعية ، التى يتفرغ لها فرع خاص من الجغرافية الطبيعية ، جغرافية التضاريس ، وجغرافية المناخ ، وجغرافية تشكيل السطح (جيمورفولوجى) وجغرافية الحياة (النبات والحيوان) . وصحيح أن هناك علوم علمية مستقلة ، تعتنى بهذه التخصصات عناية خاصة غير جغرافية . ولكن الصحيح أيضا أن العناية الجغرافية وتخصص فرع خاص لكل تخصص منها ، تبدو ذات طعم علمى خاص ، ونكهة جغرافية متخصصة .

ونذكر على سبيل المثال أن علم البحار يؤدى دوره العلمى الوظيفى فى دراسة البحار والمحيطات بكل تأكيد . وتقضى هذه الدراسة المتخصصة الى نتائج علمية مفيدة . وقل أنها تسجل الاضافات التى لانشك أو لانشكك

فى قيمتها العلمية • كما لا يجوز التفريط فيها أو إهمالها • ولكن ذلك الانجاز العلمى الرائع ، لايعنى أبدا إبعاد الاجتهاد الجغرافى عن هذا الميدان • بل قل أن القيمة أو الجدوى العلمية للدراسة التى يجريها الباحث فى علم البحار ، لا تفتى عن الجدوى العلمية الجغرافية ، للدراسة التى يتفرغ لها الجغرافى المتخصص فى جغرافية البحار • وفى الاعتقاد الجغرافى أن الجدوى العلمية الجغرافية لدراسة البحار ، تكون لازمة ومهمة ، لأنها تتم الجدوى العلمية البحتة ، لدراسة علم البحار •

وفى الوقت الذى تجمع فيه الجغرافية الطبيعية شمل هذه الزمرة من الفروع الجغرافية المتخصصة ، يمكن أن تنضم إليها بعض الفروع الجغرافية الطبيعية الجديدة الأخرى ، كلما استوجب البحث الجغرافى العناية بظاهرة جغرافية طبيعية معينة • ويحسن الاجتهاد الجغرافى ، بل هو يجيد توفير هذه العناية التى تؤدى الى هذه الاضافة ، ونشأة فروع جغرافية جديدة ، يتأكد انتمائها الى الجغرافية الطبيعية • ويتفرغ الاجتهاد الجغرافى لدراسة جادة وعميقة ، تكفل وتوصل هذه النشأة ، وتؤكد هذا الانتماء الى صف واحد ، يجمع كل فروع الجغرافية الطبيعية • وهناك دائما المبررات الوجيهة ، التى بررت وما زالت تبرر ، من حين الى حين آخر ، اضافة بعض الفروع الجديدة الى اهتمامات الجغرافية الطبيعية • ومع ذلك فلا تبرير ، ولا نشأة ، ولا انضمام ولا جديد أبدا ، فى غيبة الفكر الجغرافى ، الذى يجب أن يستسيغ هذا التوجه ويبرره ، ويباركه ويشد أزره •

ويستوجب الترابط بين الظواهرات الجغرافية الطبيعية المتنوعة ، وهى التى تشترك اشتراكا منسقا ، فى صياغة ، أو فى اكساب الواقع الطبيعى فى المساحة المعنية ، فى المكان والزمان ، خواصه ومواصفاته الطبيعية ، تخصيص دراسة جغرافية طبيعية خصوصية كلية • وتعالج هذه الدراسة الجغرافية الطبيعية المتخصصة الكلية ، الرؤية الجغرافية الطبيعية الشاملة ، وهى التى تعبر عن الواقع الطبيعى • وتكون هذه المعالجة الجغرافية المتخصصة الكلية ، كاشفة لكل العناصر الجغرافية الطبيعية ، التى تتداخل أو التى تشترك فى صياغة أو فى تكوين ، أو فى توليف مكونات الواقع الطبيعى ، الذى تنبئ به رؤية الجغرافى له ، فى ربوع المساحة المعنية ، فى المكان والزمان •

ومن خلال القدرة الجغرافية على التركيب ، تجمع هذه الدراسة فى الجغرافية الطبيعية الشاملة أوصال كل العناصر ، التى تفضى الى تجسيد

الرؤية أو المنظور الكلى للواقع الطبيعى . بمعنى أنها تتمتع بصيغ الموقع الجغرافى والتضاريس ، والمناخ والصورة الحيوية ، المشتركة فى صياغة هذا المنظور الجغرافى ، فى المساحة المعنية ، فى المكان والزمان . كما تتمتع أيضا بنتائج العلاقات بين أنصبة هذه العناصر ، وهى تصطنع المنظور الجغرافى للواقع الطبيعى ، على صعيد المساحة المعنية .

ومن خلال القدرة الجغرافية على التحليل ، تفكك هذه الدراسة الجغرافية الطبيعية الشاملة ، أوصال الرؤية الجغرافية الكلية ، على صعيد المساحة المعنية . وقل أنها تحال التداخل والترايط ، التى يجمع ويضم شمل مكونات المنظور الجغرافى للواقع الطبيعى . بل قل أنها فى إطار هذا التحليل ، بتبين القواعد التى يبتنى عليها جمع وتوليف مكونات هذا المنظور الجغرافى ، على صعيد المساحة المعنية ، فى المكان والزمان .

ومن خلال القدرة على التركيب والتحليل ، يمسك الاجتهاد الجغرافى ، بزمام التفسير الجغرافى ، وهو حريص على هذا التفسير . كما يمسك الاجتهاد الجغرافى أيضا ، بزمام الربط الجغرافى ، وهو أشد حرصا على الربط وتعقب العلاقات بين الظواهر الجغرافية . ولا يقف الأمر عند هذا الحد ، بل قل أنه يصبح فى وسع الاجتهاد الجغرافى ، أن يتعقب القواعد والسنن التى تضبط وتسخر هذه الظواهر ، وأن يتلمس احتمالات الاستثناء والشذوذ والخروج الجغرافى ، عن أصول هذه القواعد والسنن .

هذا ، ولا تعارض أبدا ، فى نهاية الأمر ، بين دراسة جغرافية طبيعية خاصة ، تستوجب التدقيق والامعان فى التخصص الجغرافى فى جانب ، ودراسة جغرافية طبيعية عامة ، تستوجب التعميم والشمول فى التخصص الجغرافى فى جانب آخر . وصحيح أن التدقيق والامعان فى التخصص الجغرافى ، هو الذى يمكف على الظاهرة الجغرافية الطبيعية المتفردة ، على صعيد المساحة المعنية ، حتى يحصنها وتكشف له تفاصيلها الدقيقة ، ويعرف القواعد والسنن الحاكمة لها . وصحيح أيضا ، أن التعميم والشمول فى التخصص الجغرافى ، هو الذى يطالع الرؤية الجغرافية ، أو المنظور الجغرافى ، على صعيد المساحة المعنية ، حتى تتكشف له القواعد والسنن الحاكمة لتداخل واشتراك مجموعة الظواهر الجغرافية الطبيعية فى صياغة الواقع الطبيعى ، فى المكان والزمان . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، أن كل دراسة من هاتين الدراستين الجغرافيتين العامة والخاصة ، تكون مطلوبة ، بل ولا تغنى دراسة منهما عن الأخرى . وتسفر كل دراسة منهما فى مجالها

العام ، أو فى مجالها الخاص ، عن نتائج مفيدة ، لحساب الهدف الجغرافى .
ومن ثم تنال الدراسة الجغرافية العامة ، والدراسة الجغرافية الخاصة ،
عناية واهتمام الاجتهاد الجغرافى الطبيعى المتخصص . وتكون هذه العناية ، وتوفر
فى اطار أكبر قدر مناسب ، من التوازى ، ومن التوازن ، من وجهة النظر
الجغرافية العلمية . وهما معا - فى نهاية المطاف - يعمقان رؤية الاجتهاد
الجغرافى المتخصص ، أو يرشدان استيعاب خواص الواقع الجغرافى الطبيعى
على صعيد المساحة المعنية ، فى المكان والزمان . ولا شيء يشغل بال
الاجتهاد الجغرافى المتخصص ، أهم من تعميق رؤيته للواقع الجغرافى الطبيعى ،
فى اطار مهاراته المكتسبة ، فى التحليل والتركيب الجغرافى .

وتستوجب مثل هذه الدراسة الجغرافية الطبيعية العامة أحيانا ،
أو الدراسة الجغرافية الطبيعية الخاصة أحيانا أخرى ، سعة الاطلاع والتنور .
ولا تنور أبدا من غير انفتاح شديد يقظ ، وقدرة على حسن استيعاب نتائج
العلوم الطبيعية والتزود بها . وكم يكون الباحث الجغرافى فى أمس الحاجة
الى حسن الانتفاع بهذه النتائج ، وإلى حسن توظيفها فى صياغة بحثه
الجغرافى . وقل أنه يكون فى وسع هذا الاجتهاد الجغرافى الحصيف ، أن
يؤلف من نتائج العلوم الطبيعية شيئا مفيدا ، يبتنى عليه نتائج البحث
الجغرافى الطبيعى .

وتبصر نتائج العلوم الطبيعية التى ينبغى أن يتسرع لها
عقل الباحث الجغرافى ولا تغفل منه دلالاتها العلمية أبدا ،
البحث الجغرافى الطبيعى . وقل أن سعة الاطلاع وحسن الاستيعاب
يزود الباحث الجغرافى ، بأهم السنن والقواعد العلمية الطبيعية ، التى ينبغى
أن يعتمد عليها ، فى دراسة الظاهرة الجغرافية الطبيعية ، دراسة جغرافية
تحليلية وتركيبية . بل قل أنه من غير أن يحيط الجغرافى علما بهذه النتائج
العلمية ، يغفل منه أحيانا حسن التفسير . كما قد يستشعر العجز عن تعميق
البحث الجغرافى ، أو عن موجبات التدقيق التخصصى ، فى الجغرافية
الطبيعية .

ولا تكاد تغنى سعة الاطلاع والاحاطة وحسن الاستيعاب ، عن التحل
بمهارة الأخذ المناسب . وحسن التزود بنتائج العلوم الطبيعية (١٠) . بمعنى

(١٠) تسعف سعة الاطلاع على نتائج العلوم الطبيعية ، والتحلى بمهارة الأخذ وحسن

أن سعة الاطلاع شيء وحده لا يكفي ، وأن المهارة في الأخذ شيء آخر ، به يتحقق الانتفاع بنتائج العلوم الطبيعية . وينبغي أن يتزود ، أو أن يكتسب الاجتهاد الجغرافى هذه المهارة فى الأخذ من العلوم الطبيعية (١١) . بمعنى أن يتقن الباحث الجغرافى ، أو أن يجيد تقصى حقيقة السنن والقواعد العلمية الحاكمة ، لمظهر أو لجوهر الظاهرة الجغرافية الطبيعية المعنية ، لأن لا شيء غيرها يمكن أن يسعف التحليل الجغرافى ، على كل مستويات الدراسة فى الجغرافية الطبيعية ، فى المكان وفى الزمان .

وفى إطار التحل بمهارة الأخذ ، والتزود بنتائج العلوم الطبيعية وحسن توظيفها ، يصبح فى وسع الباحث الجغرافى ، أن يتقصى فعل السنن والقواعد العلمية ، وهى التى تصطنع المتغيرات الطبيعية ، حتى يستوعب التغيير فى المكان والزمان . وعندئذ ، يتبين الاجتهاد الجغرافى فى الجغرافية الطبيعية شيئا مهما عن توجهات التغيير الطبيعى جغرافيا ، فى المساحة المعنية ، من عصر الى عصر آخر . ولا ينجح الاجتهاد الجغرافى فى الدراسة الجغرافية الطبيعية أبدا ، دون هذا التزود بنتائج العلوم الطبيعية ، ومنها علم الطبيعة ، وعلم الكيمياء ، وعلم النبات ، وعلم الحيوان ، وعلم الجيولوجيا ، وعلم الفلك .



علم الجغرافيا ودراسة الانسان (الجغرافية البشرية) :

اعتنى علم الجغرافية الحديثة أيضا بالجغرافية البشرية ، فى إطار الحبكة العلمية ومكونات بنيته المركبة ، التى تجاوب الهدف الجغرافى . ذلك أنها غاية جغرافية علمية منهجية بالانسان مرة ، وبحركة الحياة مرة أخرى ، على ضعيد الأرض . وتكون الظاهرة البشرية التى تستوعب حضور الانسان فى المكان والزمان ، أو التى تستوعب حركة الحياة اجتماعيا واقتصاديا وحضاريا وسياسيا ، هى الشغل الشاغل الذى يتفرغ له الاجتهاد الجغرافى . بل قل أن الجغرافية البشرية ، تستوجب التخصص الجغرافى الخاص ، الذى يعكف على الدراسة الجغرافية البشرية .

التوظيف التحليل الجغرافى ، ويبقى الجغرافى جغرافيا . ولكن الاستغراق فى نتائج العلوم الطبيعية ، قد لا يفيد كثيرا ، وربما أوقع الباحث الجغرافى فى خطيئة عدم الانتباه الجغرافى . ومهارة الأخذ وحسن التوظيف فى مقابل مهارة المطاء . بعد أن يفرغ الباحث الجغرافى من انجاز البحث الجغرافى ، هى أهم ما ينبغي أن يحرص عليه الاجتهاد الجغرافى .

(١١) ينبغي أن يصنف الباحث الجغرافى النتائج العلمية ، وهى بمثابة السنن الحاكمة للطبيعة على الأرض ، تصنيفا مناسبيا ، فى إطار الرصيد الجغرافى .

وتبدو هذه الدراسة الجغرافية البشرية ، وهى تعالج أو تتناول الظاهرة الجغرافية البشرية متفردة أحيانا ، على صعيد المساحة المعنية ، فى المكان والزمان . وتكون هذه العناية الجغرافية البشرية على نفس المستوى الجغرافى العلمى ، وهى تعالج أو تتناول الظاهرة الجغرافية البشرية ، التى تشترك مع غيرها من الظواهر الجغرافية البشرية المتنوعة الأخرى ، على صعيد المساحة المعنية ، فى المكان والزمان . وفى جميع الأحوال ، تحافظ هذه الدراسة الجغرافية البشرية على موجبات العلاقة أو الصلة بين الانسان والأرض ، التى تكون بمثابة مسرح الأحداث ، وتجرى عليه وتتعايش فى ربوعه حركة الحياة .

ومن خلال المنهج الجغرافى المعمول به ، وفى اطار السياق المنسق ، وحجته ، تعرف الدراسة الجغرافية العلمية ، كيف تجسد خواص ومواصفات الظاهرة الجغرافية البشرية المعنية . كما تعرف أيضا ، كيف يكتسب الواقع البشرى^(١٢) ، على صعيد المساحة المعنية ، كل خواصه ومواصفاته الجغرافية . وقد يتماهى البحث الجغرافى البشرى المتخصص الى الحد الذى يعرف عنده كيف تشترك أو تتداخل الظاهرة الجغرافية البشرية مع الظواهر الجغرافية البشرية الأخرى ، اشتراكا منسقا ، فى صياغة الصورة أو المنظور الذى يكون عليه ، وتتألف منه مكونات الواقع البشرى ، على صعيد المساحة المعنية ، فى المكان والزمان . بل قل أنها دراسة تحسب حساب علاقة الانسان بالأرض ، ومبلغ تأثيرها على حركة الحياة ومنظور الواقع البشرى ، فى المكان والزمان .

هكذا استوجبت عناية علم الجغرافية بالانسان وحركة الحياة الانسانية وعلاقة هذه الحركة الحياتية بالأرض ، اجتهادا وانفتاحا على الظاهرة البشرية ، يجاوب المدركات الجغرافية البشرية . وقد لا تقف هذه المدركات الجغرافية البشرية عند حد معلوم ، لأنها تتغير وتتبدل وتتسع ، تحت تأثير وفعل المتغيرات التى تواجه حركة الحياة ، وتلتزم بالاستجابة لها فى المكان والزمان . ومن ثم يتعين توجه علم الجغرافية الى العناية الخاصة والمتخصصة بالظاهرة الجغرافية البشرية ، وإلى العناية العامة والشاملة بالواقع الجغرافى

(١٢) يجسد الواقع البشرى صورة حركة الحياة بكل أبعادها ، فى الوضع الراهن على صعيد المساحة ، فى الماضى أحيانا ، أو فى الحاضر أحيانا أخرى . وقد يجسد هذا الواقع البشرى استمرار معنى حركة الحياة وهو يجاوب التغير وفعل المتغيرات .

البشرى الكلى . وفى جميع الأحوال ، لا تنقطع الصلة بين عناية التخصص
المتخصص ، وعناية التعميم المتخصص ، فى الدراسة الجغرافية البشرية .

ولقد استوجبت العناية الجغرافية الخاصة والمتخصصة ، فى دراسة
الظاهرة الجغرافية البشرية ، تخصيص فرع متخصص لها ، من فروع
الجغرافية البشرية . ويعالج أو يتناول هذا الفرع الخاص والمعنى بالظاهرة
الجغرافية البشرية على انفراد ، معالجة جغرافية خصوصية ومتخصصة .
وكونها معالجة أو دراسة جغرافية بشرية خصوصية ومتخصصة ، لا يعنى
أبدا قطع أو انقطاع الصلة أو العلاقة مع الأرض وتأثيرها المباشر وغير
المباشر على هذه الظاهرة . كما لا يعنى أيضا ، قطع أو انقطاع الصلة أو
العلاقة بين الظاهرة الجغرافية البشرية والظواهر الجغرافية البشرية
الأخرى ، فى إطار الرؤية أو فى إطار المنظور الجغرافى البشرى الكلى ، على
صعيد المساحة المعنية ، فى المكان والزمان .

وتبدو الدراسة الجغرافية البشرية الخاصة والمتخصصة ، على هذا
الأساس ، دراسة اصولية لا أقل ولا أكثر . بمعنى أن تعتمد الدراسة
الجغرافية البشرية تأصيل الرؤية الجغرافية ، التى تدقق فى كل تفاصيل
الظاهرة الجغرافية البشرية المعنية . وقد لا يتأتى هذا التأصيل الجغرافى
العلمى الدقيق ، الا من خلال التحليل ، ومن خلال التركيب ، على حد
سواء . ويفضى هذا التأصيل بعد ذلك كله ، الى بيان واكتشاف القواعد
العامة والأسس ، التى يركز عليها منظور الظاهرة الجغرافية البشرية المعنية ،
فى المكان والزمان .

وتتمثل فروع الجغرافية البشرية التى يتخصص كل فرع منها فى
دراسة كل ظاهرة جغرافية بشرية ، على انفراد ، فى جغرافية السلالات
البشرية ، وجغرافية السكان ، وجغرافية السكن ، والجغرافية الاجتماعية ،
والجغرافية الحضارية ، والجغرافية السياسية ، والجغرافية الاقتصادية .
ويمكن أن تنضم الى هذه الزمرة ، بعض الفروع الجغرافية البشرية الأخرى .
كلما استوجب البحث الجغرافى العناية الجغرافية الخاصة والمتخصصة بظاهرة

جغرافية بشرية معنية ، ولم يسبق الاهتمام بها . كما يمكن أن تنبثق من الفرع الجغرافى البشرى فروعاً جغرافية ، لكى تكون الدراسة أكثر عمقاً . أو أكثر تدقيقاً (١٣) .

ويحسن الاجتهاد الجغرافى صنفاً ، وهو يلاحق حركة الحياة ، ويتلمس فى التفاصيل الدقيقة ما يشغله ويهتم به . وقل أنه يجد المبررات التى تحفز توجه العناية الجغرافية الى تفاصيل الظاهرة الجغرافية البشرية ، بل قل أن هناك دائماً المبررات ، التى بررت وتبرر من حين الى حين آخر . إضافة الفروع الجديدة ، الى صلب اهتمامات الدراسات الجغرافية البشرية . وتبنت كل إضافة جديدة ، تفرغ الاجتهاد الجغرافى للعناية بقضية هذا الاهتمام ، على بعض تفاصيل الظاهرة الجغرافية البشرية ، من أجل دراسة جادة وعميقة ، تكشف عن القواعد الحاكمة لها ، فى إطار حركة الحياة ووجودها الحضارى والاجتماعى والاقتصادى والسياسى ، فى المكان والزمان .

وأستوجب الترابط بين الظواهر الجغرافية البشرية المتنوعة ، فى إطار حركة الحياة ، وهى تشترك فى صياغة منظور الواقع البشرى ، أو تشترك فى اكساب الواقع البشرى خواصه ومواصفاته البشرية ، فى المساحة المعنية ، تخصيص دراسة جغرافية بشرية عامة شاملة ومتخصصة . وتتناول هذه الدراسة الجغرافية البشرية العامة المتخصصة ، وتعالج المنظور البشرى الشامل ، أو الرؤية الجغرافية البشرية الكلية ، وهو الذى نسر عنه بالواقع البشرى ، فى المكان والزمان . وتكون مثل هذه الدراسة الجغرافية ، كاشفة عن كل العناصر الجغرافية البشرية ، التى تتداخل أو التى تشترك فى صياغة وتكوين الواقع البشرى . بل قل أنها تعبر عن رؤية الباحث الجغرافى ، لمنظور الواقع البشرى على صعيد المساحة المعنية ، وتجربته الحياتية فى المكان والزمان .

ومن خلال القدرة على التوكيم ، تجمع هذه الدراسة الجغرافية البشرية العامة ، وتلم شمل أوصال من العناصر الجغرافية البشرية المتنوعة .

(١٣) تهتم الدراسة الجغرافية البشرية حتماً بالظاهرة الجغرافية الاقتصادية . وهناك فرع خاص ومتخصص ، يتولى أمر هذه الظاهرة ، هو الجغرافية الاقتصادية . ومع ذلك أصبحت هناك المبررات التى استوجبت دراسة تفاصيل كثيرة فى إطار الظاهرة الاقتصادية . ومن ثم كانت دراسة جغرافية الانتاج ودراسة جغرافية التجارة ، ودراسة جغرافية النقل . وغيرها من الفروع التى يحتوئها إطار الجغرافية الاقتصادية .

التي تفضى الى تجسيد ، أو توليف مكونات الرؤية الجغرافية البشرية الكلية ، أو الى بيان المنظور العام للواقع البشرى . بمعنى أنها دراسة جغرافية ، تتعقب كل بعد من أبعاد حركة الحياة ، اجتماعيا ، واقتصاديا ، وحضاريا ، وسياسيا . ومن ثم تتبين بوضوح وتحصى نصيب ومبلغ إسهام كل بعد من هذه الأبعاد فى صياغة هذه الرؤية الجغرافية البشرية العامة . على صعيد المساحة المعنية فى المكان والزمان . بل قل أنها تحسن بعد ذلك كله ، تقصى محصلة العلاقة بين توليفة الأبعاد المتداخلة فى صلب حركة الحياة من ناحية ، والأرض وهى المسرح الذى يشهد هذه الحركة . ومنظور الواقع البشرى من ناحية أخرى .

ومن خلال القدرة على التحليل ، تفكك هذه الدراسة الجغرافية البشرية العامة ، أوصال الرؤية الجغرافية البشرية الشاملة على صعيد المساحة المعنية . وقل أنها تحلل تحليلا جغرافيا مناسباً المنظور العام للواقع البشرى ، حتى تتبين مكوناته ، دون إفراط أحيانا ، ودون تفريط أحيانا . أخرى ، فى علاقة هذا الواقع البشرى بالأرض ومسرح الأحداث الحياتية . بل قل أن هذه الدراسة الجغرافية البشرية العامة ، تتعقب ، فى إطار هذا التحليل ، العلاقات بين كل العناصر والأبعاد البشرية المتنوعة ، التى تتداخل فى ، أو التى تشترك فى جمع ولم وتوليف المكونات البشرية ، فى تسييج الرؤية أو المنظور الجغرافى البشرى الكلى ، على صعيد المساحة المعنية ، فى المكان والزمان .

ولا تعارض علمى أبدا ، بين دراسة جغرافية بشرية خاصة ، حيث يكشف كل فرع من فروع الجغرافية البشرية على تمحيص وتقصى حقيقة الرؤية الجغرافية المتخصصة ، لرؤية الظاهرة الجغرافية البشرية المتفردة من ناحية ، ودراسة جغرافية بشرية عامة ، حيث تعكف الجغرافية البشرية على تمحيص وتقصى حقيقة المنظور الجغرافى البشرى العام ، وكيف ولماذا تتداخل أو تشترك مجموعة الظواهر الجغرافية البشرية ، فى صياغة منظور الواقع البشرى من ناحية أخرى . بل قل ولا تناقض أبدا بينهما ، عندما تجرى بحوث جغرافية بشرية خاصة أحيانا ، وبحوث جغرافية بشرية عامة أحيانا أخرى ، على صعيد المساحة المعنية ، فى المكان والزمان .

هكذا ، تكون كل دراسة من هاتين الدراستين الجغرافيتين البشرية العامة والخاصة ، ذات جدوى . ولا ينبغى التفريط فى معطيات كل دراسة منهما . وقل أن هذا الازدواج الدراسى ، قد يفيد التوازى ، ولكنه لا يجسد

أبدا الثنائية ، ولا يترك لأى دراسة عامة أو خاصة ، الفرصة التى تقفز فيها احدهما على الأخرى ، فتعتمد عليها أو تشوهها . ويحافظ هذا الازدواج الدراسى المتوازى على موجبات التوازن أيضا ، بين الدراسة الجغرافية البشرية العامة ، والدراسة الجغرافية البشرية الخاصة . ويسفر هذا التوازى والتوازن ، بكل تأكيد ، عن نتائج مفيدة أو مثمرة ، تتكامل ولا تتناقض أو لا تترك البحث الجغرافى يتخبط ، وهو يعمل ويتوجه الى الهدف الجغرافى .

ومن وجهة النظر الجغرافية المتخصصة ، لا تكاد تغنى الدراسة الجغرافية البشرية العامة ، على صعيد المساحة المعنية ، أبدا عن الدراسة الجغرافية البشرية الخاصة . وتستوجب الدراسة الجغرافية البشرية العامة التعميم والشمول ، وهى تطالع أو وهى تتناول وتندرس المنظور البشرى العام للواقع البشرى . وتستوجب الدراسة الجغرافية الخاصة التخصيص والتدقيق ، وهى تطالع أو وهى تتناول وتندرس الظاهرة الجغرافية البشرية المعنية . ومع ذلك فانهما معا يستغرقان استغراقا مناسبا ، فى التخصص الدراسى الجغرافى البشرى ، وصنولا الى العمق الجغرافى المناسب لكل منهما

وتنال كل دراسة من هاتين الدراستين الجغرافيتين البشريتين العامة على مستوى التعميم ، والخاصة على مستوى التخصص ، عناية واهتمام الاجتهاد الجغرافى المتخصص بشريا ، فى اطار أكبر قدر من التوازى دون تعارض ، وأكبر قدر من التوازن دون انحياز . وهما معا يعمقان الرؤية الجغرافية للواقع البشرى السائد ، على صعيد المساحة المعنية ، فى المكان والزمان . ولا شئ يشغل بال الاجتهاد الجغرافى العلمى من خلال حسن توظيف المهارة فى التركيب والتحليل ، أهم من تعميق دراسة الواقع البشرى ، فى اطار المنظور الجغرافى .

وتستحق هذه الدراسة الجغرافية البشرية العامة أحيانا ، أو الدراسة الجغرافية البشرية الخاصة أحيانا أخرى ، بل قل تستوجب سسعة الاطلاع والتنور . ولا تنور أبدا من غير حسن انفتاح ، وتفتح شديد وبقطة وقدرة ومهارة على حسن استيعاب نتائج العلوم الانسانية والتزود بها . وكم يكون الباحث الجغرافى فى أمس الحاجة ، الى حسن الانتفاع بهذه النتائج . والى حسن توظيفها واستثمارها الاستثمار الأنسب ، فى صياغة بحثه الجغرافى البشرى . وقل أنه يكون فى وسع هذا الاجتهاد الجغرافى ، أن

يؤلف من نتائج العلوم الانسانية ، شيئا مفيدا يبتنى عليه نتائج ومحصولة البحث الجغرافى البشرى .

وتبصر نتائج العلوم الانسانية ، التى ينبغى أن يفتح لها عقل الباحث الجغرافى ، وأن يتسع لها وبها اهتمامه ، حتى لا تغلق منه دالاتها العلمية أبدا . وقل أن سعة الاطلاع وحسن الاستيعاب ، يزود الباحث الجغرافى ، بأهم السنن والقواعد العلمية البشرية ، التى ينبغى أن يعتمد عليها ، فى دراسة الظاهرة الجغرافية البشرية ، دراسة جغرافية تحليلية وتركيبية ، فى وقت واحد . بل قل أنه من غير حسن احاطة الجغرافى علما بهذه النتائج العلمية ، يفلت منه زمام حسن التفسير والتحليل . كما قد يستشعر بعض العجز أو كل العجز ، عن تعميق البحث الجغرافى ، أو عن موجبات التدقيق التخصصى ، فى الجغرافية البشرية ، على الاطلاق .

ولا تكاد تغنى سعة الاطلاع وحسن الاحاطة ومهارة الاستيعاب ، عن التحلى بمهارة الأخذ المناسب ، وحسن التزود بنتائج العلوم الانسانية . بمعنى أن سعة الاطلاع شيء وحده لا يكفى ، وأن المهارة فى الأخذ شيء أكثر أهمية ، وبها يتحقق الانتفاع بنتائج العلوم الانسانية . وينبغى أن يتزود الجغرافى بمهارة اختيار النتائج الأنسب للعمل الجغرافى البشرى . كما ينبغى أن يكتسب الاجتهاد الجغرافى المهارة فى هذا الأخذ الضرورى . من نتائج العلوم الانسانية . بمعنى أن يتقن البناحث الجغرافى ، أو أن يجيد تقصى حقيقة القواعد العلمية البشرية الحاكمة أو المؤثرة فى مظهر أو فى جوهر الظاهرة الجغرافية البشرية المعنية ، لأن لا شيء غيرها يمكن أن يسعف التحليل الجغرافى البشرى ، على كل مستويات الدراسة الجغرافية البشرية ، فى المكان والزمان .

وفى إطار هذا التحلى بمهارة اختيار نتائج العلوم الانسانية ، ومهارة الأخذ والتزود وحسن الانتفاع ، يصبح فى وسع الباحث الجغرافى ، أن يتقصى القواعد العلمية البشرية ، وهى التى تصطنع المتغيرات البشرية حتى يستوعب مفعول التفسير فى المكان والزمان . وعندئذ ، يتبين الاجتهاد الجغرافى فى الجغرافية البشرية شيئا مهما ، عن توجهات التفسير البشرى جغرافيا ، فى المساحة المعنية ، من عصر الى عصر آخر . ولا ينجح الاجتهاد الجغرافى فى الدراسة الجغرافية أبدا ، دون هذا التزود بنتائج العلوم الانسانية ، ومنها ، علم الاجتماع ، وعلم التاريخ ، وعلم السياسة ، وعلم

الحضارة ، وعلم الآثار ، وعلم النفس ، وعلم الاقتصاد ، وغيرها من مجموعة العلوم الانسانية .

* * *

ويبقى بعد ذلك كله ، أن نؤكد على جدوى هذا الافتراق على درب البحث الجغرافى ، بين الجغرافية الطبيعية وفروعها من ناحية ، والجغرافية البشرية وفروعها من ناحية أخرى ، وقل أنه افتراق علمى وظيفى معمول به ، من أجل حسن التخصص ، وحسن الأداء الجغرافى بصفة عامة . مع ذلك فإن هذا الافتراق لا يعنى قطع الصلة أو انعدام الصلة ، أو حتى الاستخفاف بالعلاقة بينهما فى الإطار الجغرافى الشامل . وقل أن مهارة الجغرافى لا يحسب لها حساب جيد ، الا وهو حريص على هذه الصلة ، التى لا يجوز التفريط فيها أبداً . بل قل أن من أهم مسوغات الاتقان فى انجاز البحث الجغرافى ، هى أن يكتسب الباحث الجغرافى المهارة فى أن يعرف كيف :

أولاً : يعتنى دائماً بالعلاقة الأصلية التى تجمع بين الجغرافية الطبيعية ودراسة الأرض لحساب الانسان فى جانب ، والجغرافية البشرية ، ودراسة حضور الانسان وتعايشه فى ربوع الأرض ، فى جانب آخر .

ثانياً : يتعقب الباحث الجغرافى أبعاد هذه العلاقة ومعطياتها ، فى إطار الرؤية الجغرافية الشاملة ، التى تجمع فى وعاء واحد ، بين الانسان والأرض فى المكان والزمان .

ولأن هذه العلاقة أصولية ، فلا هى مقطوعة أبداً ، ولا هى ممنوعة ، ينبغى أن يتلمس الباحث الجغرافى موجبات هذه العلاقة الحيوية . كما يجب أن يميز بين منطق هذه العلاقة ، وهى علاقة تبعية بين متبوع يفرض وتابع يستجيب ، ومنطق هذه العلاقة وهى علاقة متبادلة بين تدين متكافئين ، فى إطار الضبط والانضباط المتبادل . وحسن تقصى حقيقة هذه العلاقة ، والعناية الجغرافية بها ، هو الذى يوفر أسباب أو موجبات الربط الموضوعى العلمى الدراسى ، بين الواقع الطبيعى ومتغيراته على صعيد المساحة المنعينة فى جانب ، والواقع البشرى وحركة الحياة ومتغيراتها ، على نفس الصعيد فى جانب آخر . كما يهيم للباحث الجغرافى أيضاً ، حسن ادراك وتفهم أو استيعاب التأثير المتبادل ، بين الطبيعة وهى تضبط وتنضبط من ناحية ، والانسان وهو يضبط وينضبط من ناحية أخرى .

الفصل الثالث

توجهات المعالجة الجغرافية

- تمهيد
- حتمية الاقلاع عن المعالجة العتيقة
- توجه المعالجة الجغرافية الجديدة
- توزيع الظاهرة الجغرافية المعنية
- تحليل انتشار أو توزيع الظاهرة الجغرافية المعنية
- تقصي العلاقة والربط بين الظاهرة الجغرافية المعنية والظواهر الأخرى
- المعالجة وتجسيد الرؤية الجغرافية

الفصل الثالث

توجهات المعالجة الجغرافية

على امتداد كل المراحل السابقة ، لظهور أو لنشأة علم الجغرافية الحديثة ، وحسن بيان وتجسيد ووضوح رؤية الهدف الجغرافي العلمي وتطبيقاته لدراسة الأرض لحساب الإنسان ودراسة الإنسان وحضوره في ربوع الأرض ، كانت عناية الاجتهاد الجغرافي عناية سطحية ومتعجلة . وربما كانت هذه العناية على بينة بالرؤية الجغرافية في المكان والزمان تماما ، ولكنها كانت عناية قاصرة ومقصرة في معالجة أو دراسة أبعاد هذه الرؤية الجغرافية تقصيرا شديدا . وقل أن الاجتهاد الجغرافي في غيبة الاطار العلمي كان موفقا ، وهو يرصد المدركات الجغرافية الحسية في المكان والزمان ، فلا تقيب عنه أبدا ، ولا يهمل في مطالعتها . ومع ذلك فقد استوعب هذا الاجتهاد الجغرافي وعالج هذه المدركات الجغرافية الحسية ، في اطار فكر هلامي وتأمل غير ملتزم باطار محدد ، معالجة هزيلة وسطحية تماما ، حتى وهو يدرك حقيقة العلاقة بين الإنسان والأرض ، في المكان والزمان فلا هو ينكرها ولا هو يتنكر لها أبدا .

حتمية الاقلاع عن المعالجة العتيقة :

وكانت هذه المعالجة العتيقة ، التي تأتت في غيبة علم الجغرافية ، معالجة لا تعتنى بشئ ، قدر عنايتها بالوصف الجغرافي فقط . ويقف هذا الوصف ، وهو مخلوط بالشوائب غير الجغرافية ، أو وهو قد تخلص من هذه الشوائب ، عند حد معلوم ، لم يكن في وسعه أن يتجاوزه أبدا . ويصور هذا الوصف أو يعبر عن الرؤية الجغرافية ، أو يجسد المنظور الجغرافي ، وهو يطالع الواقع الجغرافي جملة وتفصيلا ، على صعيد المساحة المعنية . ولقد تعود الاجتهاد الجغرافي غير الملتزم بأي قيود أو بأي ضوابط ، أو بأي قواعد عممية ، على عدم الانضباط في الوصف الجغرافي . وكم جاء هذا الوصف الجغرافي وهو مخلوط بالشوائب التي تضر بحسن البيان والعرض في كثير من الأحيان ، ولا تكاد تفيد الانجاز الجغرافي الوصفي في شئ . وكم كانت هذه الشوائب ، وهي عالقبة بالوصف الجغرافي ، لكي تكدر صفو الوضوح الجغرافي ، أو لكي تعتم على حسن بيان الوصف الصحيح ، في الانجاز الجغرافي .

ومع مرور الوقت من عصر الى عصر آخر ، وتقدم الخطوات المتتالية ، على
درب التعامل مع المدركات الجغرافية الحسية في المكان والزمان ، أحس
الاجتهاد الجغرافي بهذا التعتيم على المنظور الجغرافي . كما استشعر ماذا
تفعل الشوائب ومعنى انعدام وضوح الرؤية الجغرافية ، وهي تعساين
المدركات الجغرافية الحسية . وأقدم الاجتهاد الجغرافي بحذر شديد وتحفظ
أشد ، على تطهير الوصف الجغرافي ، وتنقيته من بعض الشوائب ، التي
كانت تكدر صفو الوضوح الجغرافي .

وبداية هذا التوجه الحميد ، لا يعنى تطهير الوصف الجغرافي تماما في
يوم وليلة . بل لقد بدأ بداية بطيئة جدا ، حفلت بالتحفظ أحيانا كثيرة .
واستمر هذا التوجه الحميد على المدى الطويل ، وهو يسعى الى انقاص
معدلات الخلط ، بين ما يهم المعرفة الجغرافية ويجب المحافظة عليه ، وما لا يهم
هذه المعرفة وينبغي التخلص منه . وفي غيبة العلم وإطاره المحكم وضوابطه ،
خضع أمر هذه التنقية ، والكف عن الحشو الذي يضيف كثيرا من الشوائب
الى الوصف الجغرافي ، لاختيار الاجتهاد الجغرافي وتقديره ، وحسن عرض
أو تصوير الوصف الجغرافي .

ومع هذا التفاوت في التقدير وفي الاختيار ، تفاوتت الكتابة في
الوصف الجغرافي تفاوتاً كبيراً . وكانت بعض كتابات الوصف الجغرافي
أكثر وضوحاً من كتابات وصفية أخرى ، في غيبة علم الجغرافية . وفي
غيبة المقاييس العلمية ، ينبغي أن نتوقع هذا التفاوت ، في إطار حسن
النية التي يمكن أن يتذرع بها صاحب كل كتابة في الجغرافية الوصفية .
ومع ذلك فيجب أن نقر باستمرار هذا التوجه الحميد . وكان وكان ليس
لهذا التوجه الحميد هدف حقيقي ، أهم وأجدي من وضوح الرؤية الجغرافية ،
وحسن التوصيف الجغرافي ، على صعيد المساحة المعنية ، في المكان
والزمان .

ولقد تأتت آخر خطوة من خطوات هذا التوجه الحميد ، الى تطهير
وتنقية الوصف الجغرافي ، في وقت متأخر جدا ، يرجع الى القرن الثامن
عشر الميلادي . وتمثلت هذه الخطوة الأخيرة ، في الفصل أو العزل بين
الوصف الجغرافي في جانب ، والسرد التاريخي في جانب آخر . وبارك
الفكر الجغرافي هذا الفصل . وانتهى هذا الخلط الذي برر عدم القدرة على
التمييز ، بين الجغرافي والمؤرخ ، على المدى الطويل . وأصبح هذا التمييز
بينهما أمراً سهلاً وميسوراً . بل قل أصبح الوصف الجغرافي نقياً الى حد
بعيد .

وكان هذا الفصل وهو شكل من أشكال التطهير ، وتنقيسة الوصف الجغرافي ضروريا في هذه المرحلة ، التي كانت تبشر بمولد علم الجغرافية .
وقل أن وجه الضرورة كان جادا ، حتى يتسنى صياغة الاطار العلمى ، الذى اصطنع من التفكير الجغرافى الحديث علما ، أو الذى أنهى شكله الهلامى .
بل قل لقد وضع هذا الاجتهاد الجغرافى حدا لهذا الانزلاق فى خطيئة الخلط ، الذى سواء كان بحسن نية أو كان بسوء نية ، قد شوه دائما الوصف الجغرافى ، أو عتم على قدر كبير من صدق التعبير ووضوحه فى المنظور الجغرافى .

وأفصح الاجتهاد الجغرافى العلمى الذى تلمس الوضوح الجغرافى ، فى هذا التطهير . وقل أنه أفصح فى صياغة أسلوب عناية جديدة أفضل ، كفات الصدق والوضوح ، والاهتمام بالرؤية الجغرافية وحسن تمحيصها . وأخرج هذا الأسلوب الذى كشف عن الوصف الجغرافى غشاوة الخلط ، البحث الجغرافى العلمى ، وفى اطار الالتزام بالهدف الجغرافى ، من جمود الوصف الجغرافى ومن تعبيره السطحى الجامد . وكان ذلك وكأنه نقطة البداية فى التوجه الجغرافى العلمى ، فى الاتجاه الصحيح ، الى معالجة المدركات الجغرافية الحسية معالجة جغرافية علمية أنسب .

توجه المعالجة الجغرافية الجديدة :

وأخرج العمل الجغرافى من جمود الوصف الجغرافى ، أنهى قضية العناية الجغرافية بالتوصيف المجرد . بل قل انتهى تصوير الرؤية الجغرافية والتعبير عنها تعبيرا سطوحيا وجامدا . وهذا فى حد ذاته أهم الدواعى التى ألزمت الاجتهاد الجغرافى العلمى ، بالبحث عن أبعاد جديدة أو أسلوب عمل جغرافى أفضل ، من أجل :

(أ) حسن عرض الرؤية الجغرافية ، واجادة التعبير العلمى الجغرافى الصادق عنها .

(ب) تعميق وحسن استيعاب وتفهم الرؤية التى تستوعب المنظور الجغرافى الواضح ، فى صعيد المساحة المعنية .

وهذا من غير شك توجه هادف الى الانجاز الجغرافى الأفضل . ولم يكن هذا التوجه الهادف ، يعنى أهم من التمعن الجيد ، فى مكونات أو فى نسيج الرؤية الجغرافية . كما يعنى الاقدام على معالجة جغرافية ، تتجاوز الوصف الجغرافى الى آفاق جديدة من خلال المهارة الجغرافية فى الحل والتركيب . ولقد جاوب البحث الجغرافى هذه العناية ، التى كشفت النقاب

عن ارادة أو عن تطلع هذا التوجه الجغرافى الجيد ، الى الاضافة أو الى
التجديد .

وقل أن هذه العناية الجغرافية ، فى ثوبها الجديد ، هى التى أعلنت
عن جوهر أو لب ، أو عن حقيقة الهدف الجغرافى ، الذى تبناه علم الجغرافية
وعمل من أجله ، لحساب الفكر الجغرافى الحديث . وسواء كان البحث
الجغرافى من أجل دراسة الظاهرة الجغرافية الطبيعية متفردة ، أو وهى فى
إطار الرؤية الجغرافية للواقع الطبيعى ، أو كان البحث الجغرافى ، من أجل
دراسة الظاهرة الجغرافية البشرية متفردة ، أو وهى فى إطار الرؤية
الجغرافية للواقع البشرى ، أو كان البحث الجغرافى أعم وأشمل ، من أجل
دراسة جغرافية شاملة تجمع بين رؤية الواقع الطبيعى على وجه ، ورؤية
الواقع البشرى على الوجه الآخر ، التزم الاجتهاد الجغرافى العلمى ، التزاما
جادا ، بتمحيص وتأمل وعناية جغرافية جديدة . وكان حقا عليها أن تتفتح
وتتطور ، حتى تتجاوز حدود الوصف الجغرافى ، مهما كان معبرا عن
الصدق والموضوعية . الى أبعاد جديدة تحلث البحث وتنمشه ، حتى يخوض
الاجتهاد الجغرافى فى أعماق جغرافية جديدة ، تجاوب الهدف الجغرافى
وتطاول تطلعاته .

وارتكز هذا التجاوز الذى أخرج البحث الجغرافى من الوصف الجامد
المجرد ، على ثلاثة أبعاد هامة . بل قل أنها أبعاد جوهرية أو أساسية من
وجهة النظر الجغرافية . وتقود هذه الأبعاد الأساسية مسيرة المعالجة أو
الدراسة أو البحث ، أو قل هذا التوجه الجديد ، فى الاتجاه الجغرافى
الصحيح . بل قل أنها هى التى توجه البحث الجغرافى ، فى الوجهة
الموضوعية التى تجنب الباحث جمود الوصف . ثم هى التى تحمله على
متابعة الدراسة ، على نحو جديد ، يجاوب الهدف الجغرافى . ثم هو الذى
يفضى - فى نهاية الأمر - الى تعميق الرؤية الجغرافية ، على كل المستويات .
حتى تنجز أو تقدم شيئا مفيدا ، لحساب الهدف الجغرافى العلمى .

وتمثلت هذه الأبعاد الأساسية ، التى أسفرت عن دراسات جغرافية
جادة ، ذات معنى ومغزى ، أو أسفرت عن بحوث جغرافية جيدة ، ذات
مضمون ، فى :

أولا - توزيع الظاهرة الجغرافية المعنية :

وتوزيع الظاهرة الجغرافية المعنية ، سواء كانت هذه الظاهرة طبيعية
أو بشرية ، يعنى بالضرورة ، توزيعا أفقيا فى ربوع المكان . ويسجل هذا
التوزيع الأفقى ، متابعة الباحث الجغرافى ، وهو يتابع هذه الظاهرة المعنية ،

على صعيد المساحة المعنية . بل قل أن هذا التوزيع الذى تنتهى اليه أو الذى تسفر عنه المتابعة الجغرافية أو الرصد الجغرافى الدقيق ، يجسد مبلغ انتشار الظاهرة الجغرافية انتشارا واقعيا ، فى ربوع وأنحاء المساحة المعنية .

ويكون الوصف الجغرافى هو الوسيلة التى تعبر عن هذا التوزيع الجغرافى . وقل يمضى هذا التوصيف الذى يجب أن يتحلى بكل الدقة والصدق ، لكى يعبر عن هذا التوزيع ، أو يبين ملامح الانتشار على امتداد المستوى الأفقى ، فى المكان والزمان . وينبغى أن يتجنب حشد هذا الوصف الجغرافى الدقيق ، الذى يعبر عن اتجاهات التوزيع الأفقى للظاهرة الجغرافية المعنية ، ما يلى :

- أ - الخلط الذى يشوه وتضيق فى زحمته الموضوعية الجغرافية البيئة .
- ب - المبالغة التى تفتح أبواب الادعاء والكذب والبحث عن دواعى الاثارة .

ج - كل دواعى أو موجبات التشويه ، أو التعميم التى تغطى على الصدق والوضوح والموضوعية الجغرافية .

ومن أجل وضوح الرؤية الجغرافية ، كما ينبغى أن يعبر عنها الوصف الجغرافى ، الذى يتعقب توزيع الظاهرة الجغرافية المعنية ، على صعيد المساحة من الأرض ، ومن أجل حسن البيان والكتابة والتعبير بالكلام عن مسود التوصيف الجغرافى ، الذى يتابع انتشار الظاهرة الجغرافية المعنية ، فى المكان والزمان ، يوظف الاجتهاد الجغرافى العلمى الخريطة الجغرافية . ويثبت الاجتهاد الجغرافى من خلال الخبرة أو المهارة المتخصصة ، فى اعداد الخرائط هذا التوزيع على خريطة المساحة المعنية . كما يستخدم الرسم البيانى ، استخداما جيدا ، لكى يشارك هذا الرسم فى وضوح وبيان هذا التوزيع الجغرافى ، على صعيد المساحة المعنية .

وهناك أساليب فنية ومهارات متنوعة ، أجاد الاجتهاد الجغرافى العلمى ابتداعها ، أو ابتكارها ، وحسن توظيفها ، لحساب الوضوح ، فى هذا التوزيع الجغرافى . وقد أجاد بموجب حسن استخدام هذه الوسائل والأساليب ، حسن البيان والتعبير الوصفى ، وهو الذى ينطق بالصدق الموضوعى الهادف ، من توزيع الظاهرة الجغرافية المعنية ، فى المكان والزمان . هذا ، وينبغى أن تكون فى صحبة أو فى معية هذه الأساليب

كلية ، العين الجغرافية التي تعين وترقب عن كذب ، أو التي تشاهد وترى عن قرب ، هذا التوزيع الجغرافي . بل قل ينبغي أن تكون هذه العين الجغرافية واعية وحساسة وماهرة ومدققة .

ويوظف الاجتهاد الجغرافي الرحلة الجغرافية ، التي قلنا أنها باتت ، في إطار العمل الجغرافي ، متخصصة في الهدف وفي القيادة . وأصبحت الرحلة الجغرافية ، وكأنها العين الجغرافية المبصرة . وتخرج الرحلة الى الميدان أو الى الحقل ، وهي العين التي لا تغفل عن معاينة المنظور الجغرافي ، في المكان والزمان . وتتجول الرحلة الجغرافية في ربوع المساحة المعنية ، وهي تتابع التوزيع ، وتتعقب الانتشار ، على المستوى الأفقي . وقل أنها لا تخذل الباحث الجغرافي أبدا ، في أداء المهمة الجغرافية ، وهو يتحسس هذا التوزيع الجغرافي . بل قل أنها هي التي تجاوب على كل استفسار عن هذا التوزيع الجغرافي ، على صعيد المساحة المعنية .

ويبدو أن الباحث الجغرافي يعرف جيدا ، كيف يستثمر الرحلة الجغرافية ، على صعيد المساحة المعنية . ويصبح الباحث الجغرافي بناء على المعاينة أو المشاهدة ، أو المتابعة ، وهو يتعقب أجوال الظاهرة الجغرافية المعنية ، في حاجة ملحة لمعرفة الكيفية التي يتأني بموجبها هذا التوزيع ، أو هذا الانتشار على المستوى الأفقي ، في ربوع الميدان . وإن شئت قل أنه يعتمد في حسن الإجابة ، عن السؤال الذي يقول : كيف يتأني هذا التوزيع على المستوى الأفقي ؟ على هذه المعاينة . ومن ثم يضمن أفضل وصف ، وهو يعبر عن هذا التوزيع الجغرافي ، للظاهرة الجغرافية المعنية ، في ربوع المكان والزمان . بل قل أن الباحث الجغرافي لا يعود من الرحلة الجغرافية إلا بعد أن يتزود برؤية جيدة ، تجسد له أبعاد المنظور الجغرافي في الميدان ، تجسيدا واضحا .

ولا بداية في دراسة الظاهرة الجغرافية المعنية ، الطبيعية ، أو البشرية ، على أي مستوى وفي أي ميدان ، من غير الإحاطة بهذا التوزيع الجغرافي ، الذي يعبر عنه الوصف الجغرافي تارة ، أو الذي تصوره الخريطة الجغرافية تارة أخرى . وهذا معناه أنه لا اعتراض على الوصف الجغرافي أبدا ، ولكن يشترط أن يكون هذا الوصف صادقا بكل المقاييس ، ومنزها عن الخلط أو التعقيم . وإذا كان هناك اعتراض حقيقي يتبناه عام الجغرافية . فإنه يتمثل في التوقف في الدراسة الجغرافية ، عند حد الوصف الجغرافي للظاهرة الجغرافية المعنية .

ولا يعنى التوقف عند حد الوصف الجغرافى شيئا ، غير الجمود . كما يعنى امتناع العمل الجغرافى عن مباشرة مشوار التوجه الصحيح ، الى الهدف الجغرافى الحقيقى ، كما أراد له الفكر الجغرافى الحديث أن يكون . وهذا معناه أن الوصف الجغرافى الذى يعبر عن التوزيع مهم ، ولكنه لا يمثل الا المقدمة ، أو التمهيد من أجل الاقتراب من لب أو جوهر الحمل الجغرافى الصحيح . ومن بعد هذه المقدمة يكون الانتقال الى متابعة الظاهرة الجغرافية المعنية ، من خلال الاجابة على السؤال ، الذى يقول « لماذا جاء التوزيع الجغرافى فى المكان والزمان ، على هذا النحو ، الذى يعبر عنه الوصف الجغرافى ؟ » .

ثانيا - تحليل توزيع أو انتشار الظاهرة الجغرافية :

متابعة التوزيع العام أو التوزيع الخاص ، وهو الذى يعبر عن مبلغ انتشار الظاهرة الجغرافية الطبيعية أو الذى يعبر عن مبلغ انتشار الظاهرة الجغرافية البشرية ، على المستوى الأفقى ، فى ربوع المساحة المعنية ، يجسد الصورة الجغرافية ، فى المكان والزمان . ورؤية الصورة الجغرافية ، من خلال المعاينة ، ثم من خلال الوصف الجغرافى الجيد ، يعنى أن هذا التوزيع الجغرافى ، يعبر عن هذا المنظور الجغرافى تعبيرا جامدا وصامتا ، لأنه لا ينطق بشيء .

ومن ثم ، قل أن التوزيع الجغرافى وحده ، مهما كان معبرا وصادقا ، لا يكاد يفضى بشيء جوهري ، يجاوب الهدف الجغرافى . وقل أيضا أنه لا يكاد ينتهى الى نتيجة موضوعية جادة أو مجدية ، لحساب الهدف الجغرافى . ولا شيء يكون فى مصلحة الهدف الجغرافى ، غير انهاء الجمود والتوقف عند حد التوزيع والوصف الجغرافى . ولا شيء ينهى هذا الجمود ، أو يفض هذا التصور الجغرافى الصامت ، غير المضى قدما ، بحثا عن تفسير مناسب ، أو تحليل مقبول ، يفسر أو يحلل ويعلل ، ثم يبرر هذا التوزيع الجغرافى ، فى ربوع المساحة المعنية ، فى المكان والزمان .

ومثل هذا التفسير يكون وكان الظاهرة الجغرافية المعنية ، تتحدث عن موجبات انتشارها الأفقى . بمعنى أنها لا تسكت ، بل تقلع عن الجمود والصمت وتتكلم عن مبررات وجودها وانتشارها على المستوى الأفقى . والبحث عن مثل هذا التفسير ، بحث حيوى ، لحساب الهدف الجغرافى . وهو الذى يضع الاحتهاد الجغرافى العلمى فى مواجهة المسئولية عن تحايل وتعتيل وتبرير التوزيع الجغرافى ، أو الانتشار ، على المستوى الأفقى . ولا

ينبغي أن يتهرب الاختصاص الجغرافي العلمى من هذه المسئولية ، حتى لا يدخل البحث والتوجه السديد ، الى الهدف الجغرافى .

وقل أن هذا التفسير الجغرافى يستحق الاهتمام والعناية الجغرافية .
ويبتنى هذا التفسير بالضرورة على محصلة سعة الاطلاع والاحاطة وحسن استيعاب نتائج العلوم الانسانية ، لتعليل أو لتحليل انتشار الظاهرة الجغرافية البشرية المعنية . ويبتنى هذا التفسير أحيانا أخرى ، على محصلة سعة الاطلاع والاحاطة وحسن استيعاب نتائج العلوم الطبيعية ، لتعليل أو لتحليل انتشار الظاهرة الجغرافية الطبيعية المعنية . ومن خلال هذا التفسير وحسن الوصول اليه ، يعرف الاجتهاد الجغرافى كل شئ ، عن موجبات هذا الانتشار الأفقى ، وتوزيع الظاهرة الجغرافية المعنية توزيعا أفقيا ، على صعيد المساحة المعنية فى المكان والزمان .

وتبدو حاجة الباحث الجغرافى الى تقصى الأسباب والدواعى ، التى تكون من وراء الرؤية أو الصورة الجغرافية غاية فى الأهمية من أجل تعميق البحث . وينبغى أن يجيد الاجتهاد الجغرافى تعقب مسئولية هذه الأسباب عن توزيع الظاهرة الجغرافية المعنية ، فى ربوع الأرض أو المساحة المعنية . ومن ثم لا يجوز اهمال هذا التفسير الجغرافى ، أو التهاون فى حسن عرضه جغرافيا أو التفريط فيه . بل قل يتحمل الباحث الجغرافى مسئولية العثور على القاعدة العلمية ، التى تضبط التوزيع الجغرافى ، أو التى ينضبط بموجبها الانتشار على المستوى الأفقى . كما يتحمل الباحث الجغرافى أيضا ، مسئولية تفسير الاستثناء ، ومظاهر الشذوذ فى هذا التوزيع الجغرافى ، على صعيد المساحة المعنية .

وقضلا عن حشد الأسباب الوجيهة ، وإضافة الى حسن بيان المبررات والدواعى ، التى تفسر التوزيع الجغرافى وتعلل الانتشار العام ، ومواضع الشذوذ ، على المستوى الأفقى ، يوظف الباحث الجغرافى مهاراته فى التحليل ، توظيفا مناسبا من أجل تعميق هذا التحليل . وقل انه يكون فى حاجة لبيان مبلغ انضباط التوزيع مع القاعدة ، أو مبلغ الخروج عن هذه القاعدة الجغرافية . بل قل انه ينبغى أن يتحرى الصدق والتدقيق وسلامة التعليل ، بكل ما أوتى من حسن البيان والمهارة فى توظيف نتائج العلوم الطبيعية أو البشرية ، فى حسن صياغة هذا التعليل الجغرافى ، أو فى حسن بيان وتعبير التفسير العامى الجغرافى .

وينبغى أن تجيد الخبرة الجغرافية المهارات التى تبتنى عليها القواعد

الجغرافية العامة ، للتوزيع الجغرافي . كما ينبغي أن تملك الخبرة الجغرافية القدرة ، على استشعار فعل العوامل الطبيعية أو العوامل البشرية ، وهي تفسر التسوزيع الجغرافي ، أو وهي تحلل الرؤية الجغرافية . بمعنى أن يحسن الاجتهاد الجغرافي ، أو أن يتقن حسن استشعار مسئولية بعض نتائج العلوم الطبيعية أو بعض نتائج العلوم الانسانية ، التي تصطنع القواعد الجغرافية الحاكمة للتوزيع في اطار الرؤية الجغرافية ، في المكان والزمان . وفي وسع الخبرة الجغرافية ، أن تمتلك الرصيد المناسب من هذه النتائج العلمية البحتة لكي تسعف التفسير الجغرافي ، وحسن بيانه . ويكرس الاجتهاد الجغرافي كل ما في الجعبة من رصيد مناسب ، اضافة الى كل المهارات التي يتحلى بها ، وهو في رحلة الدراسة الجغرافية الميدانية من أجل :

(أ) استشعار أو ادراك فعل العوامل الطبيعية أو العوامل البشرية ، ومبلغ تأثيرها على صيغة القواعد الجغرافية الحاكمة للتوزيع ، في المساحة المعنية .

(ب) استشعار أو ادراك الكيفية التي تتداخل بموجبهما دواعي التوزيع والانتشار ، على صعيد المساحة المعنية ، لكي يتأتى التوزيع الجغرافي ، ويبدو كما ترصده العين الجغرافية الواعية .

وهذا معناه أن يعرف الباحث الجغرافي ، وهو في رحلة الدراسة الجغرافية الميدانية ، كيف يعاين التوزيع الجغرافي ، وكأنه يقرأ في كتاب مفتوح . وقل لا ينبغي أن يعود من هذه الرحلة الجغرافية ، الا وقد أمسك بزمام التفسير الجغرافي . وإن شئت قل أن هذا هو فقط السبيل الذي يعتمد عليه حسن التفسير الجغرافي . بل قل أنه هو الذي يسدّد حسن الاجابة عن الاستفسارات ، التي تسال عن دواعي أو موجبات التوزيع الجغرافي ، في المساحة المعنية .

وانجاز هذا التفسير الجغرافي للتوزيع ، الذي يبتنى أصلا على تحليل الرؤية الجغرافية لانتشار الظاهرة الجغرافية المعنية ، يمثل خطوة مناسبة . في اتجاه البحث نحو الهدف الجغرافي . وقل أن هذه الخطوة التي تنهى مهمة الاجتهاد الجغرافي ، والتزامه بالبحث عن التفسير الجغرافي ، تضعه في الوضع الصحيح أو الاتجاه الصحيح . ذلك أنه لا يتوقف عند هذا التفسير الجغرافي ، لكي تكون النهاية التي ينتهي اليها البحث الجغرافي . بل قل ينبغي أن يبدأ الاقدام الجغرافي على اتمام المسيرة ، اتماما يحقق أو يجاوب

الهدف الجغرافى ، أو اتماما يكتمل بموجبه البحث الجغرافى . وخطوة ثالثة يلتزم بها هذا الاقدام الجغرافى ، تكون ضرورية ، من أجل الوصول الى كل ما ينبغى ، أن يجاوب الهدف الجغرافى .

وتبتنى هذه الخطوة الثالثة ، على أساس أن الظاهرة الجغرافية المعنية ، التى يعكف الباحث الجغرافى على رصد وتسجيل توزيعها على المستوى الأفقى ، ثم يعكف على تفسير هذا التوزيع أو الانتشار ، ليست هى الظاهرة الجغرافية الوحيدة ، على صعيد المساحة المعنية . وقل أنه ليس فى وسع الباحث الجغرافى أن يعزل هذه الظاهرة عزلا قاطعا الصلة بينها وبين الظواهر الجغرافية الأخرى . بل قل وكيف يتسنى هذا العزل والظاهرة الجغرافية المعنية متداخلة فى منظومة منسقة ومتسجمة ، فى اطار المنظور الجغرافى العام ، على صعيد المساحة المعنية ؟ ومن ثم يستوجب البحث الجغرافى الاقدام الجغرافى على الخطوة الثالثة . وفى هذه الخطوة الثالثة ، تكون الاجابة عن الاستفسار الذى يسال عن العلاقة بين الظاهرة الجغرافية المعنية ، وكل الظواهر الجغرافية الأخرى ، فى منظومة الرؤية أو المنظور الجغرافى على صعيد المساحة المعنية ، فى المكان والزمان .

ثالثا - تقصى العلاقة والربط بين الظاهرة المعنية والظواهر الأخرى :

تقصى حقيقة العلاقة بين الظاهرة الجغرافية المعنية من ناحية . والظواهر الجغرافية الأخرى فى المنظور الجغرافى من ناحية أخرى ، يكون هو الشغل الشاغل الذى يهم الباحث الجغرافى . ويجسد هذا الاهتمام الجغرافى معانى الربط الايجابى أحيانا ، أو السلبي أحيانا أخرى ، فى اطار المنظومة التى تجمع بين كل المكونات الجغرافية ، لصورة المنظور الجغرافى . على صعيد المساحة المعنية . وبناء على هذا الربط وتقصى العلاقات فى المكان والزمان ، يتوجه البحث الجغرافى توجها سديدا ، الى ما يبتغيه ويتطلع اليه الهدف الجغرافى ، فى نهاية المطاف .

وفى هذه المرحلة الحاسمة ، التى تقضى الى الهدف الجغرافى ، يتلمس الاجتهاد الجغرافى ، دواعى العلاقة ، وكيف تؤدي الى شكل بديع من أشكال الربط بين الظواهر الجغرافية الطبيعية والبشرية ، على صعيد المساحة المعنية . كما يلتمس الاجتهاد الجغرافى نتائج هذا الربط وفعل العلاقات ، فى اطار الرؤية الجغرافية الشاملة ، للواقع الجغرافى الكلى السائد ، فى المكان والزمان . وهذا الربط سواء كان ايجابيا ، أو كان سلبيا ، هو الذى يجمع الأجزاء وينسق فيما بينها ، ويؤلف من الظاهرة الجغرافية

المعنية مع سائر الظواهر الجغرافية الطبيعية والبشرية الأخرى ، الصورة في المنظور الجغرافي ، وقل أنه هو الذي يبتنى ذلك الترابط بين الأجزاء لكي يتكامل الواقع الجغرافي الكلي المتكامل ، في الرؤية الجغرافية ، على صعيد أو في ربوع المساحة المعنية .

ويهيئ هذا الربط والوقوف على موجبات العلاقة أو العلاقات ، الحكم الجغرافي السديد ، على الكيفية التي تتداخل بها الظواهر الجغرافية الطبيعية والبشرية ، تداخلا منضبطا ، في صلب توليفة المنظور الجغرافي ، وفضلا على ذلك كله ، يهيئ هذا الربط وتقصى العلاقات الفرصة ، التي يضح فيها يد الاجتهاد الجغرافي على :

(أ) الكيفية التي يتأتى بموجبها التأثير المتبادل ، بين الظواهر الجغرافية الطبيعية والبشرية المتعددة والمتنوعة ، في المنظور الجغرافي العام . على صعيد المساحة المعنية .

(ب) الكيفية التي يتأتى بها التغيير الذي ينال من ظاهرة جغرافية معينة ، حتى تتوالى المتغيرات وتمثل ردود فعلها المباشر وغير المباشر ، في مجموعة العلاقات في منظومة الربط الشامل ، وتكوين المنظور الجغرافي العام المتغير ، من عصر الى عصر آخر استجابة لفعل المتغيرات .

ومن خلال هذا الربط ، يجنى البحث الجغرافي ثمرات العلاقات الجغرافية ، بين مكونات المنظور الجغرافي . ويتوصل الباحث الجغرافي بالضرورة من خلال هذه العلاقات الجغرافية ، الى أهم القواعد الجغرافية العلمية الحاكمة ، أو التي يستجيب لها توزيع وتفسير انتشار الظاهرة الجغرافية المعنية ، في المكان والزمان . كما يتوصل الباحث الجغرافي أيضا الى ادراك واستيعاب فعل المتغيرات ، التي تتغير بموجبها دواعي وموجبات هذا التوزيع الجغرافي ، على صعيد المساحة المعنية ، من عصر الى عصر آخر .

وهذا ، في حد ذاته توصل جغرافي مهم ، لا ينبغي اهماله أو التفريط فيه . وهو يضيف نتيجة حاسمة جغرافيا . بل قل أنها نتيجة مجدية لحساب الهدف الجغرافي . ومن يجيد هذا الربط ، ويحسب حساب العلاقات . يكون في وسعه ، أن يطالع على صفحة الأرض في المكان والزمان ، ويتعقب ظاهرة جغرافية معينة ، يبدأ من عندها وعلى أساس توزيعها ، تصور جغرافي بديع . ويكشف هذا التصور الجغرافي البديع عن أبعاد الواقع الجغرافي المتغير في المكان والزمان ، وكان الجغرافي يقرأ في كتاب مفتوح .

وقضلا عن رصد هذه العلاقات ، التي تصور التداخل بين الظواهر الجغرافية الطبيعية والبشرية ، ويبدو وكأنه اختلاط كما تختلط الألوان ، في الصورة الزيتية ، يتبين الباحث الجغرافي ، مبلغ لزوم أو توقع هذا التداخل وتأثيره المتبادل ، ومبلغ انضباطه ، في المنظور الجغرافي الكلي . وهنا يكون التحلي بالمهارة الجغرافية في الدراسة التحليلية ، مطلوباً حتى يتسنى للباحث الجغرافي أن يتعقب هذه العلاقات ، وأن يتبين نتائجها ، في الرؤية الجغرافية الكلية ، على صعيد المساحة المعنية .

وقل أن الوصول من خلال التحليل والربط الى جوهر أو الى كنه هذه العلاقات الجغرافية ، يرسخ أحيانا ، أو يبتنى أحيانا أخرى بعض القوانين الجغرافية . ولا تكاد تفضل هذه القوانين الجغرافية . بل انها لا تكذب ولا تضلل الباحث الجغرافي أو تخذله ، وهو يتوجه نحو الهدف الجغرافي . ومن ثم يرى الباحث الجغرافي في هذه القوانين الجغرافية ، شيئا مهما يستحق العناية . وتتخذ هذه القوانين في تقديره الجغرافي :

(أ) صفة الضوابط الحاكمة لوجود ، أو لتوزيع ، أو لانتشار الظاهرة الجغرافية المعنية ، في المكان والزمان .

(ب) صفة البيان الصريح للكاشف ، عن التأثير المتبادل أو عن الضبط والانضباط المتبادل ، بين الظواهر الجغرافية الطبيعية والبشرية ، في المكان والزمان .

المعالجة وتجسيد الرؤية الجغرافية :

هذا ، ومن خلال التوزيع ، والتعليل ، والربط ، يعلن الاجتهاد الجغرافي العلمي عن المهارة ، في كل مجال من مجالات ، تناول أو معالجة ، أو دراسة وتقصى حقيقة الظاهرة الجغرافية المعنية ، أو حقيقة الموضوع الجغرافي المعنى . وقل أن التوزيع والتعليل والربط على التوالي ، هو الذي يصطنع الأبعاد التي تحتوى رؤية ، الظاهرة الجغرافية أو الموضوع الجغرافي ، حتى تلقى عليه الأضواء من كل جانب ، وتكفل غاية ما يرنو اليه الوضوح الجغرافي . وهذا الاحتواء هو الذي يثرى البحث الجغرافي بصفة عامة . وهو الذي يصبق أهم المفاهيم الجغرافية . وهو الذي يجمع أوصال المدركات الجغرافية ، التي تتداخل حتى يتحقق حسن التصوير ، ووضوح التعبير ، وعمق البيان الجغرافي الصريح ، في المكان والزمان .

وبناء على هذا الأسلوب ، ينساب العرض الجغرافي انسياباً علمياً

منضبطا . ويتقن الاجتهاد الجغرافى بهذا الأسلوب ، أداء المهام المنوطة به فى البحث الجغرافى ، وصولا الى جوهر الحقيقة الجغرافية العلمية فعلا ، لحساب الهدف الجغرافى . وهذا هو الاعلان الصريح عن حسن توظيف مهارات الاجتهاد الجغرافى العلمى ، استجابة لمنطق وفلسفات الفكر الجغرافى الحديث . ويكون حسن التوظيف لحساب العمل الجغرافى على مستويين هما:

(أ) التحليل الذى يجيد تفكيك أوصال الرؤية الجغرافية ، حتى يتعرف على مكوناتها ، وعلى تداخل هذه المكونات فى نسيجها أو فى تركيبها الهيكلى الجغرافى .

(ب) التركيب الذى يجيد جمع ولم شمل أوصال ومكونات الرؤية الجغرافية ، حتى يتعرف على دواعى وموجبات تجميع وصياغة وتنسيق هذه المكونات فى تركيبها الهيكلى الجغرافى ، فى المكان والزمان .

الفصل الرابع

علم الجغرافية الحديثة

وقضايا تحديد المكان والزمان

- تمهيد
- ارتباط المعالجة الجغرافية بالمكان والزمان
- التوجه الجغرافى لتحديد المكان
- العناصر الجغرافية وحبكة الاطار الاقليمى فى المكان
- التوجه الجغرافى لتحديد الزمان
- العناصر الجغرافية واغنى التغيير على امتداد البعد الزمنى فى المكان والزمان

الفصل الرابع

علم الجغرافية الحديثة وقضايا تحديد المكان والزمان

استوجبت المرونة الجغرافية العلمية في تحديد المكان والزمان ،
الانسلاخ العمل الجغرافي من السرد التاريخي . ومن بعد هذا الانسلاخ ،
الذي أدخل العمل الجغرافي في ثوبه العلمي ، أو الذي كشف الغطاء عن
أبعاد الاطار العلمي ، أو الذي هباً دواعي وتوجهات صياغة الهدف الجغرافي
العلمي ، كانت الاجتهادات الجغرافية التي حاورت وجادلت في قضية تحديد
المكان والزمان ، لحساب العمل الجغرافي . ولم يتناول هذا الجدل
خصوصية هذا التحديد فقط ، بل قل انه كان جدالا فعلا ، اهتم بأبعاد
المرونة المطلقة ، التي ينبغي أن يتحلل بها هذا التحديد .

ارتباط المعالجة الجغرافية بالمكان والزمان :

توجه البحث الجغرافي وانجازاه ، كما اراد له الفكر الجغرافي
الحديث ، أن يكون ، وهو أمانة غالية في عنق علم الجغرافية ، قد استوجب
العناية بالظاهرة الجغرافية أحيانا ، أو بالموضوع الجغرافي أحيانا أخرى في
المكان ، وفي الزمان . وليس من الجغرافية في شيء ، أن تجري الدراسة
أو أن يجري البحث الجغرافي ، دون الارتباط بالمكان وبالزمان . والمكان
على صعيد الأرض ، هو الذي يجسد المسرح الجغرافي . والزمان هو الذي
يحدد المدى ، الذي تجري فيه حركة الأحداث على المسرح الجغرافي .

وسواء كانت الظاهرة الجغرافية طبيعية أو بشرية ، وسواء كان
الموضوع الجغرافي طبيعيا أو بشريا ، فلا بد من أن تكون الدراسة الجغرافية ،
في المكان ، وفي الزمان . بمعنى أن العناية الجغرافية ، لا يمكن أن تقتني ،
دون تحديد واضح ، يحدد أبعاد المكان والزمان . وقل لا يصلح البحث
الجغرافي أبدا ، الا في اطار واضح ، يصنع أبعاده المكان والزمان . بل قل
أن الدراسة الجغرافية ، التي تنجز بحثا جغرافيا طبيعيا أو بشريا ، لا ينبغي
أن تتجرد ، من تحديد المكان تحديدا قاطعا ، وحساب الزمان حسابا
صحيحا .

وتحديد المكان القاطع ، يكون على صعيد مساحة من الأرض • وحساب الزمان ، يكون على أساس مرور الوقت • وتحديد المكان ، وحساب الزمان ، هما مع اللذان يصطنعان الحبكة ، التي ينبغي أن تحتوى البحث الجغرافى • ويجسد تحديد المكان حبكة الوجود فى المكان • ويجسد حساب الزمان حبكة الوجود ومتغيراته مع مرور الزمان • والتجرد من تحديد المكان ، أو من حساب الزمان ، يعنى انعدام الحبكة • وقد يعنى الخروج على موجبات هذه الحبكة ، وهى التى يحرص عليها التوجه الجغرافى العلمى ، الى الهدف الجغرافى الصحيح •

ومن وجهة النظر الجغرافية ، لا يجوز أبدا التجرد من تحديد المكان أو من حساب الزمان ، حتى لا نفتقد مع انعدام الحبكة الجغرافية ، أواصر الصلة أو العلاقات الخيمة ، بين :

(أ) الظاهرة الجغرافية المعنية أو الموضوع الجغرافى ، فى الوضع المناسب على صعيد الأرض •

(ب) الأرض ومسرح الحياة وهو يشهد حركة الحياة الانسانية . وفعل المتغيرات التى تتوالى مع حركة الزمان •

وقل كيف ولماذا يكون ، أو يجوز هذا التجرد من تحديد المكان ، ومن حساب الزمان ، وهو الذى ينتهك أصول وواقعية وضيق التصديق الجغرافى العلمى المسليم ، للدراسة الجغرافية ، أو لاجراء البحث الجغرافى ؟ بل قل هل يجوز هذا التجرد ، الذى يسقط أو الذى يهمل تحديد المكان وحساب حركة الزمان ؟ وفى الاعتقاد الجغرافى العلمى الصحيح ، أنه أمر غير جائز على الإطلاق • وفى الاعتقاد الجغرافى العلمى أيضا ، أن هذا التجاوز هسو الذى يخرج البحث الجغرافى عن الاتجاه الصحيح ، ويفقده صدق الانتماء الى العمل الجغرافى العلمى •

التوجه الجغرافى لتحديد المكان :

ولا تكون الدراسة الجغرافية دراسة موضوعية تجاوب الهدف الجغرافى من غير تحديد المكان • وتنبأ الجغرافية من أى بحث جغرافى ، يجريه الباحث دون تحديد واضح للمكان • وتحديد المكان أمر لازم ولا مفر منه • وهو الذى يحدد أبعاد المساحة المعنية الأنسب ، التى تصنع الاطار ، وتحتوى الدراسة الجغرافية ، سواء توجهت هذه الدراسة الجغرافية الوجهة الطبيعية

أو توجهت الوجهة البشرية . ويمتلك الاجتهاد الجغرافي العلمي ، وهو
يجرى البحث الجغرافي ، أو وهو يقدم على انجاز الدراسة الجغرافية ، حق
تحديد المكان والالتزام به .

وبناء على هذا الحق ، يكون التحديد ، لكي يحتوى المساحة المعنية على
أضيق نطاق ، أو لكي يحتوى المساحة المعنية على أوسع نطاق . بمعنى أن
فى وسع الباحث الجغرافي ، وهو يملك حق الاختيار ، وحق التحديد ، أن
يوسع نطاق المساحة المعنية ، لكي تشمل العالم كله ، أو لكي تشمل قارة
من القارات . ويكون فى وسع الباحث الجغرافي أيضا ، أن يضيق نطاق
المساحة المعنية ، لكي تشمل المكان المحدد . وفى جميع الأحوال يجابوب هذا
التحديد حاجة وتوجهات البحث الجغرافي ، الى الهدف الجغرافي .

واتساع النطاق الذى يشمل المساحة المعنية ، على صعيد القارة ، أو
على الصعيد العالمى ، أمر هين وسهل ومنوق . ولا يفعل هذا الاتساع
مشكلة علمية ، ولا يثير جدلا جغرافيا . وقل أن وضع المساحة المعنية على
هذا النحو الواسع الفضايف ، يحدد المكان بالفعل . بل قل أنه يصطنع
الاطار ، الذى يكفل الحكمة ، التى يتأتى بموجبها اجراء البحث الجغرافي .
ومع ذلك يكون البحث الجغرافي أو تكون الدراسة الجغرافية ، فى اطار حكمة
المكان على هذا المستوى الواسع الفضايف ، مثمرة ، ولكن دون العمق
العالمى المناسب . وربما اتخذت مثل هذه الدراسة الجغرافية ، صفة المسح
الجغرافى الشامل .

ويجنح هذا المسح الجغرافى - فى الغالب - مع اتساع المساحة الى قدر كبير
من التعميم والسطحية . بل قل أنه لا يطلق يد الاجتهاد الجغرافى العلمى على
صعيد المساحة المعنية الواسعة الفضايف ، من أجل تعميق البحث الجغرافى
تعميقا كافيا ، وهو يجابوب الهدف الجغرافى . وقد يقلب على هذا الانجاز
الوصف الجغرافى ، ولا تنهى الفرصة للتعميل أو للربط . وهذا سبب
مناسب ، يبرر الطعن فى جدوى البحث الجغرافى ، على مستوى هذا الاتساع
الفحفايف فى أحيان كثيرة .

هذا ، ويثير تحديد المكان الجغرافى ، على صعيد المساحة المعنية
المحدودة - على كل حال - قضية حيوية وهامة . ويواجه الاجتهاد الجغرافى
هذه القضية الحيوية ، بهدوء ومهارة ، وهو يطلب صياغة الاطار الأنسب ،
من أجل تحديد أبعاد المساحة المعنية الأفضل . وقل تصبح هذه القضية
الشغل الشاغل الذى يهم الاجتهاد الجغرافى . بل قل كانت عينه لا تغفل

عن طلب القرار الصحيح ، فى شأن الحبكة الذى يوفرها الاطار الانسب ، وهو يحدد المساحة المعنية المحدودة . وفى مثل هذه الحالة ، لا يمكن أن يبدأ ، أو أن يتأتى الاقدام على اجراء البحث الجغرافى ، قبل أن يفرغ الاجتهاد الجغرافى العلمى ، من تحديد المكان ، الذى يحتوى المساحة المعنية الانسب ، ويصطنع من حولها الاطار ، حتى يضمن الباحث حبكة السياق الملتمزم ، بالهدف الجغرافى .

ولقد تصدى الاجتهاد الجغرافى لهذه القضية الحيوية ، بالقدر الذى تستحقه من العناية والاهتمام ، وتلمس هذا الاجتهاد الجغرافى ، الذى نالبت هذه القضية اهتمامه ، قبل ولادة علم الجغرافية ، البحث عن الكيفية التى يستوعب بها تحديد المكان ، ويجاوب اهتمامات الباحث الجغرافى - اذا جاز هذا التعبير - . وقل دار البحث حول هذه الاستجابة للباحث الجغرافى على مستويين هما :

(أ) المستوى الفففاضى حيث يهتم الباحث ويتناول الظاهرة الجغرافية ، فى المساحة المعنية الفففاضية ، على الصعيد العالمى ، أو على صعيد القارة كلها .

(ب) المستوى المحدود ، حيث يهتم الباحث ويتناول الظاهرة الجغرافية على المساحة المعنية المحدودة ، فى ربوع المكان المحدد .

وأثار هذا التصدى للقضية جدلا جغرافيا بالفعل ، بين زمرة المفكرين الجغرافيين . وربما كان الحوار مفيدا ومثيرا ، ولكنه لم يصل الى قرار . بل ولم يكن فى وسع هذا الجدل ، أن يقضى ، أو أن يفضى الى اصدار القرار الضميج ، الحاكم فى هذه القضية . وقل أن هذا الجدل وهو جزء من التفكير الجغرافى ، لا يمكن أن يفضى الحوار أو يهيئه الى قرار ، قبل أن يكون علم الجغرافية فى ثوبه العلمى ، وحتى تكون كل قواعده العلمينة الأساسية ، التى يبتنى عليها ، مثل هذا القرار .

وتبقى هذه القضية المثيرة ، ويستمر الجدل الجغرافى المثير ، على مستوى حيوية وأهمية ، ما ينبغى أن يبتنى عليه اصدار القرار القاطع . فى شأن تحديد المكان ، فى الاطار المحدود - وقل أن حيوية وأهمية هذه القضية ، لا تتمثل فقط ، فى تقصى القواعد والاسس ، التى يتأسس عليها ، قرار تحديد المكان المحدود ، بل ان جوهر هذه القضية ، يكمن - قبل أى شئ آخر - فى ضرورة تجاوز مسألة المرونة ، التى يتحلى بها

الاجتهاد الجغرافى ، ويمارسها بالفعل ، وهو ينتقل بحرية ودون اعتراض من الرؤية الجغرافية فى المكان المحدد ، الى الرؤية الجغرافية الكلية الشاملة فى كل مكان ، لكى يعالج الجغرافى ، أو لكى يتناول ويتدارس الظاهرة الجغرافية المعنية .

وضرورة التجاوز عن منطق هذه المرونة ، دون التفريط فى هذا المنطق السليم ، كان هو وحده الذى يتلمس ويضع المقدمات المناسبة ، لحسم قضية تحديد المكان ، وصياغة الاطار الأنسب للمساحة المعنية . وفى الاعتقاد الجغرافى العلمى بعد نشأة علم الجغرافية الحديثة ، تجل أنه لا محل للجدل المثير ، حول قضية تحديد المكان ، أو التخوف من تعارض هذا التحديد مع المرونة وحرية الانتقال فى البحث الجغرافى ، الذى يتجاوز هذه الحدود .

ورأى الاجتهاد الجغرافى العلمى ، أن لا وجه أبدا للتناقض أو التعارض العلمى الجغرافى ، بين التحلى بالمرونة بكل ما ينطوى عليه هذا التحلى من معنائى ، وما يستوجبه من أداء ، وما يفضى اليه من نتائج جغرافية مفيدة وضرورية فى جانب ، وهذا التحديد الأنسب للمكان وموجباته المنطقية وصياغة الاطار الذى يحتوى المساحة المعنية فى جانب آخر . بمعنى أنه قد تبين للاجتهاد الجغرافى العلمى ، أنه لا تثريب أبدا على حسن توظيف هذه المرونة ، رغم تحديد حبكة المكان ، لكى ينتقل الباحث انتقالا منطقيا وضروريا ، وهو يتناول أو وهو يتدارس الظاهرة الجغرافية المعنية ، على مستوى حبكة المكان المحدود ، الى تناول ودراسة نفس هذه الظاهرة ، على مستوى حبكة المكان الأكثر اتساعا .

ولقد أفضى الاجتهاد الجغرافى العلمى الذى تصدى بمهارة اعتباراً من النصف الثانى من القرن التاسع عشر لقضية تحديد المكان ، وصياغة الحبكة الجغرافية على المستويات المتفاوتة ، الى تجسيد فكرة الاقليمية . بل قل وضعها هذا الاجتهاد الجغرافى ، فى شكلها العلمى القاطع ، الذى لا يجوز الطعن فيه . ويبدو وكأن هذا الحسم ، قد استلهم فكرة الاقليم من العودة الى ، والاطلاع على ، التراث الجغرافى العريق فى مراحل تاريخية سابقة .

وصحيح أن كتابات بعض المفكرين الجغرافيين ، وفى مقدمتهم بطليموس الجغرافى الاسكندراني ، قد ذكرت الاقليم صراحة ، فى الكتابة الجغرافية ، وفى رسم الخريطة الجغرافية . وصحيح أن هناك محاولات فى التقسيم الاقليمى ، قد أقدم عليها بعض المفكرين ، ومنهم الادريسي .

الجغرافى العربى . وصحيح أن هذه المحاولات قد برهنت على مبلغ الاستجابة للتوجه الجغرافى الفكرى آنذاك ، الى تغطية العالم كله مرة ، ثم عبرت عن مبلغ التحلى بالمرونة فى الانتقال . من الرؤية الجغرافية المحدودة والمحددة فى المكان ، الى الرؤية الجغرافية الموسعة فى كل مكان ، مرة أخرى . ولكن الصحيح بعد ذلك كله أن هذه المحاولات التى ذكرت فكرة الاقاليم ومارست التقسيم الاقليمى ، قد سارت على درب خاص ، غير الدرب الذى يمضى فيه التوجه الجغرافى العلمى الحديث ، الى تصور ، ثم الى تجسيد فكرة الاقليم والاعتماد عايمها (١٤) .

العناصر الجغرافية وحبكة الاطار الاقليمى فى المكان :

بداية من انجازات كارل ريتز ، تبنى الاجتهاد الجغرافى العلمى العناية بفكرة الاقليم ، والتقسيم الاقليمى . وابتنى تجسيد فكرة الاقليم ، على ما ينبغي أن يستشعره هذا الاجتهاد الجغرافى ، من مواصفات جغرافية خاصة ، يتفرد بموجبها الاقليم ، الذى يضم المساحة المعنية المحددة . وتميز هذه المواصفات الجغرافية الاقليم ، تميزا جغرافيا قاطعا عن غيره من الأقاليم الأخرى .

وأصبح فى وسع الجغرافى ، وهو على بيئة كاملة باستحالة التكرار أو التماثل فيما تسفر عنه عناصر الطبيعة فى المكان ، أو فيما يسفر عنه حضور حركة حياة الانسان فى المكان ، أو فيما ينتهى اليه التفاعل الحياتى بين الانسان والأرض فى المكان ، أن يحدد الاقليم السلى يتميز فى الصفة الجغرافية . كما كان فى وسعه أيضا ، أن يصطنع للاقليم المتميز اطارا مناسباً ، يحتوى ويحدد المساحة المعنية المتميزة جغرافيا . بل قل أصبح فى وسع الخبرة الجغرافية العلمية ، أن تجعل من الاقليم الذى يتميز جغرافيا فى المكان وحدة تقسيم أساسية . ومن ثم يثنى تغطية العالم كله ، وتقسيمه الى مجموعة كبيرة من الأقاليم .

(١٤) لم يتأسس هذا التوجه القديم أبدا على العناية بالظاهرة الجغرافية التى يتفرد أو يتميز بها الاقليم . وهذا معناه ، أن ذكر الاقليم وهو وارد فى الكتابة الجغرافية ، أو وهو وارد فى الخريطة ، على عهد بطليموس ، وعلى عهد الإدريسي ، لم يكن لكى يعبر صراحة عن رؤية جغرافية صحيحة لمفهوم الاقليم الجغرافى ، كما أراد له الاجتهاد الجغرافى العلمى أن يكون فيما بعد نشأة علم الجغرافية .

الشامى ، صلاح الدين : الفكر الجغرافى . سيرة ومسيرة - الاسكندرية سنة ١٩٨٠ .

وانطلاقاً من هذه القاعدة الجغرافية ، يكون التقسيم الاقليمي الجغرافى .
ويحدد هذا التقسيم الاقليمي الاطار الواضح ، ويوفر الشبكة الحقيقية فى المكان .
وقل أنه يحدد هذا الاطار ويحقق الشبكة ، فى ظل تفرد واضح ومتفق عليه ، فى الصفة ، أو فى مجموعة الصفات الجغرافية ، التى تميز الاقليم عن الاقاليم الأخرى .
بمعنى أن الاقليم لا يكون اقليماً بالفعل ، ويحتوى المساحة المعنية ، على أى مستوى ، وعلى أى صعيد ، الا اذا كان متفرداً أو متميزاً جغرافياً فى صفة معينة ، أو فى أكثر من صفة جغرافية ، طبيعية أو بشرية .

وكان اكتساب الاقليم الصفة أو مجموعة الصفات الجغرافية التى تميزه ، يمثل مسألة جوهرية ، فى ممارسة التقسيم الاقليمي . ويستوى فى ذلك ، أن تكون هذه الصفة جغرافية طبيعية ، ويفضى اليها عنصر من عناصر الطبيعة ، أو أن تكون هذه الصفة جغرافية بشرية ، ويفضى اليها عنصر من عناصر حركة الحياة وحضور الانسان ، وهى تميز المساحة المعنية ، التى يكتسبها الاقليم .
بمعنى استحالة تماثل الاقاليم جغرافياً . وبمعنى أن تفرد الاقليم بصفة جغرافية أو بمجموعة من الصفات الجغرافية ، هو الذى يميزه جغرافياً عن الاقاليم الأخرى .

ويتخذ هذا الاجتهاد الجغرافى العلمى من خواص ومواصفات العناصر الجغرافية الطبيعية ، وفعلها المباشر أو غير المباشر ، التى تشترك فى صياغة صورة أو منظور الواقع الطبيعى ، قاعدة أنسب ، لكى يبتنى عليها تفرد الاقليم الجغرافى الطبيعى ، فى صفة جغرافية أو أكثر من صفة جغرافية ، واحدة .
ويتأتى بموجب هذا التفرد الجغرافى الطبيعى ، الذى يميز الاقليم الطبيعى عن سائر الاقاليم الطبيعية الأخرى ، تقسيم العالم ، الى مجموعة من الاقاليم الجغرافية الطبيعية .
ويبدو للعين الجغرافية ، التى تمايز الواقع الجغرافى الطبيعى فى كل اقليم من هذه الاقاليم الطبيعية المتعددة ، أنه متميز جغرافياً ، فى مواصفاته الجغرافية الطبيعية .

وصحيح أن العناصر الجغرافية الطبيعية ، التى تتألف من الموقع الجغرافى والبنية ، والتضاريس ، والمناخ بكل عناصره المتداخلة ، والوجود الحيوى ومحتواه النباتى والحيوانى ، وهى التى تكسب الواقع الجغرافى الطبيعى فى الاقليم ، وفى كل اقليم جغرافى طبيعى خواصه ومواصفاته الجغرافية الطبيعية .
ولكن الصحيح أيضاً ، أن نصيب كل عنصر من هذه العناصر ، وهى تفعل ذلك ، أو وهى تشترك فى صياغة الصورة أو المنظور العام الذى يعبر عنه الواقع الجغرافى الطبيعى فى الاقليم الجغرافى الطبيعى ، لا يكاد

يتكرر ، أو لا يكاد يتماثل فعله وتأثيره من اقليم جغرافى طبيعى ، الى اقليم جغرافى طبيعى آخر . ويبتنى على عدم التكرار ، أو على عدم التماثل الجغرافى ، معنى التفرد المتميز . وهذا التفرد المتميز ، هو الذى يقضى فى نهاية الأمر ، الى صياغة الواقع الجغرافى المتميز على صعيد الاقليم الجغرافى الطبيعى ، فى الزمان .

ويتخذ الاجتهاد الجغرافى العلمى ، من خواص ومواصفات العناصر الجغرافية البشرية ، وفعلها المباشر وغير المباشر ، التى تشترك فى صياغة صورة ، أو منظور الواقع البشرى ، قاعدة أنسب أخرى ، لكى يبتنى عليها تفرد الاقليم الجغرافية البشرية ، فى صفة جغرافية ، أو فى أكثر من صفة جغرافية واحدة . ويتأتى بموجب هذا ، صفة التفرد الجغرافى البشرى ، الذى يميز الاقليم البشرى ، عن سائر الاقاليم البشرية . ومن ثم يكون تقسيم العالم الى مجموعة من الاقاليم الجغرافية البشرية . ويبدو للعين الجغرافية ، التى تمايز الواقع الجغرافى البشرى ، فى كل اقليم من هذه الاقاليم الجغرافية البشرية ، أنه متميز جغرافيا ، فى مواصفاته الجغرافية البشرية .

وصحيح ان العناصر الجغرافية البشرية ، التى تتألف من حضور الانسان وحساب الكم ، وحساب الكيف ، وحساب التوجه الى التعامل مع الأرض ، وتوفير فرص التعايش ، وغير ذلك من أبعاد اجتماعية ، واقتصادية ، وسياسية ، وحضارية ، يقضى اليها ويرتكز عليها وجود الانسان ، هى التى تكسب الواقع البشرى فى الاقليم ، وفى كل اقليم جغرافى بشرى خواصه ومواصفاته الجغرافية البشرية . ولكن الصحيح أيضا ، أن نصيب كل عنصر من هذه العناصر ، وهى تفعل ذلك ، أو هى تشترك فى صياغة الصورة ، أو المنظور العام ، الذى يعبر عنه الواقع الجغرافى البشرى ، فى الاقليم الجغرافى البشرى ، لا يكاد يتكرر ، أو لا يكاد يتماثل فعله وتأثيره ، من اقليم جغرافى بشرى الى اقليم جغرافى بشرى آخر . ويبتنى على عدم التكرار ، أو على عدم التماثل الجغرافى ، معنى التفرد المتميز . وهذا التفرد المتميز ، هو الذى يقضى فى نهاية الأمر ، الى صياغة الواقع الجغرافى المتميز ، على صعيد الاقليم الجغرافى البشرى ، فى الزمان .

هكذا آمن الاجتهاد الجغرافى العلمى ، وحدة التقسيم الجغرافى الاقليمى على الصعيد العالمى . كما تلمس الكيفية التى يبتنى عليها هذا التقسيم ، وهو تكفل التمييز الجغرافى بين الاقاليم ، على كل المستويات . ويرهن هذا الاجتهاد الجغرافى ، على مبلغ العناية بتحديد المكان ، فى مرحلتين هما :

(أ) فى المرحلة الأولى يحدد الصفة أو الصفات الجغرافية التى يتميز بها الاقليم ، وهو يحتوى المساحة المعنية .

(ب) فى المرحلة الثانية يصطنع من الصفة أو من الصفات الجغرافية الاطار أو الحد الاقليمى الواضح ، الذى يحتوى المساحة المعنية ، وهى تتميز جغرافيا .

وبات هذا التقسيم الاقليمى الجغرافى معمولا به ، لحساب تحديد المكان ، الذى يضم المساحة المعنية . ومن شأن هذا التقسيم الاقليمى الجغرافى أن يضم مجموعة من الأقاليم الجغرافية الطبيعية ، تغطى كل الأرض على الصعيد العالمى . كما يضم أيضا مجموعة من الاقاليم الجغرافية البشرية ، تغطى كل الأرض ، على الصعيد العالمى . وتجاوب المساحة المعنية ، فى كل اقليم طبيعى ، أو فى كل اقليم بشرى ، فكرة تحديد المكان لحساب البحث الجغرافى العلمى . ويفصل الحد الطبيعى ، أو الحد البشرى ، بين الاقاليم الجغرافى ، والاقليم الجغرافى الآخر ، فصلا جغرافيا حقيقيا .

وهذا معناه أن يكون البحث الجغرافى ، على صعيد المساحة المعنية فى الاقليم ، الذى يتفرد أو يتميز طبيعيا ، لكى يجاوب الحاجة الى دراسة الظاهرة الجغرافية الطبيعية ، أو الى دراسة الموضوع الجغرافى الطبيعى . كما يكون البحث الجغرافى ، على صعيد المساحة المعنية فى الاقليم ، الذى يتفرد أو يتميز بشريا لكى يجاوب الحاجة ، الى دراسة الظاهرة الجغرافية البشرية ، أو الى دراسة الموضوع الجغرافى البشرى . وفى اطار هذا التحديد تكون الدراسة الجغرافية سليمة ، أو يكون البحث الجغرافى سليما ، وهنوز يتوجه الى صلب وجوهر الهدف الجغرافى .

وتأسيسا على هذا المنطق الجغرافى المعمول به فى التقسيم الاقليمى ، انطلق الاجتهاد الجغرافى العلمى . أو قل تمادى فى الجمع بين الواقع الطبيعى والواقع البشرى . على صعيد المساحة المعنية ، لكى يكون الواقع الجغرافى الكلى . ومن خلال هذا الجمع ، الذى يؤلف الواقع الجغرافى ، يفلح الاجتهاد الجغرافى فى تحديد المكان فى اقليم متفرد آخر . وأسفر ذلك عن صياغة الاقليم الجغرافى ، وهذا الاقليم الجغرافى ، هو الذى يتفرد ، وتتميز مواصفاته ، على صعيد المساحة المعنية طبيعيا وبشريا ، فى وقت واحد . ولا محل للتماثل أبدا ، بين اقليم جغرافى واقليم جغرافى آخر .

ومن ثم يصبح هذا الاقليم الجغرافى ، وحدة كبرى من وحدات التقاسيم :

الاقليمية المعمول بها ، لحساب البحث الجغرافى . ويجسد هذا التقسيم الاقليمى ، تحديد المكان من خلال التفرد الطبيعى ، ومن خلال التفرد البشرى ، فى الزمان . وبناء على هذا التفرد المزدوج ، على صعيد المساحة المعنية ، فى الاقليم الجغرافى ، يكون التميز حاسما . وقد تتشابه الاقاليم الجغرافية تشابها جزئيا فى بعض الحالات ، ولكنها اقاليم متميزة دائما ، ولا تتماثل أبدا .

وإذا كان التركيب الهيكلى لمفهوم الاقليم الطبيعى أو لمفهوم الاقليم البشرى ، يجسد التداخل فى زحمة العناصر الجغرافية الطبيعية أو البشرية ، التى تكسب كل اقليم منهما مواصفاته الجغرافية الخاصة ، فإن التركيب الهيكلى لمفهوم الاقليم الجغرافى ، يجسد التداخل المركب ، أو التعقيد الشديد فى التداخل ، الذى يجمع فى وقت واحد ، بين العناصر الطبيعية والعناصر البشرية وهى تكسب هذا الاقليم المركب جغرافيا ، خواصه المتفردة . ولا محل أبدا لكى نتصور أن فى وسع الاجتهاد الجغرافى العلمى ، بموجب هذا الجمع والتكوين المركب ، أن يفكك ثم يستخرج من صلب الاقليم الجغرافى ، اقليما طبيعيا واقليما بشريا ، أو أن يجمع ويصطنع من الاقليم الطبيعى والاقليم البشرى ، اقليما جغرافيا واحدا .

وقل أن كل تقسيم من هذه التقاسيم الاقليمية ، يبتنى على أساس قاعدة خاصة . وتكون هذه القاعدة مؤهلة لهذا الغرض ، على النحو الذى يناسب ، كل مستوى من مستويات هذه التقسيمات الاقليمية . بمعنى أن القاعدة المعمول بها ، لحساب تحديد المكان وصياغة الاطار للاقليم الطبيعى أو لحساب تحديد المكان وصياغة الاطار للاقليم البشرى ، وخصوصية القاعدة ، التى يبتنى عليها هذا التقسيم الاقليمى ، فى مستوياته المتسلطة ، تعنى بالضرورة ، خصوصية هذا التقسيم الاقليمى ، عند توظيفه أو استخدامه فى العمل الجغرافى ، أو فى انجاز الدراسة الجغرافية العلمية .

ولم يتوقف الاجتهاد الجغرافى العلمى عند هذا الحد ، فى شأن توظيف التقسيم الاقليمى ، من أجل تحديد المكان . بل لقد تبادى فى البحث عن بعض أهم موجبات تفاصيل التفرد فى المواصفات الجغرافية . وكان الهدف وضع أو انجاز تقسيمات اقليمية دقيقة أو تفصيلية ، تبتنى على التفرد الدقيق فى تفاصيل العناصر الجغرافية الطبيعية ، أو فى تفاصيل العناصر الجغرافية البشرية . وأفلح هذا التماضى الجغرافى ، الذى لا يبدأ من فراغ ، فى رصد تفرد هذه العناصر فى أدق التفاصيل ، التى يتألف منها بعض هذه

• المناصر على الأقل •

ولقد اعتمد الاجتهاد الجغرافى العلمى ، على المهارة الجغرافية فى التحليل
وهى التركيب ، وهو يتقصى حقيقة التفرد الذى يتميز بموجبه كل عنصر
أحيانا ، وتفاصيل كل عنصر أحيانا أخرى ، من عناصر التفرد الطبىعى أو
من عناصر التفرد البشرى ، فى المكان والزمان ، حتى يتلمس قاعدة
للتقسيمات الاقليمية الصغرى • بمعنى أنه كان يسأل عن الكيفية ، التى
يصطنع بموجبها ، كل عنصر من عناصر التفرد البشرى ، مزيدا من التفرد
الأدق ، فى المكان والزمان • ومن ثم يتلمس الاجتهاد الجغرافى العلمى ،
الكيفية التى يوظف بموجبها هذا التفرد الطبىعى التفصيلى الدقيق ، أو هذا
التفرد البشرى التفصيلى الدقيق ، فى انجاز تقسيمات اقليمية دقيقة ،
طبيعية أو بشرية ، وهى أكثر تفردا وتميزا ، من وجهة النظر الجغرافية •

وكان فى وسع الاجتهاد الجغرافى العلمى ، اعتمادا على التفرد الجغرافى
الطبيعى الدقيق ، الذى يتميز به كل عنصر من عناصر التفرد الجغرافى
الطبيعى ، أو الذى يتميز بموجبه تأثير وفاعلية كل عنصر على افراد ، وهو
بشترك فى صياغة التفرد الطبىعى الاقليمى ، أن يجسد مفهوم الاقليم
الطبيعى ، فى اطار التقسيمات الاقليمية الدقيقة والاكثرتخصصا • وفرض
لذلك مثلا ، بالاقليم التضارىسى ، أو الاقليم المناخى ، أو الاقليم الحىسوى
النباتى ، أو الاقليم الحىسوى الحيوانى • وقد يتمادى التقسيم الاقليمى فى
مزيد من التفرد المناخى الأدق ، ويمثله الاقليم الحرارى ، أو الاقليم المطرى •
ويميز كل اقليم من هذه الاقاليم الدقيقة ، صفة جغرافية طبيعية معينة ،
وبموجبها يتفرد مثل هذا الاقليم تفردا ، لا يجوز الطعن فيه • ويبتنى على
ذلك تغطية العالم بهذه التقسيمات الجغرافية الاقليمية الطبيعية الدقيقة •

وانطلاقا من وضوح رؤية الجغرافى الجيدة ، لمفهوم هذا التفرد الطبىعى،
الذى يميز كل اقليم من هذه الاقاليم المتنوعة ، توضع القواعد والأسس
الجغرافية التى يبتنى عليها تقسيم العالم ، الى أقاليم تضارىسية وتفردها
تضارىسية ، أو الى أقاليم مناخية وتفردها مناخى ، أو الى أقاليم حىسوية
وتفردها حىسوى • بمعنى أن يحتوى كل اقليم من هذه الاقاليم الدقيقة ،
المساحة المعنية بالانسب ، التى تحتوى البحث أو الدراسة الجغرافية
المتخصصة ، تضارىسيا ، أو مناخيا ، أو حىسويا • وبناء على مثل هذا التقسيم
الاقليمى الدقيق ، الذى يحدد المساحة المعنية ، ويصطنع لها اطارا محسندا
ومحدودا فى المكان والزمان لا يجوز تجاوزه أبدا ، تتحقق حكمة الدراسة •

وهي حبكة لا تتعارض مع مرونة الانتقال من الاقليم الجغرافى الدقيق ، الى سائر الاقاليم الأخرى ، التى تغطى فى اطار هذا التفرد الجغرافى المتميز ، العالم كله .

واعتمادا على التفرد الدقيق ، الذى يتميز به كل عنصر من عناصر التفرد الجغرافى البشرى ، أو الذى يتميز بموجبه تأثير كل عنصر من هذه العناصر على افراد ، وهو يشترك فى صياغة التفرد البشرى الاقليمى الكلى ، كان فى وسع الاجتهاد الجغرافى العلمى ، أن يجسد مفهوم الاقليم البشرى ، فى اطار التقسيمات الاقليمية الدقيقة والاكثرتخصصا ، ونضرب لذلك مثلا ، بالاقليم السلالى ، أو بالاقليم الحضارى ، أو بالاقليم السكانى ، أو بالاقليم السياسى (الدولة) ، أو بالاقليم الاقتصادى . وقد يتمادى التقسيم الاقليمى ، فى مزيد من التفرد الاقتصادى الأدق ، ويمثله اقليم الزراعة ، واقليم الرعى واقليم الصناعة . ويميز كل اقليم من هذه الاقاليم الدقيقة ، صفة جغرافية بشرية معينة . وبموجبها يتفرد مثل هذا الاقليم ، تفردا لا يجوز الطعن . ويبتنى على ذلك الأساس تغطية مساحات العالم ، بهذه التقسيمات الاقليمية الجغرافية البشرية الدقيقة .

وانطلاقا من وضوح رؤية الجغرافى الجديدة ، لمفهوم هذا التفرد الجغرافى البشرى ، الذى يميز كل اقليم من هذه الاقاليم المتنوعة ، توضع القواعد والأسس ، التى يبتنى عليها تقسيم العالم تقسيما اقليميا . وتكون هذه التقسيمات البشرية الاقليمية ، سلالية وتفردا سلالى ، أو حضارية وتفردا حضارى ، أو اجتماعية وتفردا اجتماعى ، أو سياسية وتفردا سياسى ، أو اقتصادية وتفردا اقتصادى . ويميز كل تقسيم اقليمى من هذه التقسيمات الاقليمية ، صفة جغرافية بشرية خاصة ، حيث يحتوى الاقليم المتميز فى الصفة المساحة المعنية . وعلى صعيد هذه المساحة المعنية ، يتحقق البحث الجغرافى المتخصص بشريا فيكون بحثا سلاليا ، أو بحثا سكانيا ، أو بحثا اقتصاديا . وبناء على مثل هذا التقسيم الاقليمى الدقيق ، الذى يحدد المساحة المعنية ، ويصطنع لها اطارا محددا ومحدودا ، فى المكان والزمان ، لا يجوز تجاوزه أبدا ، تتحقق حبكة الدراسة . وهي حبكة لا تتعارض مع مرونة الانتقال من الاقليم الجغرافى الدقيق ، الى سائر الاقاليم الأخرى ، التى تغطى فى اطار هذا التفرد الجغرافى المتميز ، العالم كله .

وهكذا ، يحقق تحديد المكان فى المساحة المعنية ، التى يحتوئها الاقليم ، على أى مستوى من مستويات التقسيمات الاقليمية ، أحسن وعاء لحسابه

البحث الجغرافى ، وإنجاز الدراسة إنجازا مناسباً ، يجابو الهدف الجغرافى . ولا يتعارض هذا التحديد فى هذه المساحة المعنية أبداً ، مع مرونة الانتقال لحساب البحث الجغرافى الأكثر اتساعاً ، من الرؤية الجغرافية ، وهى محدودة فى المكان على صعيد الاقليم ، الى الرؤية الجغرافية ، وهى كلية وشاملة فى كل مكان ، على صعيد مجموعة الأقاليم التى تغطى القسارة أو التى تغطى العالم - ومثل هذا التوجه الجغرافى الى تحديد المكان فى اطار التقسيمات الاقليمية ، يبدو حميداً ومفيداً ، لأنه يفيد حرية ومرونة الانتقال . وقل أنه لا ولم ولن يوقع البحث الجغرافى ، فى اطار التحديد المكانى ، وهو يتمتع فى نفس الوقت بهذه المرونة ، فى قبضة القوالب الدراسية الجامدة . بل قل أيضاً ، أن حرص الاجتهاد الجغرافى العلمى ، على موجبات التفرد الطبيعى أو البشرى ، أو على موجبات التفرد الجغرافى الكلى على الوجهين الطبيعى والبشرى ، أو على موجبات التفرد التفصيل الجغرافى طبيعياً أو بشرياً ، وهو الذى يسعف التقسيمات الاقليمية المتنوعة ، حتى تحمى البحث الجغرافى المتخصص ، من نمطية القوالب الدراسية الجغرافية الجامدة .

وهذا معناه - على كل حال - أن الاجتهاد الجغرافى العلمى ، الذى كان قد ابتنى على قواعد وأسس ، اصطنعها ورسخها الفكر الجغرافى الحديث ، أصبح متمكناً فى صياغة التقسيمات الاقليمية ، وفى حسن استخدامها ، لحساب العمل أو البحث الجغرافى . وأصبح فى وسع الجغرافى أن يمارس التقسيمات الاقليمية على المدى الكبير من التنوع ، ويختار الأنسب ، لكى يتدارس الظاهرة الجغرافية المعنية ، فى ربوع المساحة المعنية المحددة ، التى يحتوئها الاقليم . ويكون الجغرافى - عندئذ - فى كامل الوعى وحسن العناية والتقدير ، وهو يختار التقسيم الجغرافى الاقليمى الأنسب ، اختياراً يتلمس أبعاد التفرد الجغرافى فى هذا التقسيم الجغرافى الاقليمى المنتخب .

وهذا معناه أيضاً ، أن الاجتهاد الجغرافى العلمى يكون على بينة وعلم ، بالكيفية التى يتأتى بموجبها هذا التفرد الجغرافى فى الاقليم المعين ، ضمن التقسيم الاقليمى المنتخب . كما يكون على بينة وعلم ، باحتمالات التشابه الذى يبتنى عليه وحدة التقسيم الاقليمى ، واحتمالات تفرد كل اقليم من الأقاليم فى اطار هذه الوحدة . بمعنى أن تقسيم العالم الى أقاليم تضاريسية مثلاً ، يجسد التشابه فى التفرد الجغرافى التضاريسى ، ولكن يبقى تفرد كل اقليم من هذه الأقاليم التضاريسية ، وارداً ، ولا يمكن انكاره . وكان رصد هذا التشابه ، الذى يجمع ويلم شمل أو يصطنع وحدة التقسيم الاقليمى ،

لا ينتهك أبدا موجبات التفرد الجغرافى ، فى أى اقليم من الأقاليم المجتمعة جغرافيا فى التقسيم الاقليمى .

وفى الوقت ، الذى يتجنب فيه الاجتهاد الجغرافى العلمى ، وهو ينتهج هذا التوجه السديد ، أو وهو يجيد توظيف التفرد الجغرافى على أى مستوى من مستوياته ، فى التقسيم الاقليمى ، الجمود ونمطية القوالب الجغرافية الجامدة ، يتحلى بالمرونة الكاملة ، وحسن الانتقال الدراسى من الاقليم الى الاقاليم الأخرى ، دون الخروج عن وحدة التقسيم الاقليمى أبدا . وتجنب الجمود ، والتحلى بالمرونة ، فى وقت واحد ، يمنحان الاجتهاد الجغرافى ، وهو يجرى البحث الجغرافى ، أو الدراسة الجغرافية ، فى إطار الاقليم أو فى إطار مجموعة من اقاليم تجمعها وحدة التقسيم الاقليمى ، الحق الكامل فى عدم الانغلاق . بل قل أنهما يكفلان تحرر الاجتهاد الجغرافى ، من دواعى الانغلاق ، تحت شعار تحديد المكان ، ووضع الإطار الحاكم الذى يحتوى أو الذى يضم المساحة المعنية .

وصحيح أن الاجتهاد الجغرافى العلمى يعنى بالتفرد الجغرافى ، الذى يصطنع بموجبه أطارا محكما ، يحدد أبعاد الاقليم الجغرافى المتفرد ، على أى مستوى من مستويات هذا التفرد . وصحيح أيضا ، أن التزام الاجتهاد الجغرافى العلمى بتحديد المكان ، وهو الذى يحتويه الإطار ، هو الذى يكفل الحبكة الأنسب ، لاجراء البحث أو الدراسة الجغرافية المعنية . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، أن هذا التحديد ، أو أن هذا الإطار ، وهو يصطنع هذا التحديد فى المكان ، ويحتوى المساحة المعنية الأنسب ، لا ينبغى أن يصبح سدا جامدا ، أو حاجزا مانعا ، يحول دون تجاوز حدود الاقليم والمساحة المعنية فيه . بمعنى أن الإطار الذى يصطنع التحديد فى المكان ، لا يقصد منه أبدا ، ممارسة البحث الجغرافى فى إطار الانغلاق الجامد .

وهذا معناه ، أن الاجتهاد الجغرافى العلمى ، قد أباح لنفسه تخطى هذا الإطار ، أو تجاوز هذا الحد الاقليمى ، تجاوزا محمودا ، لو اقتضى البحث الجغرافى ، أو لو استوجب تقصى الحقيقة الجغرافية هذا التجاوز . وقل أنه قد حرم على نفسه الانغلاق فى إطار الاقليم ، انغلاقا يسد الابواب أمام البحث الجغرافى ، وتقصى أبعاد الحقيقة الجغرافية الكاملة . بمعنى أن هناك أوضاع معينة ، تبرر وتستوجب ، بل أنها تحتم على الباحث الجغرافى تجاوز حد الاقليم ، والخروج من المساحة المعنية فيه ، لكى يتعقب هذا الباحث ، بعض اصول ، أو بعض أطراف ، أو بعض جذور الحقيقة الجغرافية ، فى كل مكان

جغرافى خارج حدود الاقليم *

ولا غبار على هذا التجاوز ، ولا قتريب على الخروج الجغرافى من الاقليم ، بحثا عن أطراف ضرورية ، تكشف عن أبعاد الحقيقة الجغرافية . وقل أن هذا التجاوز أو الخروج من حدود الاقليم ، يمثل شكلا من أشكال التوسع الأفقى فى المكان ، لحساب البحث الجغرافى الأفضل . وقد يسميه البعض التوسع المكاني . والمهم أن مثل هذا التوسع المكاني والخروج من الاقليم ، لا ينتهك أبدا فكرة الاقليمية والتقسيمات الاقليمية . وقل أنه توسع أفقى مشروع ومباح ، لا ينتهك أبدا فكرة الاقليمية والتقسيمات الاقليمية . وقل أنه توسع أفقى مشروع ومباح ، لأنه يخدم البحث الجغرافى ، ويلبى حاجة الدراسة الجغرافية التحليلية ، وهى تبحث عن الحقيقة الجغرافية ، أو وهى تبحث عن التفسير الجغرافى الأنسب فى اطار الاقليم ، أو فى خارج الاقليم . بل قل أنه يجسد شكلا مناسباً ، من أشكال المرونة الجغرافية ، التى تجاوب الانفتاح الجغرافى ، ولا تتجاوز معنى ومغزى الشبكة التى تتحدد أبعادها فى المكان على صعيد المساحة المعنية ، داخل حدود الاقليم .

الترجى الجغرافى لتحديد الزمان :

لا تتسم الظاهرة الجغرافية ، سواء كانت طبيعية ، أو كانت بشرية ، بالثبات فى المكان . ولا يستغرق الواقع الجغرافى الطبيعى أو الواقع الجغرافى البشرى ، فى الجمود والثبات ، فى المكان . وقل أن عدم الثبات ، والتغير الجغرافى فى المكان هو القاعدة ، وربما لا تكون ثمة فرصة للاستثناء والخروج على قاعدة هذا التغير . وقل أيضا أن كل ظاهرة جغرافية طبيعية أو بشرية وأن الواقع الجغرافى الطبيعى أو البشرى لا يعرف الثبات ، الذى يعنى الجمود . بل قل أن هناك دائما احتمال التعرض لفعل عوامل ودواعى التغير ، فى المكان ، ويستجيب كل شيء ، جغرافى لهذه المتغيرات ، مع حركة الزمان . ويكون من شأن المدركات أو الحقائق الجغرافية ، التى تجاوب المتغيرات المتدوعة ، أن تتغير فى المكان ، من عصر إلى عصر آخر . وهذا بالضبط هو المفهوم الذى يعبر عن معنى عدم الثبات ، أو عن عدم الجمود الجغرافى فى المكان .

وبصرف النظر عن دواعى التغير التى تواجهها الظاهرة الجغرافية الطبيعية وتجاوبها فى المكان ، أو التى تواجهها الظاهرة الجغرافية البشرية وتجاوبها فى المكان . وبصرف النظر عن أبعاد وكنه التغير المتوقع بالفعل استجابة لهذه الدواعى ، أو استجابة لفعل وتأثير المتغيرات ، وهو يتوالى

من عصر الى عصر آخر ، ينبغي أن يدرك الاجتهاد الجغرافى هذا التفسير ويتوقعه . وقل ينبغي أن يدرك أيضا كيف يتأتى هذا التغيير ومعدلاته ، أو كيف يكون التوقع على امتداد المدى الزمنى . وهذا معناه أنه على امتداد المدى الزمنى ، وهو جيولوجى أحيانا ، أو وهو طويل ، أو وهو قصير ، أحيانا أخرى ، تتعرض جغرافية المكان ، لدواعى التغيير أو لفعل بعض المتغيرات البطيئة أو المتعجلة أو المفاجئة . ومن ثم يتأتى التغيير فى الصورة أو فى الشكل أو فى الواقع الجغرافى بالفعل ، من حين الى حين آخر .

ويهتم الاجتهاد الجغرافى العلمى بهذه التغيير . ويتابع فعل المتغيرات ، ويحفل بدواعى التغيير التى تجسد استجابة الواقع الجغرافى لهذه المتغيرات . وهذا معناه أن الاجتهاد الجغرافى يحفل بمرور الوقت ، أو بحركة الزمان التى تشهد هذه المتغيرات وتأثيرها المباشر أو غير المباشر على المدركات أو الواقع الجغرافى فى المكان . وعلى نفس مستوى العناية الجغرافية العلمية ، التى تفرغت لحسم قضية المكان ، وكيف يحتوى المساحة المعنية ، كانت العناية الجغرافية العلمية أيضا ، التى توجه بموجبها الاجتهاد الجغرافى ، الى حسم قضية حساب امتداد المدى الزمنى فى المكان .

ويكون ذلك كله ، بمعنى عناية الاجتهاد الجغرافى دائما واهتمامه ، بأن تتأتى الدراسة الجغرافية على كل المستويات ، وفى جميع الأحوال ، فى سياق واضح ، وحيكة جيدة . ومن أجل هذا السياق الزمنى الواضح والحيكة الجيدة ، تتناول الدراسة الجغرافية ، الموضوع أو الظاهرة المعنية ، تساولا مناسباً ، فى المكان ، وفى الزمان . وقل أن لا محل لدراسة جغرافية فى المكان ، دون العناية بها أيضا ، فى الزمان . بل قل أنه لا يجوز أبدا التفريط ، فى بعد من هذين البعدين الأساسيين ، وهما بعد المكان وحيوده المحدودة ، وبعد الزمان وحساب مداه المناسب . وحتى لو تولت الدراسة الجغرافية ، العناية بالظاهرة الجغرافية ، أو بالموضوع فى الوضع الراهن مثلا ، فإن ذلك لا يعنى إسقاط أو إهمال البعد الزمنى من الحساب ، لكى تتأتى الدراسة فى المكان فقط .

وكان المطلوب من الاجتهاد الجغرافى العلمى دائما ، عندما يتصدى للبحث أو للدراسة ، أن يعرف كيف يحدد موقفه ، من حساب البعد الزمنى ، تحديدا صريحا وقاطعا . كما كان الواجب عليه ، أن يعرف جيدا كيف تكون متابعة البحث والدراسة الجغرافية المعنية ، على أساس تحديد هذا الموقف الصريح من البعد الزمنى . وتحديد موقف الاجتهاد الجغرافى العلمى ، من البعد

الزمنى ، هو الذى يضع الباحث الجغرافى ، فى موضع الاختيار ، ويكون هذا الاختيار موضع العناية ، لكى يتحدد هنا البعد الزمنى ، حتى يتسنى الالتزام به .

العناصر الجغرافية ومضى التغير على امتداد البعد الزمنى فى المكان والزمان :
ويتراوح هذا الاختيار للبعد الزمنى ، بين ثلاثة احتمالات . وتتمثل هذه الاحتمالات - فى العادة - فيما يلى :

(أ) الاحتمال الاول ، ويركز على الماضى حيث تجسد الدراسة الجغرافية شيئا معلوما عن جغرافية الماضى .

(ب) الاحتمال الثانى ، ويركز على الحاضر ، حيث تجسد الدراسة الجغرافية ، شيئا معلوما عن جغرافية الحاضر .

(ج) الاحتمال الثالث ويركز على الاستمرار الذى يصل بين الماضى والحاضر ، حيث تجسد الدراسة الجغرافية شيئا معلوما عن جغرافية الاستمرار فى صيغة التغير ، أو الجغرافية التاريخية .

ويملك الباحث الجغرافى حق الاختيار ، وتحديد مدى امتداد هذا البعد الزمنى . وتوجه طبيعة الدراسة الجغرافية هذا الاختيار ، لكى تكون جغرافية الماضى ، أو جغرافية الحاضر ، أو جغرافية الاستمرار من الماضى الى الحاضر . مناسبة ، وهى تجاوب الهدف الجغرافى . ولا شئ أهم من أن يكون البعد الزمنى محسوما بعناية شديدة . بل ولا شئ يبتنى عليه هذا الاختيار القاطع ، أهم من أن يكون تحديد البعد الزمنى ، محصورا بين بداية ونهاية ، تجاوب الهدف فى جغرافية الماضى ، أو الهدف فى جغرافية الحاضر ، أو الهدف فى جغرافية الاستمرار من الماضى الى الحاضر .

وفى جغرافية الماضى ، يملك الباحث الجغرافى حرية العودة الى هذا الماضى وتحديد . وقد تكون دراسة جغرافية الماضى معنية بالماضى القريب ، أو معنية بالماضى البعيد ، أو معنية بالماضى الجيولوجى . ولا شئ يمل على هذا الاختيار وتحديد هذا الماضى وبعده الزمنى ، غير طبيعة الظاهرة الجغرافية المعنية ، التى يتناولها البحث تناولا جغرافيا مدققا وهادفا ، فى المكان المصدر وفى الزمان المعلوم .

وفي جغرافية الحاضر ، يلتزم الباحث الجغرافي بالصورة الجغرافية المعنية في الوضع الراهن . وقل ينبغي أن يتحدد المدى الزمني المناسب ، الذي لا يتجاوز هذا الوضع الراهن . بمعنى أن يتأتى البحث من خلال معاينة المنظور الجغرافي في المكان ، في الوقت الحاضر ، وقد لا تعوز الباحث حاجة العودة الى الماضي . ولا شيء يمل على معاينة هذا المنظور الجغرافي في الوضع الراهن ، غير طبيعة الظاهرة الجغرافية المعنية التي يتناولها البحث تنساولا جغرافيا مدققا وهادفا ، في المكان المحدد ، وفي الزمان المعام .

وفي جغرافية الاستمرار بين الماضي والحاضر ، يلتزم الباحث الجغرافي بالتغير والتغيرات ، التي تكشف عنها المتابعة الجغرافية من حين الى حين آخر . وينبغي أن تتحدد من أجل هذه المتابعة المستمرة ، بداية ونهاية هذا المدى الزمني . بمعنى حتمية أن يتأتى البحث من خلال ملاحظة الرؤية الجغرافية المتغيرة في المكان . ويحتاج الباحث الى تقصى حقيقة الدواعي أو المتغيرات التي تؤدي الى هذا التغير ، من وقت الى وقت آخر ، في نفس المكان . ولا شيء يمل على ملاحظة هذا التغير وفعل المتغيرات ، غير طبيعة الظاهرة الجغرافية المعنية ، التي يتناولها البحث تناولا جغرافيا مدققا وهادفا ، في المكان المحدد ، وفي الزمان المستمر .

ويتعين تحديد الزمان في جغرافية الماضي ، وجغرافية الحاضر ، وتثبيته . أما في جغرافية الاستمرار على المدى الزمني بين الماضي والحاضر ، فلا ينبغي تثبيت الزمان ، وهو يمضي من بداية وينتهي الى نهاية . وفي جميع الأحوال ، يمل التباين بين تحديد الزمان الذي يميز بين جغرافية الماضي وجغرافية الحاضر وجغرافية الاستمرار بين الماضي والحاضر ، على توجه البحث الجغرافي ، وعلى اختيار المنهج ، وعلى انجاز البحث في نهاية الأمر . بمعنى أن هناك تفاوت واختلاف شديد بين دراسة الظاهرة الجغرافية بأسلوب أو بمنهج جغرافية الماضي ، ودراسة نفس الظاهرة الجغرافية بأسلوب أو بمنهج جغرافية الحاضر ، ودراسة نفس الظاهرة الجغرافية بأسلوب أو بمنهج جغرافية الاستمرار بين الماضي والحاضر ، في نفس المكان .

واضافة الى هذا الاختيار ، الذي يميز بين جغرافية الماضي وجغرافية الحاضر وثبات المدى الزمني ، وجغرافية الاستمرار من بداية الى نهاية على امتداد حركة المدى الزمني ، وهو معلق في الأساس على الهدف الجغرافي ، هناك اختيار آخر لتحديد البداية والنهاية ، على امتداد المدى الزمني ، الذي يحقق الهدؤ الجغرافي ، الذي تفضي اليه جغرافية الاستمرار . وبناء على هذا

الاختيار الأخير ، يتراوح هذا التحديد الزمني لتحديد البداية وتحديد النهاية ، على امتداد المدى الزمني ، بين المدى القصير ، والمدى الطويل والمدى الجيولوجي . وموضوع البحث الجغرافي ، والهدف الجغرافي ، الذي يتبناه هذا البحث ، هو الذي يحدد مفهوم المدى القصير ، ومفهوم المدى الطويل . ويحدد أيضاً مبلغ العودة الى أبعاد المدى الجيولوجي . بل قل أن البعد الجغرافي نفسه ، هو الذي يصطنع الضوابط الحاكمة لاختيار هذا المدى الزمني ، وتحديد امتداده ، في المكان ويتلمس متغيرات هذا الامتداد الزمني ، من حين الى حين آخر .

وتتخذ الدراسة الجغرافية على امتداد المدى الزمني ، وتقيد الاستمرار و تلاحق أو تتعقب المتغيرات ، شكل الجغرافية التاريخية . وهي دراسة تبدأ من الماضي البعيد أو من الماضي القريب ، أو من الماضي الجيولوجي ، وتنتهي الى الحاضر . وتأسيساً على الاختيار الأنسب للمدى الزمني ، يتناول الاجتهاد الجغرافي الظاهرة الجغرافية الطبيعية أو البشرية ، تناولاً جغرافياً هادفاً ومدققاً ، يهتم بالتطور والتغير وبالتغيرات ، على مستوى امتداد هذا المدى الزمني المنتخب ، بمعنى أن هذه الدراسة الجغرافية التاريخية ، ترصد موجبات التطور أحياناً ، وموجبات التغير أحياناً أخرى ، على صعيد المكان المحدد . بل قل أن هذه الدراسة الجغرافية التاريخية ، تبحث عن ، وتجيّب في سياق العرض الموضوعي الجغرافي ، عن ماذا وكيف ومتى وإلى أي حد ، يتأتى فعل المتغيرات على صعيد المساحة المعنية في المكان ، ومبلسخ تأثيرها المباشر أو غير المباشر على الظاهرة الجغرافية المعنية ، سواء كانت طبيعية ، أو كانت بشرية .

وفي مثل هذه الدراسة الجغرافية التاريخية ، أفصح الاجتهاد الجغرافي تماماً ، في الاستمرار والمتابعة على امتداد المدى الزمني ، وهو يتعقب ويلاحق دواعي وموجبات فعل المتغيرات في المكان . كما أفصح هذا الاجتهاد الجغرافي أيضاً ، في بيان ومتابعة الكيفية ، التي يتوالى ويستمر بموجبها تأثير فعل هذه المتغيرات ، على خواص ، أو على أوضاع ، أو على أحوال الظاهرة الجغرافية المعنية ، في المكان ، ومع مضي حركة أو مسرور الزمان ، من عصر الى عصر آخر . ولا وجه إطلاقاً ، ولا مرور أبداً ، لأي احتمال متوقع ، يمكن أن يتأتى فيه الخلط أو التداخل ، بين مثل هذه الدراسة الجغرافية التاريخية وتوجهاتها الى الهدف الجغرافي من ناحية ، والدراسة التاريخية البحتة التي تتابع حركة الأحداث التاريخية ، ولا تهتم أبداً بالهدف الجغرافي ، ولا تلتزم بالوصول اليه ، بل ولا تعرف الطريق طلباً للوصول اليه من ناحية أخرى .

وبهذا المنطلق الذى يعتنى بتحديد المدى الزمنى ، تستحق الظاهرة الجغرافية المعنية ، فى اطار الواقع فى المكان ، الدراسة والبحث ، على مستوى أو على امتداد أربعة مستويات زمنية متفاوتة ، وتمثل هذه الامتدادات الزمنية فى :

(أ) امتداد زمنى يغطى الرؤية الجغرافية للظاهرة الجغرافية المعنية ، على صعيد المساحة المعنية ، فى الوضع الراهن . وهذا هو عين ما نعنى به جغرافية الحاضر . ولا تكون هناك حاجة عندئذ ، تدعو الباحث الجغرافى للعودة الى الماضى ، الا فى أضيق الحدود . وتعتمد هذه الدراسة الجغرافية على المعاينة المباشرة ، وحسن استخدام الرحلة الجغرافية ، لحساب هذه المعاينة . واختيار الدراسة الجغرافية هذا المدى الزمنى المحدد ، لرؤية الوضع الجغرافى الراهن ، قد يستوجب العودة الى الماضى ، لتأصيل العمل أو النتيجة التى تسفر عنها المعاينة أحيانا ، ولكنها لا تستوجب المتابعة والتعقب . بمعنى أنها لا تجسد الاستمرار فى تعقب الظاهرة ، ولا تستحق الانتساب أبدا الى الجغرافية التاريخية .

(ب) امتداد زمنى يغطى الرؤية الجغرافية للظاهرة الجغرافية المعنية ، على صعيد المساحة المعنية ، فى الوضع الذى كانت عليه فى حقبة من حقب الماضى . وهذا هو عين ما تعتنى به جغرافية الماضى . وتكون حاجة عندئذ ملحة ، تدعو الباحث الجغرافى للعودة الى الحقبة التى يتجسد فيها هذا الماضى البعيد أو القريب . وتعتمد مثل هذه الدراسة الجغرافية على جمع الأدلة ، وتسال عن البيانات التى يمكن أن تستخدم - فى تجميع أوصال الرؤية الجغرافية فى ذلك الماضى . ولا تلاحق هذه الدراسة الجغرافية المتغيرات ولا تهتم أبدا بالتغيير بين هذه الرؤية الجغرافية فى الماضى ، والرؤية الجغرافية فى الحاضر . بمعنى أنها دراسة لا تجسد الاستمرار فى تعقب الظاهرة الجغرافية ، ولا تستحق أبدا الانتساب الى الجغرافية التاريخية .

(ج) امتداد زمنى طويل ، قد يتفاوت طوله بصفة عامة ، يغطى الرؤية الجغرافية الطبيعية المعنية ، على صعيد المساحة المعنية ، فى الوضع الذى يتابع وبلاحق فعل المتغيرات . وتبين هذه الدراسة الجغرافية ، كيف يتأتى هذا التغيير أو التطور ، من حين الى حين آخر ، أو من عصر الى آخر . ومثل هذه العودة الى الماضى التاريخى ، ومثل هذه المتابعة التى تعتمد الاستمرار ورصد التغيير والمتغيرات ، تستوجب أن تسال الجغرافية علم التاريخ وعلوم كثيرة أخرى ، وأن تطلب الاطلاع على حركة الأحداث ، التى تسجل هذا التغيير

ومستولية فعل المتغيرات، على صعيد المساحة المعنية ، فى المدى التاريخى .
وتنتسب ه لذه الدراسة بكل حذافيرها ، انتسابا أصيلا الى الجغرافية
التاريخية ، وهى تتابع مبلغ التغير فى الرؤية الجغرافية الطبيعية ، من عصر
الى عصر آخر ، فى نفس المكان .

(د) امتداد زمنى جيولوجى ، قد يتفاوت انتمائه للأزمة الجيولوجية
بصفة عامة ، يغطى الرؤية الجغرافية الطبيعية المعنية ، على صعيد المساحة
المعنية ، وفى الوضع الذى يتابع أو يلاحق فعل المتغيرات والتغير ، من عصر
جيولوجى الى عصر جيولوجى آخر . وتتبين مثل هذه الدراسة ، كيف يتأتى
التغير أو التطور ، من عصر الى عصر آخر ، أو من زمن جيولوجى الى زمن
جيولوجى آخر . ومثل هذه العودة الى الماضى الجيولوجى ، ومثل هذه المتابعة
التي تعتمد الاستمرار ورصد التغير والمتغيرات، تستوجب أن تسال الجغرافية
علم الجيولوجيا ، وغيره من العلوم ، وأن تطلب منه النتائج ، التي ترشد
وتبصر هذه العودة الى ذلك الماضى الجيولوجى . وتنتسب هذه الدراسة
الجغرافية حتما الى الجغرافية التاريخية ، وهى تتابع وتلاحق ، مبلغ تفسير
الرؤية الجغرافية الطبيعية ، من عصر جيولوجى الى عصر جيولوجى آخر .



وبنفس هذا المنطلق الذى يعنى بتحديد المدى الزمنى ، تستحق
الظاهرة الجغرافية ، فى اطار الواقع البشرى ، فى المكان ، الدراسة والبحث
الجغرافى ، على مستوى أو على امتداد أربعة مستويات زمنية متفاوتة .
وتتمثل هذه الامتدادات الزمنية فى :

(أ) امتداد زمنى محدد ، يغطى الرؤية الجغرافية البشرية ، على صعيد
المساحة المعنية ، فى الوضع الراهن . وهذا هو عين ما يعنى به ، جغرافية
الحاضر فى المكان . ولا تكون هناك حاجة عندئذ ، تدعو الباحث للعودة الى
الماضى ، الا فى أضيق الحدود . وتعتمد هذه الدراسة الجغرافية ، على المعاشية
والمعاينة المباشرة والاستبيان ، وحسن توظيف الرحلة الجغرافية ، لحساب هذا
الاستبيان . واختيار الدراسة الجغرافية ، على هذا المدى الزمنى المحدد ،
الرؤية الوضع الجغرافى الراهن ، قد يستوجب العودة الى الماضى ، لمجرد تأصل
العمل أو النتيجة ، التي تسفر عنها المعاينة أحيانا ، ولكنها أبدا لا تستوجب
المتابعة والتعقب . بمعنى أنها لا تجسد الاستمرار فى تعقب الرؤية الجغرافية،
ولا تستحق الانتساب أبدا الى الجغرافية التاريخية .

(ب) امتداد زمني محدد ، يغطي الرؤية للظاهرة الجغرافية البشرية ، على صعيد المساحة المعنية ، في الوضع الجغرافي الذي كانت عليه ، في حقبة من حقب الماضي . وهذا هو عين ما تعنى به جغرافية الماضي . وتكون هناك حاجة ملحة عندئذ تدعو الباحث الجغرافي ، للعودة الى الحقبة ، التي يتجسد فيها هذا الماضي البعيد أو القريب . وتعتمد مثل هذه الدراسة الجغرافية ، على جمع الأدلة ، وهي تسأل عن البيانات ، التي يمكن أن تستخدم في تجميع أوصال الرؤية الجغرافية في ذلك الماضي . ولا تلاحق هذه الدراسة الجغرافية المتغيرات ولا تهتم أبدا بالتغيير بين هذه الرؤية الجغرافية في الماضي ، والرؤية الجغرافية في الحاضر . بمعنى أنها دراسة جغرافية لا تجسد الاستمرار في تعقب الظاهرة الجغرافية البشرية ، ولا تستحق أبدا الانتساب الى الجغرافية التاريخية .

(ج) امتداد زمني طويل ، قد يتفاوت طوله بصفة عامة ، يغطي الرؤية الجغرافية البشرية المعنية ، على صعيد المساحة المعنية ، في الوضع الذي يتابع ويلاحق فعل المتغيرات . وتبين هذه الدراسة الجغرافية ، كيف يتأتى هذا التغيير ، أو هذا التطور ، من حين الى حين آخر أو من عصر الى عصر آخر . ومثل هذه العودة الى الماضي التاريخي ، ومثل هذه المتابعة التي تعتمد الاستمرار ، ورصد التغيير والمتغيرات تستوجب أن تسأل الجغرافية علم التاريخ وعلوم إنسانية كثيرة أخرى ، وأن تطلب الاطلاع على حركة الحياة وأحداثها التي تسجل هذا التغيير ، ومثولية فصل المتغيرات ، على صعيد المساحة المعنية ، على المدى التاريخي . وتنسب هذه الدراسة بكل حذاويرها ، انتسابا أصيلا الى الجغرافية التاريخية ، وهي تتابع مبلغ التغيير في الرؤية الجغرافية البشرية ، من عصر الى عصر آخر ، في نفس المكان .

(د) امتداد زمني جيولوجي ، يغطي الرؤية البشرية ، على صعيد المساحة المعنية ، في الوضع المتغير من عصر البلايستوسين ، الى العصر الذي تعيش فيه الآن . ومثل هذه العودة الى الماضي الجيولوجي ، الذي شهد ظهور الانسان على الأرض ، وبنات حركة الحياة ، تستوجب أن تسأل الجغرافية علم الجيولوجيا وعلوم إنسانية متعددة ، وأن تطلب الاطلاع على النتائج التي ترشد وتبصر هذه العودة الجغرافية الى الماضي الجيولوجي البعيد ، وهي قرصد التغيير وفعل المتغيرات الطبيعية والبشرية التي مرت بها حركة الحياة ، على صعيد المساحة المعنية ، على المدى الجيولوجي . وتنسب هذه الدراسة الجغرافية البشرية بكل حذاويرها الى الجغرافية التاريخية ، انتسابا أصيلا لا يجوز الطعن فيه . بل قل انها دراسة جغرافية تمثل أصدق ما تنجزه

الجغرافية التاريخية ، وهي تتابع الرؤية الجغرافية البشرية ، من عصر جيولوجى شهد ظهور الانسان ، الى عصر جيولوجى آخر يشهد تقدم حركة الحياة وكل أشكال التغيير ، حضاريا واجتماعيا وسياسيا ، واقتصاديا فى نفس المكان .

* * *

وتعليقا على جغرافية الوضع الراهن ، وهي تتمثل فى الماضى ، أو وهي تتمثل فى الحاضر ، نذكر أن عدم الانتساب الى الجغرافية التاريخية ، لا يعنى أبدا إهمال ، أو إسقاط ، أو التجاوز عن تحديد المدى الزمنى . وقبل أن جغرافية الحاضر تتناول اهتماماتها الجغرافية تناولا شديدا العناية بتحديد المكان وتحديد الزمان . وتتناول جغرافية الماضى أيضا اهتماماتها الجغرافية ، تناولا شديدا الحرص على تحديد المكان وتحديد الزمان . بل قل لا دراسة جغرافية ، فى أى شكل ، وفى أى وضع ، يمكن أن تكون من غير تحديد واضح للمكان ، وتحديد صريح للزمان . ذلك أن الوضع الراهن فى الماضى . والوضع الراهن فى الحاضر ، هو بالقطع الوضع الذى لا يكون الا اذا شغل شريحة من الزمان .

وصحيح أن دراسة جغرافية الوضع الراهن فى الماضى ، على أنها جغرافية الماضى ، ودراسة الوضع الراهن فى الحاضر ، على أنها جغرافية الحاضر ، لا تهتم بشئ غير المنظور الجغرافى فى هذا الوضع الراهن . ولكن الصحيح أيضا أن احتمال العودة الى الماضى ، الذى يسبق هذا المنظور ، تكون متوقعة أحيانا . وتكون هذه العودة الى أطراف من هذا الماضى متعددة ، من أجل البحث عن تفسير مقبول ، أو من أجل تعقب أصول الظاهرة المعنية . فى المكان والزمان ، قبل أن تفضى المتغيرات الى صياغة المنظور الجغرافى ، فى صورة الوضع الجغرافى الراهن .

ومثل هذه العودة المقصودة الى الماضى ، تبدو محدودة وهادفة . وهي لا تعنى شرودا أو خروجا عن أهداف جغرافية الوضع الراهن ، سواء كانت هي جغرافية الماضى فى زمن معين أو كانت هي جغرافية الحاضر فى الوقت الحاضر . وقل أن هذا التوجه الى الماضى بحساب ، لا يعنى أبدا الانتساب أو التمسح فى الجغرافية التاريخية . بل قل أنه يمثل شكلا من أشكال التوسع الزمانى ، أو التوسع الراسى ، لكى يسعف ويجاوب حاجة البحث الجغرافى فى جغرافية الوضع الراهن ، عن أصول معنية ، تلقى الأضواء على الرؤية الجغرافية ، حتى تزداد وضوحا وبيانا وتعبيرا ، فى المكان والزمان .

ويقابل هذا التوسع الزماني ، التوسع المكاني ، وهما معا يخدمان نفس الغرض ، في شأن تعميق الرؤية الجغرافية في الوضع الراهن ، سواء كان البحث الجغرافي عن هذه الرؤية في الماضي ، أو كان عنها في الحاضر .

هذا ، والفرق كبير جدا ، من وجهة النظر الجغرافية ، بين مهمة الاجتهاد الجغرافي ، وهو يجرى البحث حسب مفهوم الدراسة الجغرافية التاريخية ، أحيانا ، ومهمة الاجتهاد الجغرافي ، وهو يجرى البحث ، حسب مفهوم الدراسة الجغرافية للوضع الراهن في الماضي أو في الحاضر أحيانا أخرى . وصحيح أن اجراء البحث الجغرافي ، يكون في الحالتين ، رغم الاختلاف ، لحساب الهدف الجغرافي ، في اطار حبكة تحديد المكان ووضوح تحديد الزمان . ولكن الصحيح بعد ذلك أن معطيات الالتزام الجغرافي بتحديد الزمان ، تتفاوت كثيرا . وقل أن عرض الرؤية الجغرافية للوضع الراهن ، في الماضي أو في الحاضر ، لا يلتزم بشيء غير الواقع الجغرافي ، في المكان والزمان ، أما عرض الرؤية الجغرافية التاريخية ، فإنه يلتزم بالواقع الجغرافي ، وهو في نفس المكان ، والمتغير تغيرا مستمرا مع حركة الزمان . ولا يعنى هذا التفاوت في الالتزام أقل من التمييز بين :

(أ) عرض صورة الواقع الجغرافي وهو شبه ثابت ، في المكان والزمان ، كما تحدث عنه جغرافية الوضع الراهن في الماضي ، أو في الحاضر .

(ب) عرض صورة الواقع الجغرافي وهي غير ثابتة ، لأنها تتغير من وقت الى وقت آخر ، أو من عصر الى عصر آخر ، في نفس المكان ، كما تحدث عنه مسألة المتابعة والاستمرار في الجغرافية التاريخية .

ومن ثم ينبغي أن نفهم جيدا ، كيف يكون التزام الدراسة الجغرافية التاريخية بالمتغيرات التزاما مؤكدا ، لا يجوز فيه الأهمال أو التفريط ، أو التهاون . أما التزام الدراسة في جغرافية الوضع الراهن في الماضي أو في الحاضر بالمتغيرات ، فلا يكون الا في أقل حالات الاستثناء . وقل لا تتريب على جغرافية الوضع الراهن ، لو أهمل الباحث الجغرافي المتغيرات ، أو لو لم يلتفت إليها ، وأسقطها تماما من الحساب . وينبغي في التمييز عندئذ ، بين نوعين من الدراسة الجغرافية ، وما تقضى اليه من بحوث جغرافية علمية لحساب الهدف الجغرافي ، تمييزا قاطعا . وهذان النوعان من البحوث الجغرافية هما :

أولاً - بحوث جغرافية علمية ، تجسد مفهوم الجغرافية التاريخية وتجاوبه ، وهي تهتم وتعتنى بالمتغيرات . بل إنها لا تسكت عن فعل هذه المتغيرات المؤثرة ، على الرؤية الجغرافية للظاهرة الجغرافية المعنية في المكان المحدد ، على المدى الطويل تاريخياً أحياناً ، وجيولوجياً أحياناً أخرى .

ثانياً - بحوث جغرافية علمية ، تجسد مفهوم جغرافية الوضع الراهن ، في الماضي ، أو في الحاضر ، وهي لا تهتم ولا تعتنى بالمتغيرات ، أو بفعلها المؤثر على الرؤية الجغرافية للظاهرة الجغرافية المعنية ، في المكان المحدد ، وفي الزمان المعين ، حتى لو أستوجب الأمر شيئاً من المرونة والتوسع المكاني والتوسع الزماني ، والعودة الى الماضي ، في طلب التفسير ، على صعيد المساحة المعنية .

وتجاوب نتائج هذه البحوث الجغرافية العلمية ، في الحالتين ، ارادة. علم الجغرافية ، كما قدر لها الفكر الجغرافي الحديث أن تكون ، وهي تجاوب الهدف الجغرافي العلمي . ولا اعترض أبداً ، ولا اعراض بالضرورة ، عن اجراء البحوث الجغرافية ، في ظل هذا التنوع أو الاختلاف البين ، بين مفهوم الجغرافية التاريخية ، وجغرافية الوضع الراهن . وليس أهم من أن يعرف الاجتهاد الجغرافي ، كيف يختار ، ولماذا يختار ، ومتى يختار ، أى من هذين التوجهين ، وهما يفترقان تماماً ، في حساب تحديد المدى الزمني ، وصولاً الى الهدف الجغرافي ، الذي لا يتنازل أبداً عن اجراء البحث الجغرافي . في اطار تحديد ، واضح للمكان ، وحاسم للزمان .

الفصل الخامس

الفكر الجغرافي الحديث

مضى سديد في العمل الجغرافي
وتطور رشيد في الهدف الجغرافي

- تمهيد *
- التفكير الجغرافي والعمل الجغرافي *
- التفكير الجغرافي المتفتح والتوجه الى التطوير *
- الحوار حول قضية العلاقة بين الانسان والطبيعة ، وتطوير الهدف *
- حسم الحوار بداية التطور الحقيقي في صياغة الهدف الجغرافي *

الفصل الخامس

الفكر الجغرافي الحديث

مضى سديد في العمل الجغرافي ، وتطور وشيد في الهدف الجغرافي

اعتبارا من أواخر القرن التاسع عشر الميلادي ، اعتنى الاجتهاد العلمي الجغرافي ، وهو في كامل الرشد ، وحسن الاستماع والاستجابة المتفتحة ، لما يجول في خاطر التفكير الجغرافي الحديث ، بالعمل العامي الجغرافي . وقل أنه يستغرق استغراقا رزينا ومتأنيا ، في الأداء والعمل المكتبي والعمل الميداني ، وانجاز البحوث الجغرافية ، تطلعا الى الهدف الجغرافي . وكان التفكير الجغرافي الحديث ، وهو من وراء علم الجغرافية ، قد أفلح في صياغة أبعاد وتوجهات الهدف الجغرافي ، صياغة مناسبة ، حتى بانث واتضح معالمه . ولقد التزم علم الجغرافية بهذا الهدف الجغرافي التزاما كاملا ، وهو لا يشرذم أو وهو لا يتمرد على موجبات الالتزام به .

التفكير الجغرافي والعمل الجغرافي :

ويتحمل الاجتهاد الجغرافي العلمي ، مسئولية العمل الجغرافي الأكاديمي على الصعيد الجامعي ، وهو شديد العناية بإنجازات علم الجغرافية العلمية . بل قل أنه قد استجاب لتوجهات الفكر الجغرافي ، وتحس للهدف الجغرافي حماسا شديدا ، من غير تقصير . ولقد شاع وانتشر وتأكد هذا الحماس العلمي الأكاديمي للهدف الجغرافي ، على صعيد المدارس الجغرافية العلمية الوطنية ، التي كانت تتألق في تفرغها العلمي ، وتزهو بإنجازاتها وبحوثها الجغرافية العلمية الممتازة ، على الصعيد الجامعي .

وكما أثمرت جهود المدارس الجغرافية العلمية الوطنية ، على الصعيد الجامعي ، أثمرت جهود الجمعيات الجغرافية الوطنية ، التي كانت تضم الهواة ، جنبا الى جنب مع المحترفين المتخصصين من الجغرافيين . وفي أحيان كثيرة ،

(١٥) يحتوى الفكر الجغرافي معرفة جغرافية علمية ، تشغله من غير حدود ، أما علم الجغرافية ، فهو الذى يحتوى هذه المعرفة الجغرافية ويحدد شكلها وإبعادها ، في الإطار العلمى المحدود . وتظل الصلة أو العلاقة بين الفكر الجغرافي وفلسفاته وعلم الجغرافية وقواعده ، علاقة أصلية وأصولية ، لا يمكن إنكارها أو استنكارها أبدا .

تضافرت جهود واجتهادات المدارس الجغرافية العلمية ، وجهود واجتهادات الجمعيات الجغرافية الوطنية ، فى دعم حسن الأداء الجغرافى ، على صعيد العمل الجغرافى المكتبى ، وعلى صعيد العمل الجغرافى الميدانى . وأنجز هذا الاجتهاد العلمى الجغرافى المشترك ، بحوثا جغرافية ممتازة ، وقدم كتابات جغرافية علمية وعملية ، راسخة ومفيدة .

وابتنى هذا الترسيخ الجغرافى العلمى المفيد ، الذى أثرى المكتبة الجغرافية المتخصصة ، على القواعد والأسس العلمية والأصول المنهجية ، التى حددت أبعاد ومعالم ومطالب الهدف الجغرافى العلمى . ولقد هيأت وسائل البحث الجغرافى ، أو أساليب ومناهج محددة متفق عليها ، أو معمول بها ، أمر الوصول الجغرافى الناجح ، فى معظم الأحوال الى جوهر هذا الهدف الجغرافى . وأحسننت هذه البحوث الجغرافية والدراسات ، واتفنت تحسين وتأمل ودراسة الرؤية الجغرافية فى المكان والزمان . بل قل أن هذه البحوث الجغرافية ، قد أشبعت كل من تطلع فى شغف الى رصد المعرفة الجغرافية أحيانا ، أو تطلع فى اهتمام الى رصد البحوث الجغرافية العلمية أحيانا أخرى . وكانت هذه البحوث الجغرافية التى تجاوب الهدف الجغرافى ، قد تولت متابعة المدركات الجغرافية الحسية ، وهى تتكشف بالتفسير والتحليل عمقا واتساعا ، فى المكان والزمان .

وصحيح أن حسن صياغة الهدف الجغرافى ، كان أمرا ضروريا ، وهو يؤكد الاتجاه الجغرافى العلمى . وصحيح أن وضوح رؤية هذا الهدف الجغرافى ، والاستجابة له ، كان أمرا لا يجوز إهماله أو التفريط فيه ، لانجاز البحث الجغرافى الجيد . وصحيح أن حسن اختيار الدرب ، الذى يمضى فيه التوجه الجغرافى العلمى الرشيد ، الى الهدف الجغرافى ، كان التزاما لا يجوز تجاوزه ، حتى يتسنى الوصول ، الى الضاية أو باوغ الهدف الجغرافى . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، هو أن هذا التوجه الجغرافى الى الهدف ، قد أباح ، أو قل حفز وألزم التفكير الجغرافى ، لكى يقدم على . ويفكر جيدا فى :

(١) تطوير السبيل أو السبل والأساليب والمناهج ، تطويرا مناسبيا يسعف الاقدام الجغرافى ، على جنى ثمرات المتغيرات فى مجالات التفكير الجغرافى ، وحسن الانتفاع بالمستجدات الفكرية المتألقة ، على الساحة العلمية بصفة عامة ، وعلى الساحة الجغرافية بصفة خاصة . ويجاوب ذلك الاقدام الجغرافى التطلع والبحث الرشيد ، عن الهدف الجغرافى

الأجود والمتجدد ، الذى لا ينبغي أن يتجمد ، أو أن يتوقف ساكنا عند حد معلوم .

(ب) تطوير الهدف الجغرافى العلمى ، تطويرا مناسبيا ، يجاوب حاجة العصر ومتغيراته المتنوعة ، اجتماعيا ، وحضاريا ، وسياسيا ، واقتصاديا . وينبغي أن تخترق هذه الاستجابة ، أو أن تتجاوز كل دواعى وموجبات الجمود ، التى تستنكر وتتنافى تماما ، مع روح العصر ، وتائق بعض المستجدات الفكرية والعلمية ، على أوسع مدى .

التفكير الجغرافى المتفتح والتوجه الى التطوير :

كان التفكير الجغرافى ، وهو من وراء علم الجغرافية ، تفكيريا ذكيا ومتفتحا ، لا يسكت أبدا ، ولا يكف عن استيعاب المتغيرات ومتوالياتها ، فى كل مكان ، وفى كل زمان . وقل أن هذه المتغيرات البشرية ، كانت هى شغله الشاغل ، على اعتبار أنها تتعجل التغيير ولا تسكت فى أى مكان . وما من شك فى أن هذا التفكير الجغرافى المتفتح ، كان حسيفا عندما استشعر قيمة أو جدوى الاستجابة لهذه المتغيرات البشرية ، حتى لا يعيش علم الجغرافية غريبا فى زحمة التغيير ، أو فى غربة على صعيد هذا التغيير .

وكان من الضرورى أن يظن التفكير الجغرافى ، الى معنى هذه الغربة على صعيد التغيير ، وكيف ترسخ الغربة الجمود . ولا شيء يمكن أن يفضى اليه هذا الجمود ، غير الاستعداد للتخلف ، أو للبحث عن مكان لعلم الجغرافية ، فى متحف العاوم البائدة . ومن ثم كان لا مفر أبدا ، ولا بديل عن الاقدام الجغرافى على الاستجابة لدواعى التغيير ، أو لفعل المتغيرات . ويدل التفكير الجغرافى المتفتح ، على مبلغ الاستعداد الحقيقى على استيعاب هذه المتغيرات . كما يدل على مبلغ استعداد علم الجغرافية ، للأخذ بمنطق وفلسفات جديدة ومتجددة ، وتفضى حتما الى التطوير .

وهكذا ، ينبغي أن ندرك كيف كان هذا التوجه الجغرافى الفكرى ، الى انجاز التجهيزات والاستعدادات ، التى تفتح الأبواب أمام التطوير والأخذ بمنطق التغيير ، شيئا مهما وفعالا ، لا يجوز اهماله ، أو التهرب منه .

ولم يكن فى وسع التفكير الجغرافى أن يتجمد ، حتى يستعصى عليه توجيه علم الجغرافية الى تبنى موجبات التغيير ، أو حتى يتخلف علم الجغرافية

تخلقا مثيرا عن ركب التغيير ، الذى تفرضه وتستوجبه حاجة وروح ومنطق .
كل شئ فى هذا العصر .

وكان شغل التفكير الجغرافى الشاغل ، هو البحث عن نقطة البداية
الأنسب والتي يبدأ من عندها هذا التوجه الجغرافى العلمى الى التطوير .
ويمكثف هذا التفكير الجغرافى المتفتح بكل الثانى ، على حسن استيعاب
موجبات هذا التطوير . وكان وكأنه يبحث عن طرف الحيط الذى يمكن
حسن استخدامه فى صياغة نسيج التغيير والتطوير ، الذى لا يودى الى شئ .
أهم من التجديد والتجويد . وتتمثل نقطة البداية ، فى رأى التفكير
الجغرافى ، وهى جوهرية بالفعل ، فى تطوير الهدف الجغرافى . وبناء على
تطوير الهدف الجغرافى ، يأخذ التغيير والتطوير مداه الفعل . ويعرف علم
الجغرافية ، وهو يجاوب هذا الهدف الجغرافى الجديد ، طريقه الأنسب الى
التجديد والاضافة . أحيانا ، الى التجويد والتألق أحيانا أخرى .

ويمثل الاقدام الفكرى الجغرافى المتفتح ، على تطوير الهدف الجغرافى ،
استجابة لحاجة العصر ومتغيراته . اقداما رزينا وغير متعجل . ويعرض هذا
الاقدام الفكرى الجغرافى الرزين ، بعض أهم المستجدات ، على المساحة
الجغرافية العلمية ، عرض الواثق من جدوى هذه المستجدات الفكرية
الجغرافية . ويجاوب علم الجغرافية هذه المستجدات ، ويحسن استيعابها ،
وهو يطور الهدف الجغرافى . وفضلا عن كونه قد أصاب أو أفاح فى هذه
المهمة ، فإنه لم يتخبط ، أو لم يضل أبدا ، وهو يخوض هذه التجربة التى
تجلد حيويته ، وتجود فاعليته العلمية .

ويحق أن نستفسر عن دواعى الاستجابة أولا لحاجة العصر ، وعن مبلغ
استجابة التفكير الجغرافى لهذه الحاجة ، التى لا يجوز التهرب منها أبدا .
كما ينبغى أن نسأل عن الكيفية التى توضح بموجبيها هذه الاستجابة
الفكرية الجغرافية ، حتى يتها علم الجغرافية ، ويصبح فى خدمة وطوع بنان
ومنطق وفلسفات وتوجهات الحاجة فى هذا العصر . ثم يحق علينا ، قبل أن
يحق لنا ، أن نجاوب بوضوح ، على من يسأل عن المستجدات على الساحة
الجغرافية ، وكيف تأتت الدواعى التى أخذت بزمام التفكير الجغرافى ، حتى
أفضى فى نهاية المطاف ، الى تطوير الهدف الجغرافى . وما من شك فى أن
تطوير هذا الهدف ، هو الذى أعلن عن نشأة أو ظهور علم الجغرافية
المعاصرة .

وهكذا ، ينبغى أن نبحث عن النقطة الحاسمة ، التى يتأتى عندها .

أو يتأتى بموجبها ، التحول الحقيقى من مرحلة العناية بالهدف الجغرافى ، كما أراد له الفكر الجغرافى الحديث أن يكون ، الى مرحلة العناية بالهدف الجغرافى المتطور ، كما يريد له الفكر الجغرافى المعاصر أن يتحقق ، فيجواب حاجة العصر ومتغيراته . وقل بعد ذلك ، وأهم من ذلك كله ، أنه ينبغي البحث جيدا عن كنه هذا التحول ، أو عن جوهر هذا التطوير ، فى الهدف الجغرافى . ومن ثم نعرف كيف يحصل هذا التغيير الدراسة الجغرافية العلمية ، شكلا وموضوعا ، على المضى الرشيد ، فى الاتجاه العلمى السديد ، نحو الهدف الجغرافى الأفضل .

ولم يبدأ اقدام الاجتهاد الفكرى الجغرافى على هذا التحول ، أو على ابداع وانجاز دواعى وأسس تطوير الهدف الجغرافى ، أصلا من فراغ . وفى الاعتقاد الجغرافى أن هذا اقدام ، قد أبتنى على تفتح التفكير الجغرافى ، حتى تكون الاستجابة المناسبة ، لدواعى هذا التحول ، والانشغال بها . ومع ذلك فيجب أن ننق فى أن الفكر الجغرافى الحديث ، كان قد أحتوى فى صلبه أو فى جوهر مكوناته وتوجهاته ، دواعى أو موجبات الاستعداد المناسب لهذا التطور السديد . وقل أن التفكير الجغرافى لم يكن أصلا ، على استعداد للجمود ، بل تطلع دائما الى التطور . بمعنى أن التفكير الجغرافى ، على امتداد المشوار الطويل ، وهو فى صحبة حركة الحياة الانسانية ، لا ولم ولن يكون عقيما ، أو جامدا . بل لقد برهن دائما ، على الحيوية والأصرار على التجديد والتجويد . كما يبرهن أيضا على الاستعداد الدائم للتطور ، وهو الذى لا يكف عن التأمل ، فى كنه أو جوهر المدركات الجغرافية الحسية ، وانشغاله الفكرى بها ، فى المكان والزمان .

ومن خلال الحوار الفكرى الجغرافى الرزين ، والجدل العلمى الموضوعى الهادئ ، الذى تفجره بعض التأملات ، أو هذا التمحيص ، كانت كل الدواعى والموجبات ، التى أحسنت توظيف الاستعداد الفكرى الجغرافى للتطور ، أو التى فيضت الاستجابة الرشيدة لفعل المتغيرات والاقبال على التغيير . وقل أن هذا الحوار الفكرى الجغرافى ، قد ألهم هذا الاستعداد . وحفز التفكير الجغرافى فلم يسكت أبدا عن العمل الجاد ، لحساب التطور والتغيير . وهذا معناه ، بكل تأكيد ، أن مسألة استيعاب المتغيرات ، التى كانت وما زالت تمليها حاجة العصر ، هو الذى يفجر الحوار الفكرى الجغرافى ، ويثير الجدل العلمى الموضوعى ، فى ظل استعدادات الوعى الجغرافى . واقباله على التغيير والتطوير . ويفضى هذا الحوار الفكرى الجغرافى ، بالضرورة الى نقطة التحول . وعند هذه النقطة ، يولد الفكر الجغرافى

المعاصر ، من صلب الفكر الجغرافى الحديث . وتكون هذه الولادة طبيعية ، لا يجوز الطعن فيها ، أو الطعن فى صحة وسلامة هذا النسب ، أو التشكيك فيه .

وعندئذ ، ينبغى أن نستفسر عن القضية أو القضايا ، التى تثير هذا الجدل ، أو التى تفجر هذا الحوار المثير . وصحيح أن هذا الحوار الفكرى الجغرافى قد تناول أكثر من قضية من القضايا ، التى تجسد اهتمامات العناية الجغرافية بالأرض ، وبالانسان فى ربوع الأرض ، وبالتفاعل الحياتى والعلاقة بين الانسان والأرض . ولكن الصحيح أن تقصى حقيقة هذه العلاقة وهى تسفر عن التفاعل الحياتى ، هو الذى يجسد أهم القضايا ، التى كانت تستحق هذا الجدل والحوار الفكرى الجغرافى . وقل أن هذه العلاقة وهى التى تتخذ شكلا من أشكال المواجهة ، وتجرى فى إطار هذه العلاقة ، بين الانسان وهو يطلب التعايش فى المكان والزمان من ناحية ، والأرض وهى التى تجاوب أحيانا ، أو التى تماطل أحيانا أخرى فى الاستجابة لهذا الطلب من ناحية أخرى ، قد ألهمت هذا الحوار الفكرى الجغرافى . بل قل أنها هى التى تفجر ديناميكية هذا الحوار الفكرى الجغرافى ، تفجيرا أفضى الى التوجه الحاسم نحو هذا التحول ، أو التغيير فى الهدف الجغرافى ، الى ما هو أعمق ، وأكثر جدوى . وتعمل ديناميكية هذا الجدل ، أو هذا الحوار ، بولادة الفكر الجغرافى المعاصر . وينحصر الفكر الجغرافى الحديث ويقدم تنازلاته . وتتالى اتجاهات واهتمامات وآداء علم الجغرافية المعاصرة ، لحساب التجديد والتجويد الجغرافى بصفة عامة .

الحوار حول قضية العلاقة بين الانسان والطبيعة :

فى هذا الحوار الفكرى الجغرافى ، اتفقت كل الأطراف الجغرافية المعنية والمشاركة ، على أن العلاقة بين الانسان والأرض ، من أجل التعايش ، تستوجب المواجهة بينهما ، فى المكان ، من حين الى حين آخر . ولا تفضى هذه المواجهة ، بين عناصر الطبيعة ، وهى التى تتغير ولا تعرف الثبات فى المكان والزمان من ناحية ، ومهارات الانسان المتنوعة ، وهى التى تتغير أيضا فى المكان والزمان من أجل التعايش من ناحية أخرى ، الى شيء أهم من صنع وابداع التغيير والمتغيرات . وبناء على تكرار هذه المواجهة من حين الى حين آخر ، كلما استجدت بعض المتغيرات ، تحافظ هذه العلاقة بين الانسان والأرض على دواعى ومقومات ديناميكية التغيير . وبناء على المحافظة على هذه الديناميكية ، تكون هذه المواجهة فى المكان والزمان حتمية ، وتكرر

مع تكرار دواعي التغيير من أجل حسم وانهاء هذه المواجهة في نفس المكان ، من حين الى حين آخر ، لحساب الانسان .

وفي هذا الحوار الفكري الجغرافي ، اتفقت الأطراف المعنية ، على أن العلاقة بين الانسان والارض هي علاقة تبعية . بمعنى أن يكون هناك التابع وهناك المتبوع . ومن ثم يكون التصور الذي يوقع التابع في قبضة المتبوع ويفرض عليه أن يمثل .

وفي هذا الحوار الجغرافي الفكري ، اختلفت الأطراف المعنية ، على من كان في وسعه ، من خلال المواجهة أن يفرض التغيير ، وينهى المواجهة لصالحه ، في المكان والزمان . وانحازت بعض الأطراف في هذا الحوار الى صف الطبيعة أو الأرض ، وانحازت بعض الأطراف الى صف الانسان . واعتمد كل طرف في انحيازه على ، حساب قدرات وامكانيات الفعل في الصف الذي انحاز اليه . ومع ذلك كان ينبغي أن يصل هذا الحوار الفكري الى الاتفاق في نهاية المطاف ، الى رأى حاسم ، ينهى ، أو يفض هذا الاختلاف ، حول محصلة التفاعل الحياتي ، والعلاقة بين الانسان والأرض .

وكان من الضروري ، أن يبتنى هذا الرأى الحاسم ، على تصور معقول ومتوازن ، لموقف وامكانيات ، أطراف المواجهة ، وهي التي تتكرر في نفس المكان ، استجابة للمتغيرات وديناميكية التغيير ، من حين الى حين آخر . وليس أقل من أن يجسد هذا التصور المتوازن ، مهارات الانسان وهو لا يستدبر الطبيعة ، ولا يترك لها أن تغذله ، أو أن تتلاعب به وبحياته في المكان من جانب ، وفعل الطبيعة وقوتها ، وهي لا تصرف النظر عن حضور الانسان ، ولا تترك له أن يعبت بها ، أو أن يعيث في المكان فسادا من جانب آخر . بمعنى وجوب الوصول ، في اطار هذا التصور المتوازن ، الى :

(أ) معنى استمرار العلاقة ، بين الانسان والأرض ، وحتمية المواجهة بينهما في المكان والزمان من أجل التعايش .

(ب) توقع حدوث هذه المواجهة المتكررة ، في نفس المكان ، من حين الى حين آخر ، في اطار فعل وفاعلية وتفاعل المتغيرات المتبادلة بين أطرافها المعنيين .

وانطلاقا من هذه الرؤية الفكرية الجغرافية لهذه المواجهة ، ومن الرأى الجغرافي عن أطرافها المعنيين ، تفاوتت أحكام ووجهات نظر الاجتهاد

الجغرافى ، تفاوتنا شديدا . وانزلق هذا التفاوت الذى ابتنى على التقويم فى خطيئة التعصب ، لطرف من الطرفين . وقل اختلفت هذه الآراء ، وتصارعت واستفرقت فى سبيل جارف من الجدل والحوار الفكرى الجغرافى . ومن خلال التعصب للرأى الجغرافى ، انكب الجدل العلمى ، والحوار الفكرى الجغرافى فى سبيل من المغالطات والمبالغات والتناقض الشديد ، وهو يطالع أو وهو يتعقب أبعاد هذه المواجهة بين الانسان والطبيعة ، فى المكان والزمان . كما استفرق فى محصلة التعصب والانحياز ، وهو يتامس الكيفية التى تتكرر بموجبها هذه المواجهة فى نفس المكان ، من عصر الى عصر آخر ، والكيفية التى يحسم بموجبها هذا التكرار ، لحساب الانسان والتعايش المستمر فى المكان . ولقد أثرت البحوث الجغرافية التى أسفر عنها هذا الحوار الفكرى الجغرافى ، علم الجغرافية بصفة عامة . وقل أنها أضافت شيئا مفيدا الى الرصيد الجغرافى الفكرى والعلمى ، على حد سواء . ويكفى أن نذكر كيف أثارت هذه المحاورات مسألة الاتجاه الى التقويم الجغرافى ، وحساب جدوى قدرات الأطراف المعنية فى المواجهة ، بين الانسان والطبيعة .

وأصاب الاجتهاد الجغرافى ، الذى أثار هذا الجدل العلمى ، أو الذى أجرى هذا الحوار الفكرى ، عندما عاين جولات المصارعة أو المواجهة ، بين الانسان والطبيعة ، على صعيد الأرض ، فى ظل علاقة لا يمكن أن تنقسم أبدا . كما أصاب هذا الاجتهاد الجغرافى أيضا ، فى الجدل والحوار الفكرى ، عندما أقر بتكرار أو بحتمية هذا التكرار بين أطراف المواجهة ، فى المكان ، من حين الى حين آخر ، وعندما أقر بالوصول فى أعقاب كل جولة من جولات المواجهة الى نتيجة مناسبة ، يبتنى عليها فى كل مرة قواعد التعايش ، أو أسس المصالحة بينهما ، فى المكان والزمان . ولكن يتجنى الاجتهاد الجغرافى الفكرى ، ويقع فى أسوأ الخطأ ، عندما ينحاز من خلال الحوار الفكرى الجغرافى متعمدا الى طرف من أطراف هذه المواجهة ، على حساب الطرف الآخر ، فى المكان والزمان .

وتأسيسا على هذا المبدأ ، الذى انكب على وجهه ، فى خطيئة الانحياز من غير حق ، الى أحد الطرفين فى هذه المواجهة ، افرقت وجهات النظر الجغرافية ، وافتقد الرأى الجغرافى موجبات التصور المتوازن عنهما . وتأسيسا على تناقض الآراء الجغرافية ، تمضى وجهات النظر الجغرافية على دربين متباينين ، فى صحبة التعصب والانحياز . ويمضى هذا الانحياز ، على النحو التالى :

(أ) على درب من هذين الدربين ، لم يلتزم الاجتهاد الجغرافى الفكرى ، وهو منحاز ، بل وهو لا يتجرد من خطيئة التعصب ، ولا يعتنى بالتصور المتوازن لأطراف المواجهة ، الى تصور ، يجرّد الطبيعة من قوة الفعل ، وواقعية التغيير فى اطار هذا الفعل ، ويترك للانسان الجبل على الغارب .

(ب) على الدرب الآخر ، لم يلتزم الاجتهاد الجغرافى الفكرى ، وهو منحاز ، بل وهو لا يتجرد من خطيئة التعصب ، ولا يعتنى بالتصور المتوازن لأطراف المواجهة ، ويصل الى تصور يجرّد الانسان من مهاراته ، وواقعية التغيير فى اطار هذه المهارات ، ويترك للطبيعة الجبل على الغارب .

وذهب كل رأى من هذين الرايين ، مذهبا منحازا (١٦) ومتحمسا لرؤية المواجهة التى تنكرر بين الانسان والأرض ، من حين الى حين آخر .
وقل أطل كل رأى منهما ، على أطراف هذه المواجهة : من زاوية الانحياز والتعصب الضيقة . ومن شأن هذه النظرة الضيقة : أن تضيق الخناق على انحياز ، كل من أطل على هذه المواجهة ، وأدلى برأى عن أطرافها ، فى المكان والزمان . وكان حتما أن يضل ، من تصور بناء على هذه النظرة الضيقة المستغرقة فى الانحياز ، وهو يباشر ويقوم ويحسب عناصر الجسم ، التى تسفر عن نتائج الفعل ورد الفعل من المتغيرات ، وتصنع جدوى هذه المواجهة . كما يضل أيضا ، وهو يتصور كيف تضنّع هذه النتائج قواعد التعايش الأنسب ، بين الانسان والطبيعة فى ربوع الأرض ، فى شكلها وجوهرها الصحيح ، على صعيد المكان والزمان .

واتجه فريق جغرافى برأيه المنحاز ، وببحثه الجغرافى المتعصب ، الى حشد الحجج والبراهين لكى يدل على قوة فعل الطبيعة ، ومبلغ تأثير متغيراتها المتوقعة ، فى المكان والزمان . كما كان يدل على أنها هى التى فى وثنها أن تضبط حركة الحياة ، وليس على الانسان أو على حركة الحياة ، الا أن تضبط انضباطا يطاوع الطبيعة . وأهدر هذا التوجه المنحاز ، مهارات الانسان ، وفاعلية وسائله الحضارية . كما أهدر تقويم المتغيرات البشرية ، ولم يعمل لها الحساب الذى تستحقه جدوى هذه المتغيرات ، فى المكان والزمان .

واتجه فريق جغرافى آخر برأيه المنحاز ، وببحثه الجغرافى المتعصب ، الى حشد الحجج والبراهين ، لكى يدل على قوة فعل الانسان ، ومبلغ تأثير

(١٦) الشامي ، صلاح الدين : الندية بين الطبيعة والانسان ، الكويت ، ١٩٨٥ .

متغيراته المتوقعة ، في المكان والزمان . كما كان يدلل على أنها ، هي التي في وسعها أن تضبط عناصر الطبيعة في ربوع الأرض ، وليس على الطبيعة إلا أن تنضبط انضباطا يطاوع الانسان ، وأن تستسلم لمهاراته أو لوسائله الحضارية الفاعلة . وأهدر هذا التوجه المنحاز ، قوة فعل الطبيعة ، وفاعلية عناصرها المؤثرة . كما أهدر أيضا ، مبلغ تأثير متغيراتها ولم يعمل لها الحساب ، الذي تستحقه جدوى هذه المتغيرات ، في المكان والزمان .

وأثرى هذا الجدل بين هذين الفريقين ، الحوار الجغرافي الفكري ، إثراء كبيرا ومتألقا . وأضاف البحث الجغرافي اضافات جيدة تستحق الاهتمام ، إلى الرصيد الجغرافي العلمي والفكري ، على حد سواء . وبرهنت نتائج هذه البحوث الجغرافية عن محاولات أولية في التقويم ، وابداء الرأي في الرؤية الجغرافية . ومع ذلك برهنت بحوث جغرافية كثيرة ، كانت غارقة ومستغرقة في الحتم الجغرافي ، عن انحياز فاضح إلى صف الطبيعة . وكان ينبغي ابداء كثير من التحفظات على هذا الانحياز ونتائجه . كما برهنت بحوث جغرافية كثيرة أخرى ، كانت متورطة في الامكانية الجغرافية ، على تحيز أو تعصب مفضوح إلى صف الانسان . وكان ينبغي أيضا ابداء الكثير من التحفظات على هذا التعصب ونتائجه .

حسم الحوار وبداية التطور الحقيقي في الهدف الجغرافي :

وأسفر هذا الجدل والحوار الجغرافي الفكري ، الذي يتماهى في الانحياز والتعصب ، على الوجهين المتناقضين ، عن ظهور الرأي الجغرافي المتحفظ . ويتجنب هذا الرأي المتحفظ الوقوع في خطيئة التعصب والانحياز . بل قل أن هذا الرأي الجغرافي المتحفظ ، قد أعرض عن كل موجبات الانحياز والتعصب . وأبدى هذا الرأي الرزين قدرا مناسبا من التحفظ ، على تصور قوة فعل الطبيعة ومتغيراتها الفاعلة في ربوع الأرض في جانب ، وعلى تصور قوة فعل وسائل الانسان ومتغيراته الفاعلة في ربوع الأرض ، في جانب آخر .

وبناء على شيء من حسن التقويم الجغرافي ، الذي يطالع العلاقة بين الانسان والأرض ، ويحسب حساب قوة فعل كل منهما ، كان الرأي الجغرافي المتحفظ . وهذا الرأي المتحفظ ، هو الذي يستهجن الانحياز تماما ويتجنبه ، وهو الذي يحسن استيعاب أبعاد المواجهة بين الانسان والأرض ، في المكان والزمان ، وهو الذي يحسب حساب الجدوى وعينه لا تغفل عن قوة فعل أطراف هذه المواجهة . وكان هذا الاتجاه الجديد ، قد

ثاني ، في تقويم جغرافي أفضل للرؤية الجغرافية ، ولم يتورط في الانحياز . بل قل أن هذا هو الرأي السليم الذي أعرض عن تصور العلاقة وهي علاقة تبعية . يضبط فيها المتبوع وينضبط المتابع ، وأقبل على تصور العلاقة ، وهي علاقة بين ندين متكافئين في قوة الضبط والانضباط المتبادل .

ويتعمد هذا الانجاء الجغرافي الجديد ، الانتصار لفكرة جغرافية متوازنة ورزينة متحفظة ، لا تقع في ورطة الانحياز . وتصور هذه الفكرة الجغرافية المتوازنة ، من خلال التمعن في المواجهة ، وحسن تقويم نتائجها كلما تكررت على صعيد نفس المكان ، من حين الى حين آخر . مسالتين هامتين هما :

(أ) قوة فعل الطبيعة المباشر وغير المباشر ، ومبلغ تأثير متغيراتها وكيف أنها في نهاية الأمر تضبط وتنضبط .

(ب) قوة فعل وسائل الانسان المباشر وغير المباشر ، ومبلغ تأثير متغيراتها ، وكيف أنه في نهاية الأمر ، يضبط وينضبط .

ويسفر مفهوم هذا الضبط والانضباط المتبادل ، في اطار المواجهة ، كلما تانت على صعيد الأرض في المكان والزمان ، عن فهم جيد للعلاقة بين الانسان في ربوع الأرض ، والطبيعة في هذه الأرض ، وعن تصور جغرافي يتبين كيف تمضي هذه العلاقة ، وما الذي تقضي اليه نتيجة المواجهة ، في المكان والزمان . كما تسفر أيضا ، عن تصور مفهوم المصالحة بينهما بعد انتهاء المواجهة وحسم الموقف ، وكيف يبتنى الحسد الأنسب ، الذي يرسخ هذه المصالحة بين أطراف المواجهة ، لحساب التعايش في المكان والزمان . ومن خلال رصد التكرار وتجدد الأوضاع التي تستوجب المواجهة في نفس المكان من حين الى حين آخر ، يتبين الرأي الجغرافي . كيف أن المصالحة تمثل حدا قابلا للتغير في المكان ، لحساب أحد الأطراف ، بعد كل جولة من جولات المواجهة ، التي تتكرر من حين الى حين آخر .

ولحساب هذا الفهم الجغرافي ، أدرك الفكر الجغرافي المتفتح ، مبلغ الحاجة الى الرأي الجغرافي السديد ، الذي يصدر حكما على العلاقة بين الانسان والطبيعة في ربوع الأرض ، وهما على صعيد المواجهة ، أو بعد أن تنتهي هذه المواجهة ، بإنشاء الحد الجديد للمصالحة بينهما . ولا شيء يوفّر هذا الرأي الجغرافي الأنسب ، ويسدد خطاه ، فلا يقع في خطيئة الانحياز . أفضل من حسن التقويم الجغرافي .

وحسن توظيف التقويم الجغرافى ، يكون مطلوباً بالضرورة ، للحكم السليم على قوة فعل الطبيعة ومتغيراتها وحساب مدى القدرة على الضبط فى المكان والزمان ، ومبلغ الاستعداد فى المقابيل ، للانضباط استجابة لمهارة فعل الانسان ومتغيراته . كما يكون حسن التقويم الجغرافى مطلوباً مرة أخرى ، للحكم السليم ، على مهارة فعل الانسان ، وحساب مبلغ القدرة على الضبط ، وحساب مدى الاستعداد للانضباط ، استجابة لقوة فعل الطبيعة ومتغيراتها .

وفى الاعتقاد الجغرافى السائد ، على صعيد التفكير الجغرافى الرشيد أن اضافة هذا التقويم الجغرافى الى اهتمامات الاجتهاد الجغرافى ، يمثل اضافة مثيرة . وقل أنها تمثل خطوة مهمة وفعالة ، وهى التى تضيف الى العناية الجغرافية بالتوزيع ، وبالتعليل ، وبالربط ، شيئاً مفيداً وغاية فى الأهمية . ذلك أن هذا التقويم الجغرافى يصطنع بعداً جديداً ، من الأبعاد التى يزداد بموجبها البحث الجغرافى عمقا . بل قل أنه يفتح الطريق أمام حسن ابداء وحسن صياغة الراى الجغرافى السديد . وهو الذى يؤدى - فى نهاية المطاف - الى تأكيد التزام الاجتهاد الجغرافى بحسن حساب جدوى كل العناصر ، لكى تكون العناية الجغرافية ، لحساب الانسان وانتصاراته ، أو لحساب سيادته المتفردة ، على صعيد الأرض ، فى المكان ، وفى الزمان .

وتوظيف التقويم الجغرافى وحسن استخدامه فى صياغة الراى الجغرافى ، و اضافته الى أبعاد دراسية أخرى ، وهى تتناول الظاهرة الجغرافية أو الموضوع الجغرافى ، قد أفضى الى نقطة التحول فى عام الجغرافية . ولقد سجلت نقطة التحول ، بدايات التآلق فى الفكر الجغرافى المعاصر وعلامات الانحسار المرتقب فى الفكر الجغرافى الحديث . واستوجبت بدايات هذا التآلق فى الفكر الجغرافى المعاصر ، اعادة النظر بكل التآلى ، فى الهدف الجغرافى شكلا وموضوعا ، من أجل تطويره . والفرق كبير جدا ، بين دراسة جغرافية ، أو انجاز بحث جغرافى ، من خلال التوزيع والتعليل والربط ، حسب مفاهيم الفكر الجغرافى الحديث ، الذى لا يبادر الى عرض الراى الجغرافى ، ودراسة جغرافية ، أو انجاز بحث جغرافى ، من خلال التوزيع والتعليل والربط ، والتقويم حسب مفاهيم الفكر الجغرافى المعاصر ، الذى يعتنى بإبداء الراى الجغرافى . بل قل الفرق كبير جدا ، بين بحوث تجسد الرؤية الجغرافية فقط ، وبحوث مستحدثة تضيف الراى الجغرافى السديد ، نعتيبا على هذه الرؤية الجغرافية .

ومهما يكن من أمر ، فإن اقدام الاجتهاد الجغرافى العلمى . على حسن الاستماع لمقاصم الفكر الجغرافى المعاصر ، كان اقداما يتفجر بالحسوية ، وحسن العناية باجراء التقويم الجغرافى . ولقد هيا ذلك كل أسباب أو كل موجبات الاستعداد الجغرافى الرشيد ، لتجديد والمتجويد . الذى يشرى به البحث الجغرافى ، وتقصى الحقيقة الجغرافية . كما هيا أيضا . الاستعداد الجغرافى العلمى والعمل ، لمباشرة الأداء والعمل الجغرافى . فى الحقل الجغرافى التطبيقى (١٧) .

ويفتح هذا الاستعداد الجغرافى - على كل حال - آفاقا جديدة فى مجالات كل القضايا الحيوية . وتمثل هذه القضايا ، كما كانت من قبل ، الشغل الشاغل للباحث الجغرافى ، عن الأرض ، وعن الانسان فى ربوع الأرض ، وعن التفاعل الحياتى بين الانسان والأرض . وقل تنتفع أبواب الخروج الجغرافى العلمى المتفتح ، من جمود النظرية ، الى مرونة التطبيق الجغرافى . ولا تسفر مرونة التطبيق الجغرافى العلمى والعمل ، عن شيء مثير ، أهم من الاسهام الجغرافى الحقيقى ، فى توفير وصياغة النتائج الجغرافية ، التى تنتفع بها حركة الحياة ، وسيادة الانسان على الأرض ، أو التى تؤمن حضور الانسان وهيبته ، فى ربوع الأرض ، فى المكان وفى الزمان .

(١٧) الشامى ، صلاح الدين : التقويم الجغرافى ، الطلاقة التجديد والتجويد فى العمل الجغرافية - مجلة كلية الآداب - جامعة صنعاء - سنة ١٩٨٢ .

الفصل السادس

التقويم الجغرافي . . . والمضى في تطوير الهدف

- تمهيد
- التقويم الجغرافي وتجاوز الرؤية الجغرافية الى الراى الجغرافى
- التقويم الجغرافى والعمل التطبيقى
- العمل الجغرافى التطبيقى فى خدمة التنمية الشاملة

الفصل السادس

التقويم الجغرافى ، والمضى فى تطوير الهدف

ينبغى أن نتفق ، ولا نختلف أبداً على أن الاجتهاد الجغرافى العلمى ، يكون فى وسعه ، وتسعه الوسيلة والمنهج دائماً ، وهو يتناول الظاهرة الجغرافية المعنية فى المكان والزمان ، أن يجسد الرؤية الجغرافية ، تجسيدها مناسباً . وكلما أحسن هذا الاجتهاد الجغرافى للعلمى ، وأجاد فى توظيف التوزيع والتعليل والربط ، فى أجزاء الدراسة الجغرافية المتأنية ، أفصح فى وضوح هذه الرؤية الجغرافية ، وفى تجويد التعبير عنها ، على صعيد المساحة المعنية . وكم أجاد الاجتهاد الجغرافى فى مجالات حسن توظيف سعة الاطلاع وحسن الانتفاع بالدراسة المكتبية ، وفى مجالات حسن أداء العمل الجغرافى الحقلى ، من أجل هذا التجويد فى البحث الجغرافى

وضوح الرؤية الجغرافية على صعيد المساحة المعنية ، وحسن بيان أبعادها من خلال التوزيع والتعليل والربط ، وجودة التعبير الجغرافى عنها ، كان هو غاية ما كانت ترنو اليه الجغرافية الحديثة . بل قل أن الوضوح وحسن البيان وجودة التعبير ، كان هو الانجاز المناسب ، الذى جاوب الهدف الجغرافى . وما استوجب هذا الهدف الجغرافى من الباحث شيئاً أهم من جمع أوصال الرؤية الجغرافية ، عن الظاهرة الجغرافية المعنية ، أو عن الموضوع الجغرافى .

التقويم الجغرافى وتجاوز الرؤية الجغرافية الى رأى الجغرافى :

ولكن ما أن أقدمت الجغرافية المعاصرة على العناية والاهتمام الذى تجاوز حدود التوزيع والتعليل والربط ، وإنهمك فى التقويم الجغرافى ، حتى تطور الهدف الجغرافى . ولقد تأتت بناء على هذه الانماسة المهمة ، كل دواعى التجديد والتجويد فى العمل الجغرافى . وحملت هذه الاضافة التى تتمثل فى التقويم الجغرافى ، الاجتهاد الجغرافى مسئولية ، الانتقال من مجرد عرض الرؤية الجغرافية الى ابداء الرأى الجغرافى الصريح فى هذه الرؤية . ومن خلال تطور الهدف الجغرافى ، يأتى الالتجاء فى طلب هذا الرأى الجغرافى .

ويكون هذا الرأي الجغرافى الصريح أو الحصيف ، امتدادا للرؤية الجغرافية ، وتعليقا عليها ، وتعقيبا على حسن تقويمها ، فى المكان والزمان .
وقل أنه يمثل الاضافة الجادة ، التى لا يجوز الاستخفاف بها ، وهى التى تكفل التجويد أحيانا ، أو وهى التى تكفل التجديد أحيانا أخرى . ولا شىء يمكن أن يجسد الرأي الجغرافى فيما تعبر عنه الرؤية الجغرافية المعنية فى المكان والزمان ، أو فيما تنبئ به ، غير اقدام الاجتهاد الجغرافى المعاصر ، على حسن توظيف التقويم الجغرافى ، وعلى حسن ابداء الرأي الجغرافى القاطع عن الظاهرة الجغرافية ، أو عن الرؤية الجغرافية المعنية . وحسن عرض الصورة الجغرافية ، يجاوب جزءا من الهدف الجغرافى ، وابداء الرأي الجغرافى فى هذه الصورة الجغرافية ، يحقق كل الهدف الجغرافى .

وفى الاعتقاد الجغرافى المعاصر ، أن الرؤية الجغرافية ، التى يعرضها البحث الجغرافى عرضا جيدا وجيدا ، تكون مفيدة ومطلوبة . بل لا يجوز اهمال هذا العرض الجيد ، أو التفريط فى المنهج ، أو فى حسن التوجه الجغرافى ، الذى يتحلى بالمهارة ، فى جمع ولم شمل مكونات هذه الرؤية الجغرافية . ولكن الرؤية الجغرافية ، التى يضاف اليها ، أو التى يبتنى عليها الرأي الجغرافى ، وهو الذى يقدر قيمة هذه الرؤية ، فى المكان وفى الزمان ، تكون أكثر فائدة وأكثر موضوعية ، من وجهة النظر الجغرافية .
بمعنى أن رؤية جغرافية يتبعها رأى جغرافى يعبر عن قيمة هذه الرؤية فى المكان والزمان ، تكون أتم وأنفع من رؤية جغرافية متجردة تماما ، من هذا
الرأى الجغرافى .

وما من شك ، فى أن الرأي الجغرافى ، الذى يقول شيئا مهما وقاطعا ، عن قيمة الرؤية الجغرافية . يعرف جيدا ، ماذا وكيف ومتى يقول هذا الحكم ، وهو يقدر قيمة هذه الرؤية الجغرافية ، لحساب الانسان . وقل أن الهدف الجغرافى ، قد تطور تطورا مناسبا ، يناسب هذه الاضافة الجيدة ، التى يتقدم بها ، أو التى يسفر عنها هذا الرأي الجغرافى . وهذا معناه ، أن الرأي الجغرافى الذى لا يبدأ من فراغ ، بل هو يبتنى على صواب الرؤية الجغرافية ، كان لا ينتهى أبدا ، أو كان لا يتأتى ، من غير غاية منشودة . وتجاوب هذه الضاية المقصودة جغرافيا ، الهدف الجغرافى ، وصلب جوهره المعاصر .

ومن غير الاستغراق العميق فى جوهر المنطق الجغرافى الموضوعى المعاصر ، أو فى كنه الفلسفات الفكرية الجغرافية المعاصرة ، التى وجهت

وتوجه البصيرة الى التفويم الجغرافى ، وأنبتته وتنبت نباتا حسنا لحساب الرأى الجغرافى وإضافته المفيدة عن الرؤية الجغرافية المعنية ، ينبغى أن تشير الى حقيقة هامة ، عن هذا التوجه الجغرافى المعاصر الحميد . وتجسد هذه الحقيقة معنى التحول من الاعتماد الجغرافى على البصر فى المعاينة فقط ، الى الاعتماد على البصر فى هذه المعاينة ، وعلى البصيرة فى ابداء الرأى ، والحكم على هذه المعاينة الجغرافية ، فى المكان والزمان .

وتأتى هذا التحول حقيقة ، عندما استشعر الاجتهاد الجغرافى العلمى وهو يتناول التعامل . بين الانسان والأرض ، من أجل جنى ثمرات استخدام الأرض ، وترسيخ حضور الانسان وتأمين تعايشه ، وتقوية قبضته ، فى المكان والزمان ، التفاوت الكبير فى مستويات هذا التعامل ، وفى نتائجه . وكان هذا التفاوت فى مستويات التعامل فى المكان من عصر الى عصر آخر ، من أهم الدواعى التى كانت تستوجب وقفة التأمل وحساب الجدوى ، التى يسفر عنها التقويم الجغرافى . وسواء توجه هذا التقويم الجغرافى ، الى حساب أبعاد هذا التفاوت ، أو توجه الى تقويم مستويات هذا التفاوت ، وصولا الى جوهره الحقيقى ، فإنه قد أحسن توجيه هذا التقويم الجغرافى . ولقد استوجب حسن توجيهه التقويم الجغرافى ، توجيهه عناية الباحث الجغرافى ، الى حصر وبيان المسئول الحقيقى عن مثل هذا التفاوت ، ومبلغ اختلاف مستوياته ، فى المكان والزمان .

وأرجع على سبيل المثال - الى توجهات الاجتهاد الجغرافى العلمى . الذى يخرج الى الميدان ، أو الى الحقل ، لانجاز العمل الجغرافى . وأعم أنه يطل بالعين الجغرافية الواعية ، على استخدامات الانسان للأرض ، ثم يطل بالبصيرة الجغرافية عليها ، لكر يقوم ويحكم على :

• (أ) مهارات وخبرات الانسان ، فى صحة العمل والوسيلة ، التى تسعفه فى طلب انتاج الموارد المتاحة ، على أى شكل ، وفى أى وضع .

(ب) مهارات وخبرات الانسان ، فى صحة العمل والوسيلة ، التى تسعفه فى طلب السكن والحضور فى ربوع الريف ، أو فى ربوع الحضر .

(ج) مهارات وخبرات الانسان ، فى صحة العمل والوسيلة ، التى تسعفه فى طلب الخدمات أو فى توفير المرافق وكل الميسرات ، التى تؤمن حركة الحياة .

وكان حتما على هذه العين الجغرافية الواعية ، وهي ترقب ذلك كله ، أن تكون مدققة بالفعل ، ولا ينبغي أن تتوقف عند حد الاكتفاء بالرؤية الجغرافية . بل كان من الضروري أن تكون البصيرة الجغرافية التي تعلن عن الرأي الجغرافي ، واصدار الحكم الجغرافي عن هذه الاستخدامات . وقل أن طلب هذا الحكم على هذه الاستخدامات ، وهي تلبي مطالب الانسان في المكان والزمان ، هو الذي استوجب التقويم الجغرافي ، حتى يتسنى تقويم هذه الاستخدامات ومستوياتها تقويما جغرافيا كاشفا ، لمبلغ التفاوت بين هذه المستويات . ومن خلال هذا التقويم الجغرافي الذي يعتمد على كفاءة البصيرة الجغرافية ، يعرف الاجتهاد الجغرافي ، كيف يميز بين الاستخدام الجائر ، والاستخدام الرديء ، والاستخدام التقليدي الجامد ، والاستخدام الجيد المتطور . بل قل أن هذا التقويم الجغرافي ، كان في وسعه ما يلي :

(أ) أن يرشد البحث الجغرافي عن حقيقة وأبعاد التفاوت في مستويات التعامل بين الانسان والأرض ، حتى يحسب كفاءة هذا التعامل على كل المستويات .

(ب) أن يسدد الرأي الجغرافي الكاشف ، عن سلبيات وإيجابيات التعامل بين الانسان والأرض ، على كافة المستويات المتفاوتة .

التقويم والعمل الجغرافي التطبيقي :

يخرج التقويم الجغرافي خير ما في جعبة البصيرة الجغرافية المتفتحة . وهو في الاعتقاد الاجتهاد الجغرافي المعاصر ، خير ما يرشد الرأي الجغرافي لكي يضيف شيئا مهما الى نتائج البحث الجغرافي ، أو لكي يبتني نتيجة مفيدة ومناسبة ، على حسن معاينة الرؤية الجغرافية ، في المكان والزمان . وقل أن الاجتهاد الجغرافي المعاصر ، قد اتخذ من التقويم الجغرافي ، وسيلة عمل جغرافي ، انطلق بموجبها أو خلق بها في آفاق التجديد والتجويد . ويجاوب هذا التقويم الجغرافي الهدف الجغرافي ، في أبعاده الجديدة المتطورة ، وهو يلبي حاجة العصر ، والمتغيرات التي لا تسكت في نفس المكان ، من عصر الى عصر آخر .

وفي نفس الوقت الذي يأخذ فيه هذا الفكر الجغرافي ، بمنطق وفلسفة وتوجيهات التقويم الجغرافي ، ويضعه أمانة غالية في عنق الاجتهاد الجغرافي .

يتأتى التحول الحقيقي عن فلسفة الفكر الجغرافي الحديث ، والاقبال المتفتح على فلسفة الفكر الجغرافي المعاصر . ولم يهمل هذا الاجتهاد الجغرافي المعاصر أبداً ، ولم يتخاذل في أمر من أمور العناية ، بقضية انجاز البحث ، من خلال التقويم الجغرافي ، وتسجيل الرأي الجغرافي . وأصبحت عناية الباحث الجغرافي بالظاهرة الجغرافية المعنية ، أو بالموضوع الجغرافي ، عناية أكثر عمقا واتساعا . وسواء كانت الدراسة الجغرافية ، طبيعة تتعلق بخواص ومواصفات الأرض ، أو كانت الدراسة الجغرافية ، بشرية تتعلق بالانسان وحركة الحياة والسيادة على الأرض ، فانها لا تجد مبررا واحداً ، لكي تتوقف عند حد التوزيع ، والتعليل ، والربط ، فقط . بل قل انها أصبحت ملتزمة بتجاوز هذا الحد ، حتى لا ينتهى البحث الجغرافي ، دون العناية بالتقويم الجغرافي . ومن ثم يكون ابداء الرأي الجغرافي ، هو بمثابة الحكم الجغرافي المعلن صراحة ، لحساب الانسان .

ولا يبتنى التقويم الجغرافي ، بما فى ذلك تقويم التعامل بين الانسان والأرض ، وتقويم مستويات هذا التعامل أو الاستخدام ، على غير أساس . ولا يمكن أن يبدأ من فراغ . بل هو تقويم جغرافي ، يستوجب معرفة جغرافية متخصصة ، بالأرض لكي يبتنى عليها ، تقويم خواصها وضوابطها ، وحساب استعداداتها للضبط وللانضباط ، فى وقت واحد . كما هو تقويم جغرافي ، يستوجب معرفة جغرافية متخصصة ، بالانسان وحركة الحياة . لكي يبتنى عليها تقويم أدواته ووسائله الحضارية المادية والمعنوية وضوابطه وحساب استعداداته للضبط وللانضباط فى وقت واحد .

وينبغى أن تمضى عملية التقويم الجغرافي الى آخر المدى ، لكي تحسب حسابات الجدوى للعلاقات السوية ، من خلال الضبط والانضباط المتبادل ، التى تنشأ من أجل التعامل بين الانسان والأرض . كما يجب أن يعتنى التقويم بتوجهات هذا التعامل والاستخدامات ، وأن يحسب حساب مستوياته ، حتى يتكشف بناء على هذا الحساب ، أو على هذا التقويم الجغرافي ،
الرأى الجغرافي المعلن عن :

(أ) طبيعة العلاقة التى يترتب عليها الاستخدام ، أو التى يفرض عليها هذا التعامل ، على صعيد الأرض ، فى المساحة المعنية .

(ب) قوة وفاعلية الضبط والانضباط المتبادل بين الانسان والأرض ، وهو من وراء مستويات التعامل أو الاستخدام ، على صعيد الأرض فى المساحة المعنية .

(ج) مستويات الاستخدام أو التعامل ومحصلته ، وامكانيات التغيير ،
استجابة لدواعي التغيير أو للمتغيرات الطبيعية أو للمتغيرات البشرية ، على
صعيد الأرض ، في المساحة المعنية .

وتجاوز حدود التوزيع والتعليل والربط ، تجاوزا حقيقيا ، يلزم
الاجتهاد الجغرافي المعاصر بالتقويم الجغرافي ، لحساب الهدف الجغرافي ومصاحبة
الانسان في هذا الهدف ، هو الذي يجسد أهم معنى من معاني التجديد
والتجويد ، في انجاز البحث الجغرافي (١٨) . وتوجيه هذا التقويم الجغرافي ،
التوجه الحميد الى الرأي الجغرافي ، لكي يعلن عنه لحساب الانسان وحركة
الحياة في ربوع الأرض ، معناه أن يوضع الهدف الجغرافي بحذاقيه ، في
الوضع الأنسب ، الذي ينفع الناس ، أو الذي تنتفع به حركة الحياة ،
اجتماعيا ، واقتصاديا ، وحضاريا ، وسياسيا ، في المكان والزمان .

وتصدي علم الجغرافية للرؤية الجغرافية وتجسيدها ، استجابة لطلب
المعرفة الجغرافية ، على صعيد الأرض في المساحة المعنية ، يمثل شيئا مهما
بالقطع ، ولا يجوز اهماله أو التفريط فيه ، أو التنصل منه أبدا . ولكن
تصدي علم الجغرافية لبدء الرأي الجغرافي تعليقا على ما تعبر عنه ، أو تنبئ
به هذه الرؤية الجغرافية وحساب جدواها في المكان والزمان ، واستجابة
لطلب الانتفاع التطبيقي بالمعرفة الجغرافية ، يمثل شيئا أكثر أهمية . بل
قل أن هذا هو التوجه الحميد الذي يتحقق بموجبه الانتفاع التطبيقي ،
ولا ينبغى التفريط فيه ، أولا ينبغى اهماله والتقصير فيه .

وليس أجدى من التقويم الجغرافي ، وهو يوجه الاجتهاد الجغرافي
المعاصر ، في الواجهة العملية العلمية التطبيقية . ويضع هذا التوجه
التطبيقي ، على عاتق علم الجغرافية ، مسئوليات الانجاز العلمي التطبيقي ،
على صعيد الأرض ، في المساحة المعنية . وبناء على هذا الانجاز الجغرافي
التطبيقي ، يتسنى انتفاع الانسان وحركة الحياة ، انتفاعا حقيقيا ، بثمرات
البحث الجغرافي ، في المكان والزمان . وقل أن هذا التوجه الجغرافي السديد ،
الى البحث الميداني التطبيقي ، هو عين ما يعبر عن هذا التحول ، أو الخروج
من جمود النظرية ، الى مرونة التطبيق ، على مستوى العمل الجغرافي
التطبيقي .

(١٨) الشامي ، صلاح الدين : التقويم الجغرافي ، الطلاقة التجديد والتجويد في العمل
الجغرافي - مجلة كلية الآداب - جامعة صنعاء - سنة ١٩٨٢ .

وبموجب هذه العناية الجغرافية المعاصرة بالتقويم الجغرافى ، يتطابق الاجتهاد الجغرافى الى هذا الميدان الجديد ، أو الى هذا الوضع التطبيقي . ويلتزم هذا الاجتهاد الجغرافى المعاصر عندئذ ، بأن يوظف انجازات هذا العمل الجغرافى التطبيقي ، الذى يخدم أهداف التقويم الجغرافى ، توظيفا مناسباً ، فى دعم قدرات الانسان ، وفى ترشيد مهاراته ووسائله ، وهو يتعامل مع الأرض . ويقبل الاجتهاد الجغرافى على توفير هذا الدعم الجغرافى الى الانسان ، على صعيد الأرض ، فى المساحة المعنية ، تطلعا وتأيدا لوضع التعامل والاستخدام ، فى المستوى الأفضل .

ويتبنى على ذلك استعداد الخبراء فى العمل الجغرافى التطبيقي ، استعدادا كاملا وحصيفا ، يطوع نتائج التقويم الجغرافى ، على صعيد المساحة المعنية . ويرشد هذا الاستعداد عمليات التعامل مع الأرض ، والانتفاع بها ، فى كل شكل من أشكال الانتفاع الأفضل ، الذى ترنو اليه عمليات التنمية . بل قل أن العمل أو الانجاز الجغرافى التطبيقي ، الذى يجيد هذا التقويم الجغرافى ، حتى يدلى ويسجل الراى الجغرافى الأفضل ، هو الذى يخدم ويبصر عمليات التنمية . وهل تبتغى عمليات التنمية فى كل صورها ، شيئا أهم من تحسين مستويات التعامل وترشيد استخدام الوسيلة فى هذا التعامل ، وصولا الى الاستخدام الأفضل فى المكان والزمان ؟

من خلال عين جغرافية مبصرة واعية ، وهى تطالع الرؤية الجغرافية ، فى المكان والزمان ، تألقت انجازات علم الجغرافية الحديثة . وخرجت الرحلة الجغرافية المتخصصة ، من أجل البحث الى حقل الدراسة الميدانية . وكانت تطل على المساحة المعنية ، وتعاين الرؤية الجغرافية . وكان الاجتهاد الجغرافى يعتنى بها ، ويستغرق فى تأمل عناصرها ومكوناتها ، على صعيد الأرض ، فى المساحة المعنية . ومن ثم تأتى من خلال التوزيع والتعليل والربط ، اعداد ، أو انجاز البحث الجغرافى .

ومن خلال بصرية جغرافية متبورة وأكثر وعيا ، وهى تقوم الرؤية الجغرافية ، فى المكان والزمان ، تفوقت انجازات علم الجغرافية المعاصرة . وتخرج الرحلة الجغرافية المتخصصة ، من أجل البحث ، الى حقل الدراسة الميدانية . وتطل هذه الرحلة ، على المساحة المعنية ، وتعاين الرؤية الجغرافية ، لحساب العمل التطبيقي . ويعتنى الاجتهاد الجغرافى تماما بالرؤية الجغرافية ، ويجرى التقويم الجغرافى المناسب ، وصولا الى الراى الجغرافى عنها ، لحساب الانسان وحركة الحياة . ومن ثم يتأتى من خلال التوزيع والتعليل والربط تجسيد الرؤية الجغرافية ، فى المساحة المعنية ، ثم يتأتى

من خلال التقويم الجغرافى اعداد أو انجاز رأى الجغرافى السديد لحساب
البحث الجغرافى التطبيقى الأنسب (١٩) ، على صعيد المساحة المعنية .

* * *

العمل الجغرافى التطبيقى فى خدمة التنمية الشاملة :

يتوجه الاجتهاد الجغرافى الى انجاز هذا العمل الجغرافى التطبيقى ،
على النحو الذى تمليه أو توجهه ، فلسفات الفكر الجغرافى المعاصر ، لحساب
الهدف الجغرافى الجديد . ويصبح فى وسع الجغرافى المعاصر ، أن يطوع
نتائج البحث والدراسات التى يسفر عنها العمل الجغرافى التطبيقى ،
لكى يعلن عن رأى الجغرافى ، ويضع الهدف الجغرافى ويكرسه لخدمة عمليات
التنمية . ولقد ابتنى هذا التوجه الجغرافى على أساس رأى الجغرافى السليم
الذى يعترض على تجاهل التخطيط القاعدة أو الخلفية التى ينبغى أن تبنى
عليها عملية التنمية ، وهى فى أحسن حكمة على صعيد المساحة المعنية .
وفى أتم شمول ونمو متوازن ومتواز ومتزامن . وتمثل هذه الاعتراضات
الجغرافية فى :

أولا - اعتراض جغرافى شديد ، على وضع خطط التنمية ، وهى
تحتوى المشاريع الانمائية ، دون عناية أو اهتمام حقيقى ، بحسن تقويم
المهارات والقدرات والاستعدادات والوسائل ، التى يتحمل بموجبها الانسان
مسئوليته الفاعلة ، وعلى أحسن مستوى ، عند التنفيذ . وصحيح أن نجاح
هذا التنفيذ ، هو لحساب الانسان ، ولكن الصحيح أن هذا النجاح يصنعه
اجتهاد الانسان ، من خلال الاستعداد المعنوى للتغيير ، ومن خلال استجابة
المهارات والوسائل المادية ، لأداء مناسب يتحقق بموجبه هذا التغيير .

ثانيا - اعتراض جغرافى شديد ، على وضع خطط التنمية ،
وهى تحتوى المشاريع الانمائية ، دون عناية ، أو اهتمام حقيقى ، بالهبة
وحسن الاختيار والترسيخ الجيد والتوطين ، فى المكان الجغرافى الأنسب .
وصحيح أن التنفيذ يتأتى على صعيد المكان . ولكن الصحيح أيضا أن حسن
اختيار المساحة المعنية ، وحسن الترسيخ والتوطين فى هذا المكان الجغرافى
الأنسب ، هو عنصر من أهم عناصر الهبة ، التى تؤكد أقصى درجات النجاح
فى الانجاز التطبيقى ، وتأمين عمليات النمو ، واتجاهاته الى ما هو أفضل ،
لحساب الانسان وحركة الحياة .

ثالثا - اعتراض جغرافى شديد ، على وضع خطط التنمية ، وهى
تحتوى المشاريع الانمائية ، دون عناية ، أو اهتمام حقيقى ، بأهم موجبات
التوازن والتوازى ، والتزامن ، بين معدلات النمو ، فى كافة القطاعات
المتداخلة ، فى توليفة منسقة وسليمة ، لحساب حركة الحياة ، فى المكان
والزمان . ولا نجاح فعل فى عمليات التنمية ، من غير هذا التنسيق البديع ،
الذى يحافظ على التوازن والتوازى والتزامن بين قطاع الانتاج ، وقطاع
الخدمات ، وقطاع السكن ، وغيرها من القطاعات التى تهم حضور الانسان
وانتعاش حركة الحياة . وصحيح أن تنمية قطاع معين يحقق النمو ، ولكن
الصحيح أن الجمع بين النمو فى قطاع ، وعدم النمو فى قطاعات أخرى .
فى المكان والزمان ، يسفر عن عدم التجانس . ويتحمل النمو دائما عواقب
عدم التجانس الوخيمة ، وتتخطى مسيرة التغيير الى ما هو أفضل .

وتأسيسا على معطيات الاعتراض الأول ، كان الاجتهاد الجغرافى
المعاصر ، شديد العناية والاهتمام بحسن دراسة الواقع البشرى ، من قبيل
العناية بالانسان ، اجتماعيا ، وديموجرافيا ، واقتصاديا ، وحضاريا ،
وسياسيا . ويوظف الباحث ، التقويم الجغرافى توظيفا ذكيا ، لكى ينلمس
أحوال الانسان واستعداداته ، ولكى يستمع الى صوت النداء فى طلب
التغيير ، ولكى يستشعر مبلغ الاستجابة الحقيقية لدواعى التغيير . كما توظف
الدراسة الجغرافية فى العمل الميدانى ، التقويم الجغرافى ، لكى يحسب حساب
المهارات أو القدرات المتاحة بالفعل ، التى يمكن أن تطاوع الاستجابة لدواعى
التغيير ، أو التى توفر الاقبال الفورى ، على الأداء والتنفيذ العمل ، لحساب
التغيير الى ما هو أفضل . وأضيف الى ذلك كله ، توظيف التقويم الجغرافى ،
توظيفا جيدا ، لقياس حجم قوة العمل وحساب مستوى الكفاءة فى الأداء
وتأمين حسن توزيع العمالة توزيعا متوازنا ، حسب حاجة قطاعات التنمية
الشاملة . وهذا الانجاز الذى يتصدى له أو يتولى أمره الاجتهاد الجغرافى
المعاصر ، هو عين ما يعنى حسن توفير ، وحسن ابداء الراى الجغرافى السديد ،
عن الواقع البشرى ، فى المساحة المعنية .

وفضلا عن ذلك كله يكون فى وسع الاجتهاد الجغرافى المعاصر ،
أن يبدى الراى الجغرافى ، الذى يسهم اسهاما مفيدا ، فى التجهيز المادى
للتغيير ، واعداد الانسان الاعداد الأنسب ، لتكريس استعداداته ، لصناعة
هذا التغيير ، اقتصاديا ، واجتماعيا ، وحضاريا . كما يتأتى هذا الاسهام
الجغرافى ، لكى يهيىء الأوضاع البشرية ، بصفة عامة ، للانتفاع بهذا التغيير ،
الذى تسفر عنه عمليات التنمية . وقل أن هذا الراى الجغرافى الذى يبتنى

على حسن التقويم الجغرافى ، يكون فى وسعه أن يعتنى بالانسان فى المساحة المعنية ، عناية تسقط حواجز الغربة بينه ، وهو مطالب بالآداء لحساب التغيير ، وانجاز المشاريع الانمائية ، أو وهو مطالب بالانتفاع بثمرات هذا التغيير ، ومحصلة عمليات التنمية من ناحية ، وبين الحطة ومحتواها من المشاريع ، أو من الأهداف والطموحات التنموية من ناحية أخرى . ومعرفة فريق المخططين عن الواقع البشرى من خلال الرؤية الجغرافية ، والرأى الجغرافى ، ترشده وبصره ، وكأنه يقرأ كتابا مفتوحا عن الانسان ، الذى من أجله تكون ثمرات التغيير والانجازات التنموية ، وعلى سواعده وحسن أدائه يكون الانجاز والنجاح الفعلى للانجازات التنموية .

وتأسيسا على معطيات الاعتراض الثانى ، كان الاجتهاد الجغرافى المعاصر شديد العناية والاهتمام بحسن اختيار المكان ، الذى يحتوى المساحة المعنية الأنسب . وما من شك فى أن حسن الاختيار ، فى هذا المجال ، يضع المشاريع الانمائية ، فى الوضع الصحيح ، ويرسخها الترسيع المحبوك فى ربوع هذه المساحة المعنية الأنسب . ولم يجد الاجتهاد الجغرافى المعاصر ، أفضل من توظيف المهارة الجغرافية المكتسبة ، التى تمرست فى صياغة التقسيمات الاقليمية ، لكى تعثر على الاطار المحدد ، الذى يحتوى المساحة المعنية . ويدلل هذا التوجه الجغرافى المعاصر ، على مهارة فى الربط بين التقسيم الاقليمى ، وهو من صميم الهدف الجغرافى ، فى جانب ، وحسن اختيار الاقليم التنموى الأنسب ، وهو من صميم الهدف التنموى فى جانب آخر .

ولقد تطلع الاجتهاد الجغرافى المعاصر بالفعل ، الى البحث عن الاقليم التخطيطى . ويراعى فى اختيار هذا الاقليم التخطيطى ، وهو الوعاء الأنسب لعمليات التنمية ، أن يتحقق على صعيد الأرض فى مساحته المعنية ، التفرد الجغرافى الطبيعى ، والتفرد الجغرافى البشرى . وتكشف للاجتهاد الجغرافى وجاهة الحقيقة الجغرافية ، التى تجعل الاقليم الجغرافى ، هو بعينه الاقليم التخطيطى الأنسب ، لاحتواء مشاريع الحطة التنموية . وقل ليس أفضل من الشبكة ، التى تتوفر على صعيد المساحة المعنية فى الاقليم التخطيطى ، لكى يتسنى ترسيخ المشاريع الانمائية ، فى اطار هذه الشبكة ، فى المكان والزمان .

ويعلن الاجتهاد الجغرافى المعاصر الاعلان الواثق عن قيمة الاقليم التخطيطى ، وعن التخطيط الاقليمى . وقل أنه يصور فى وضوح ، الرأى الجغرافى الصريح عن المساحة المعنية ، فى الاقليم التخطيطى ، وكيف تنهض لوضع التنموية الأنسب ، لخواص وطبيعة الأرض من ناحية ، والأنسب

لأوضاع وأحوال الناس وامكانياتهم لمباشرة عمليات التنمية ، وحسن الانتفاع بها من ناحية أخرى . وعلى صعيد الدولة ، وهي التي تتألف من مجموعة من الأقاليم التخطيطية ، تتم وتحقق الخطة التنموية القومية ، من حسن التوفيق وصياغة التجانس والانسجام ، بين مجموعة الخطط الاقليمية . وينال عندئذ كل اقليم تخطيطي ما هو أهل له ، من المشاريع الانمائية ، وعلى النحو الذي يحقق أكبر وأحسن قدر من النمو المتوازي والمتوازن والمتزامن ، بين اتجاهات ومعدلات النمو ، على صعيد الدولة .

وتأسيسا على معطيات الاعتراض الثالث ، كان الاجتهاد الجغرافي المعاصر شديد العناية والاهتمام بمضمون الخطة التنموية ، على صعيد الاقليم التخطيطي . وازضافة الى العناية بأن تكون المشاريع الانمائية في الخطة ، هي الأنسب لحواص الاقليم الطبيعية ، ولأوضاعه وامكانياته البشرية ، يعتنى الاجتهاد الجغرافي المعاصر ، بشمول الخطة التنموية . وهذا معناه ، أن توفر الخطة لكل قطاع من القطاعات التي تلبي احتياجات حركة الحياة في الاقليم التخطيطي ، ما يستحقه من المشاريع الانمائية . ولا يجوز اهمال حق النمو في قطاع ، لحساب قطاع آخر ، أو حرمان قطاع من النمو ، واباحة وتوفير حق النمو في قطاع آخر .

وفي اطار الشمول الذي يغطي النمو في كل القطاعات ، يتبين الجغرافي أن لا شيء يبشر بنجاح عملية التنمية في الاقليم التخطيطي ، أهم من وضع الخطة التنموية التي تكفل القدر الأمثل من ، التوازي والتوازن والتزامن ، الذي يحافظ على وينسق بين معدلات النمو في كل القطاعات . وقل أن الشمول التنموي المتوازي والمتوازن والمتزامن ، هو الذي يجنب عملية التنمية عواقب الحلل وعدم التنسيق . كما يحمي عملية التنمية الشاملة ، من خطيئة الجمع بين النمو في قطاع ، وعدم النمو في قطاع آخر ، أو بين التغيير وعدم التغيير ، أو بين التجديد والتحديث ، وعدم التجديد والتقليد ، على صعيد واحد ، في الاقليم التخطيطي .

وفي الاعتقاد الجغرافي المعاصر ، أن مثل هذا الجمع بين المتناقضات ، في عملية التنمية على صعيد الاقليم التخطيطي ، خطر يهدد فيه جمود التقليد . مرونة التجديد . وقل أن الجمود وعدم النمو في قطاع ، يعرقل النمو ، أو يربك النمو في القطاعات الأخرى . وفي الاعتقاد الجغرافي أيضا ، أن حركة التغيير الى الأفضل ، في قطاع من خلال التنمية ، تستوجب وتؤدي الى توالي التغيير ، وأن أخطر الخطر على النمو ، يكون عندما تفقد الخطة التنموية ،

المتدرة على ضمان الحد الأنسب ، اتوالى أو لانسباب حركة التغيير ، لكي يشمل كل شيء ، لحساب حركة الحياة ، على صعيد الاقليم التخطيطى . كما يستوجب توالى اتسباب هذا التغيير والتنمية الشاملة ، الحد الأنسب أيضا ، من التوازن والتوازى والتزامن ، بين كل عمليات النمو المخططة ، على جميع أصعدة الاقاليم التخطيطية ، فى ربوع الدولة . ولا محل أبدا لمباشرة النمو فى اقليم تخطيطى لأى سبب أو مبرر ، وإهمال النمو أو تأجيله فى اقليم تخطيطى آخر .

نسكذا يقدم الاجتهاد الجغرافى المعاصر على هذا الاعتراض ، ويوفر فى نفس الوقت البديل الأنسب ، لأن الاعتراض وحده ليس يكفى . ومن أجل انجاز المهمة الجغرافية فى اطار هذا البديل ، يكون الاقدام الجغرافى على العمل البناء . ويفضى هذا العمل الى الأداء الجغرافى ، الذى يحدد الحصص الجغرافية المناسبة ، فى مجال الاعداد والتجهيز لعملية التنمية . ويتمثل الأداء الجغرافى المناسب ، فى تحديد جيد للاقليم التخطيطى ، أو فى تحديد جيد شامل لمجموعة الاقاليم التخطيطية ، على صعيد الدولة . كما يتمثل هذا الأداء أيضا فى المسح الجغرافى الشامل ، على صعيد كل اقليم من الاقاليم التخطيطية .

وفى اطار المسئولية الجغرافية عن تحديد الاقليم التخطيطى ، على صعيد الدولة ، يتحمل الاجتهاد الجغرافى المعاصر مسئولية العمل الجغرافى العملى الميدانى . ويخرج الباحث الجغرافى المدرب الى الحقل أو الى الميدان ، فى رحلات عمل ميدانية متخصصة ، مع أعضاء الفريق المعاين . ويتولى هذا الفريق مسئولية ، كل ما يستوجب العمل الجغرافى التطبيقي ، فى الميدان ، حتى ينسنى اجراء هذا التقسيم الاقليمى ، وتحديد مجموعة الاقاليم التخطيطية ويتلمس مع هذا التقسيم الاقليمى التخطيطى ، قنوات الاتصال المنفتحة ، التى تربط بين الاقاليم التخطيطية ، فى وحدة تكامل تخطيطى شامل ومنسق ، على صعيد الدولة .

ولا يكاد يفرع الاجتهاد الجغرافى المعاصر ، من مهمة التقسيم الاقليمى التخطيطى ، حتى تبدأ مرحلة جادة أخرى ، من مراحل العمل الجغرافى التطبيقى . ويكون المطلوب فى هذه المرحلة ، خروج الفريق الجغرافى الى الميدان على صعيد المساحة المعنية فى الاقليم التخطيطى ، لاجراء المسح الجغرافى . ويكون هذا المسح الجغرافى شاملا ، من أجل تعميق المعرفة الجغرافية ، فى ربوع الاقاليم التخطيطية ، على الوجهين الطبيعى والبشرى . ولا يعود فريق هذا العمل الجغرافى الميدانى من الميدان ، الا بعد أن تنتهى

هذه المهمة ، وتمتلاً الجعبة الجغرافية ، حتى يمكن الوصول الى الرأى الجغرافى .
السديد .

ويتوجه الفريق الجغرافى أولاً الى تمحيص الرؤية الجغرافية للواقع
الطبيعى ، على صعيد المساحة المعنية فى الاقليم التخطيطى . ويشمل هذا
التمحيص دراسة الأرض وخواصها الطبيعية ، وتقصى حقيقة العناصر التى
تتشترك فى صياغة الواقع الجغرافى الطبيعى . ويتصدى هذا التمهيع بمهارة
لتقويم جغرافى شامل يغطى الواقع الطبيعى ، ويحسب حساب كل شىء
متداخلاً فى صيغة هذا الواقع . ويفضى هذا التقويم الجغرافى الى جمع
البيانات ووضوح الرؤية التى يبتنى عليها الرأى الجغرافى . ويحكى هذا
الرأى الجغرافى ، عن مبلغ استعداد الأرض على صعيد المساحة المعنية ،
وفى اطار الواقع الطبيعى السائد ، للضبط وللانضباط . كما يحكى هذا
الرأى الجغرافى ويحدث عن مبلغ استعداد الأرض فى هذه المساحة المعنية ،
للاستجابة المناسبة . لوسائل الانسان الحضارية ، وهو يطوعها ، ويبدأ
فيها مشوار التنمية ، ويحدد فى أنحائها ، مسار التنفيذ الرشيد للمشاريع
الانمائية .

ويتوجه الفريق الجغرافى ثانياً ، الى تمحيص الرؤية الجغرافية للواقع
البشرى ، على صعيد المساحة المعنية ، فى الاقليم التخطيطى . ويشمل هذا
التمحيص الجغرافى ، دراسة الناس وحضوتهم فى المكان ، فى اطار حركة
الحياة ، وأوضاعها وأحوالها ، اجتماعياً ، وديموجرافياً ، وحضارياً ،
واقتصادياً . ويتصدى هذا التمهيع بمهارة ، لتقويم جغرافى شامل ،
يغطى الواقع البشرى ، فى اطار حركة الحياة ، ويحسب حساب كل شىء .
متداخلاً فى صيغة هذا الواقع ، ويفضى هذا التقويم الجغرافى الى جمع البيانات
ووضوح الرؤية التى يبتنى عليها الرأى الجغرافى . ويحكى هذا الرأى
الجغرافى ، عن مبلغ استعداد الناس ، على صعيد المساحة المعنية ، وفى اطار
الواقع البشرى السائد ، للضبط والانضباط . كما يحكى هذا الرأى
الجغرافى ويحدث فى مبالغ استعداد الناس للتغيير ، وعن حماسة الاقدام على
آداء ما ينبغى أن يتأتى من عمل ، حتى يتسنى له تطويع الأرض ، او حتى
يبدأ فى ربوعها مشوار التنمية ، ويسدد المسار التنفيذى الأنسب الى
ما هو أفضل ، فى الاقليم التخطيطى .

ولن ندخل فى زحمة التفاصيل الكثيرة ، عن الكيفية يتحقق بموجبها
نجاح أو توفيق الخبرة الجغرافية فى آداء وانجاز هذه المهام الجوهرية ، وهى

تجهز أو وهي تجهز تجهيزا حقيقيا ومناسبا ، لكي توضح الخطة ومشاريعها التنموية على بصيرة ، ولكي يتأتى التنفيذ والانجاز التنموى على بيئة • ويوفر الرأى الجغرافى هذه البصيرة ، وهذه البيئة ، فلا يضل وضع الخطة أو التنفيذ أبدا • ومن خلال المهارة الجغرافية ، فى التقويم الجغرافى ، وفى التقسيم الإقليمى ، وفى التحليل والتركيب ، يسفر هذا التجهيز الجغرافى عن :

(أ) تحديد أنسب للإقليم التخطيطى ، ومجموعة الأقاليم التخطيطية على صعيد الدولة ، حتى يتسنى حصر المساحة المعنية المثل ، التى يتوفر فى ربوعها التجانس الجغرافى الطبيعى والبشرى • وتصبح هذه المساحة المعنية بالوعاء الأنسب ، وهو يحتوى ويشهد تنفيذ المشاريع الانمائية •

(ب) انجاز العمل الجغرافى الميدانى التطبيقى ، وجمع حصاد هذا العمل فى ربوع الإقليم التخطيطى وتزويد فرق المخططين بالنتائج ، حتى يتسنى وضع المشاريع الانمائية ، فى اطار الخطة الشاملة ، وعلى مستوى أحسن حبكة فى المكان ، وأحسن سياق تنفيذى فى الزمان ، وفى أفضل وضع شمولى يعتنى بالتوازى والتوازن والتزامن فى مجالات النمو •

ويتأهل الاجتهاد الجغرافى المعاصر ، تأهila مناسباً ، وهو يكتسب الخبرة فى حسن أداء المسح الجغرافى على صعيد المساحة المعنية ، فى الإقليم التخطيطى • وقل أنه مع التحول العظيم ، من مفاهيم واهتمامات عالم الجغرافية الحديثة ، الى مفاهيم واهتمامات الجغرافية المعاصرة ، أفلح الاجتهاد الجغرافى ، فى تطوير الرحلة الجغرافية الى الميدان • وقل أن هذه الرحلة الجغرافية المتخصصة فى القيادة وفى الهدف ، أصبحت رحلة الفريق المتكامل ، لحساب المسح الجغرافى الطبيعى والبشرى (٢٠) • وتكامل الفريق معناه ، تفرغ المتخصص الجغرافى لأداء المسح الجغرافى على الوجه الطبيعى ، وعلى الوجه البشرى • ومعناه أيضا اشتراك أعضاء الفريق (٢١) ، فى صياغة الرأى الجغرافى ، فى نهاية الأمر •

وبعد انجاز المسح الجغرافى ، واعداد الرأى الجغرافى ، ينبغى تقديمه فى شكل توصية يلتزم بها فريق المخططين ، لوضع المشاريع الانمائية •

(٢٠) الشامى ، صلاح الدين : الرحلة ، عين الجغرافية المبصرة فى الدراسة الميدانية - الاسكندرية سنة ١٩٨٣ •

(٢١) يضم الفريق صفوف من المتخصصين فى العلوم الطبيعية وفى العلوم الانسانية -تتوكل اليهم تكليفات معينة فى اطار الدراسة الميدانية •

فى إطار الخطة ، على بصيرة • بل قل ينبغى أن يشترك الحبير الجغرافى فى فريق المخططين • ويكون فى وسع هذا الشريك الجغرافى ، أن يبصر ، وأن يرشد انجاز الشبكة ، التى تسفر عن وضع الخطة الأنسب ، وهى تجاوب مفهوم الواقع الجغرافى ، على صعيد المساحة المعنية ، فى الاقليم التخطيطى •

ومهما يكن من أمر ، فإن توجه علم الجغرافية ، استجابة لمنطق وفلسفات الفكر الجغرافى المعاصر ، توجهها حريصا على تقويم الظاهرة الجغرافية المعنية ، فى المكان والزمان ، قد ألهم العناية الجغرافية العلمية ، بالعمل التطبيقى • وأفضت هذه العناية ، الى نتائج مفيدة ، لأن هذا التقويم الجغرافى كان دائما لحساب الانسان • بل قل أنه لا يسقط مصلحة الانسان ، وهو يحيا ويتعايش مع الواقع الجغرافى فى ربوع الأرض ، من حسابة أبدا • وهل يمكن أن يحيا الانسان فى غربة مع الواقع الجغرافى فى المكان ؟ وهل يمكن أن يتحقق التعايش دون غربة مع الواقع الجغرافى فى المكان والزمان • من غير التقويم الجغرافى ، وحساب الجدوى وانجاز الوضوح الجغرافى الذى يقطع دابر هذه الغربة ؟ •

ولقد أتاح التقويم الجغرافى - على كل حال - الفرصة ، لكى يتحمل الاجتهاد الجغرافى ازالة حواجز الغربة بين الانسان والأرض ، وترسيخ السيادة على صعيد الأرض • ومن ثم أمسك الاجتهاد الجغرافى بزمام التجويد والتجديد فى الانجاز الجغرافى ، حتى يوفر كل ما من شأنه أن ينفع الناس ويؤمن مصلحتهم فى حسن التعايش فى إطار الواقع الجغرافى فى ربوع الأرض • وقل أن مثل هذه النتائج الجغرافية هى التى تجسد ثمرات كل اتجاه من اتجاهات التجديد والتجويد ، وينتهى اليها التقويم الجغرافى ، لحساب الانسان ، فى المكان والزمان • وهى التى تقوى القبضة الانسانية فى مواجهة الأرض وتطويع الطبيعة ، وتشد أزر حركة الحياة ، فى ربوع الأرض بصفة عامة •

وتصبح الجغرافية المعاصرة ، وهى التى فى وسعها أن تضع المعرفة الجغرافية وأن تكرر النتائج الجغرافية التطبيقية ، فى صف واحد مع مهارات الانسان ، حتى يتزود بالدعم والقوة عندما يصارع ، ولا يسكت أبدا • من تحسين أحواله وترسيخ سيادته ، فى المكان والزمان ، عم عمل تطبيقى • ولم يعد فى وسع علم الجغرافية المعاصرة ، وهى تؤدى هذه المهام التطبيقية ، لحساب الهدف الجغرافى ، الذى يوضع بالكامل فى خدمة

حركة الحياة ، أن يترك شاردة أو واردة عن الظاهرة الجغرافية الطبيعية أو البشرية ، دون وضعها في بؤرة العناية الجغرافية ، والاهتمام بتقويمها لحساب الانسان . ومن هنا يأتي التجديد الذي يؤدي الى التجويد . ولا تجديد من غير تجويد ، ولا تجويد من غير تجديد ، في حقل العمل الجغرافي . العمل التطبيقي .

ويبقى أن نشير الى أن علم الجغرافية في الصيغة الجديدة ، أو في التوجهات المعاصرة ، أو في الاستجابة الموفقة لمنطق وفلسفات الفكر الجغرافي المعاصر ، يعرف طريقه الآن ، الى موجبات التجديد وإضافة الجديد . كما يعرف أيضا ، كيف يكون التجويد إضافة ثرية ، وهي تنضم الى ذلك التجديد الجغرافي . وقل أنه يعرف جيدا ، كيفية الوصول الى صلب الهدف الجغرافي ، وكيفية تكريس هذا الهدف الجغرافي ، تكريسا مناسبا ، لحساب حركة الحياة ، في المكان والزمان . وهذا معناه أن علم الجغرافية المعاصرة ، يمتلك في الوقت الحاضر مهارات علمية وعملية ، في تطويع الهدف الجغرافي تطويعا تطبيقيا ، حتى يتحقق انتفاع حركة الحياة ، بالرأى الجغرافي السديد ، في المكان والزمان ، اجتماعيا ، وحضاريا ، واقتصاديا ، وسياسيا .

وصحيح أن علم الجغرافية المعاصرة ، ينجح في إنهاء مهمة علم الجغرافية الحديثة ، ويحتل مكانها ، وتتألق مكانته العلمية العملية التطبيقية في صعبة العلوم المتطورة . وصحيح أيضا ، أن الاجتهاد الجغرافي المعاصر ، يوفر للجغرافية المعاصرة ، وتتوفر له معها ، كل دواعي وموجبات هذا التألق العامي التطبيقي ، في خدمة الهدف الجغرافي ، وتطويفه لحساب حركة الحياة . في المكان والزمان . ولكن الصحيح بعد ذلك كله هو أن هذا الاجتهاد الجغرافي ، يضع الجغرافية المعاصرة ، بحسن نية أحيانا ، وبسوء نية أحيانا أخرى ، في مواجهة الأزمة ، ولو أهملت هذه الأزمة ، أو لو لم نتداركها حتى تبطل مفعولها الرديء ، لكانت هي العاصفة العاتية ، التي يمكن أن تعصف بعلم الجغرافية المعاصرة ، شكلا وموضوعا .

الفصل السابع

الجغرافية المعاصرة ومواجهة الأزمة

تمهيد

- أزمة التحول دون نضج الى الجغرافية المعاصرة .
- أزمة اعادة النظر في بنية الجغرافية المعاصرة .
- أزمة انسلاخ بعض الاهتمامات من صلب البنية العلمية الجغرافية .

الفصل السابع

الجغرافية المعاصرة مواجهة الأزمة

نجاح علم الجغرافية المعاصرة ، بعد أن تحلت أفكاره وفلسفته الابداعية بالتجديد والتجويد ، وحلت محل أفكار وفلسفة علم الجغرافية الحديثة ، كان نجاحا حقيقيا يتوج الاجتهاد الجغرافى المعاصر . بل قل أنه هو النجاح فى الأداء ، وفى العمل ، وفى الانجاز الجغرافى ، الذى لا يستحق الشك أو التشكيك . وكان هذا النجاح العلمى ، وهو محسوب بعناية شديدة فى مجالات العمل الجغرافى ، ثمرة الانجاز الجاد لحساب الاجتهاد الجغرافى الممتاز . ويتألق هذا النجاح علميا وعمليا ، وهو يجاوب حاجة العصر ومتغيراته ، من كل نوع ، وعلى كل وجه ، من العمل الجغرافى التطبيقى ، فى المكان والزمان .

هكذا يفلح الاجتهاد الجغرافى كثيرا فى تطوير الهدف الجغرافى ، تطويرا مناسباً حسب حاجة العصر من العمل الجغرافى . كما يفلح الاجتهاد الجغرافى أيضا ، فى المحافظة على وضع علم الجغرافية المعاصرة ، فى مكانه المناسب ، وهو علم يبنى يعنى بالعلاقة الحميمة بين العلوم الطبيعية فى جانب ، والعلوم الانسانية فى جانب آخر . بل قل ان أفضل ما يتروج هذا النجاح ، هو اقدم الاجتهاد الجغرافى الحضيف على تطوير الهدف الجغرافى تطويعاً موفقاً ، يبلغ الغاية ويستخلص النتائج ، حتى يخدم حركة الحياة ، ويقوى قبضة الحضور البشرى ويشد أزر تعايشه فى ربوع الأرض ، على صعيد أى مساحة معنية ، فى هذا العصر . ويزداد هذا التطويع البديع تألقاً وانتصاراً لحساب الانسان فى الأرض ، والاجتهاد الجغرافى المعاصر ، يتصدى بخبرة ومهارة ورأى جغرافى سديد ، لانجاز العمل الجغرافى التطبيقى ، فى الميدان .

ويستحق علم الجغرافية المعاصرة ، الثناء ، وهو يتألق بهدفه وأدائه الرشيد ، فى كل مجال من مجالات التجديد ، وإضافة الجديد . ويستحق علم الجغرافية المعاصرة الاطراء والتقدير ، وهو يزهر بانجازاته البديعة ، فى كل مجال من مجالات الاهتمام والعناية بالتحسين والتجويد . كما يستحق الاجتهاد الجغرافى المعاصر النشيط ، كل الثناء والاطراء والتقدير ،

وهو يقدم دعوة مفتوحة ومتنورة ، تعلن عن الاستعداد الفوري الصريح ، لوضع أو لتكريس الخبرة الجغرافية التطبيقية ، فى تقويم التحديات الطبيعية والبشرية وحسن بيان قوة فعلها ، حتى تعرف حركة الحياة كيف تباشر اعداد قوة فعل بشرى حضارى مناسب ، فى مواجهة هذه التحديات والتصدى لابطال مفعولها . وقل أنه اجتهد جغرفى حصيف ، وهو يوظف التقويم الجغرافى فى حسن ابداء الراى الجغرافى ، تعقيبا على الرؤية الجغرافية ، حتى يتقدم به ويوصى ويرشد الأداء والتنفيذ والعمل والاستخدام الأفضل ، فى اطار العلاقة ، بين الانسان والأرض ، وتوجهات السيادة ودعم الانتصارات التنموية ، فى المكان والزمان .

هذا ، ويبقى بعد أن نقدر جيدا ابعاد هذا النجاح والتألق فى الأداء ، وأن نرف ونكيل له المدح والثناء والاطراء ، وقفة صدق مع علم الجغرافية المعاصرة ، وهو يواجه الموقف الصعب . وفى هذه الوقفة ، يجب أن نعرف جيدا كيف يواجه التفكير الجغرافى المعاصر الأزمة ، وأن نتبين ابعاد هذه الأزمة وعواقبها المرتقبة . ومراجعة الأزمة أو توالى الأزمات ، التى تواجه التفكير الجغرافى المعاصر ، لا يعنى أبدا أن علم الجغرافية يعانى من خلل فى البنية العلمية وتركيبها الهيكلى . كما لا يعنى أبدا أن علم الجغرافية المعاصرة ، يتخبط أو يتردد فى الاتجاه الى الهدف الجغرافى . بل ولا ينبغى أن تفضى هذه المواجهة ، الى حملة من الشك أو من التشكيك فى نجاح مهمة علم الجغرافية المعاصرة . كما لا يجب أن تتخذ هذه المواجهة بين الفكر الجغرافى المعاصر فى جانب ، والأزمات التى تتفجر وتواجهه فى جانب آخر ، دليلا أو علامة أو ذريعة ، على أن منطق وفلسفة الفكر الجغرافى المعاصر ، لم تبلغ بعد حد التضجج الأنسب ، من أجل ترسيخ أنسب لعلم الجغرافية المعاصرة ، أو لم تبلغ بعد حد الوضوح الأنسب ، من أجل صياغة أرسخ للهدف الجغرافى الجديد .

ويستحق الأمر - على كل حال - وقفة متأنية ، ونظرة صادقة ، وتمعن حصيف ، لكى نتبين هذه الأزمة ، أو الأزمات . وينبغى أن نضع الأيدى على جوهر هذا التازم ، وكيف يعترض الطريق الذى تمضى فيه مسيرة التفكير الجغرافى المعاصر . كما ينبغى أن نتبين أيضا ، كيف يؤثر ذلك الوضع على علم الجغرافية المعاصرة ، وهى التى تبتنى على فلسفة الفكر الجغرافى المعاصر . وقد يدعو الأمر أحيانا الى إثارة السؤال الذى يسأل عن حقيقة هذه الأزمة ، أو عن ماهية هذه الأزمة ، أو عن مبلغ التخوف منها فى الوقت الحاضر .

ومن خلال الوقفة المتأنية ، يمكن أن نتبين كيف تؤثر هذه المواجهة ،

على معطيات وانجازات علم الجغرافية المعاصرة . وقد تلوى هذه الازمة أحيانا دواع الاجتهاد الجغرافى المعاصر ، وهو يتلمس هذه المعطيات أو وهو يتوجه الى صلب الهدف الجغرافى الجديد . وهذا معناه أن هناك بالفعل أزمة وأزمات، ولكنها أزمات تخص العلماء الذين يعتمدون تفجيرها ، بقصد أو من غير قصد، ومواجهة علم الجغرافية بهذا التفجر . بل قل أنها أزمة فهم ومفاهيم العلماء تجاه الهدف الجغرافى ، وليست أزمة نابعة من صميم علم الجغرافية ، أو من توجهاته المحددة نحو الهدف الجغرافى المعاصر .

وتتمثل هذه الأزمات ، وهى تواجه مسيرة التفكير الجغرافى المعاصر ، وتعرض سبل توجهات علم الجغرافية الذى يجاوب فلسفات هذا التفكير الجغرافى فى :

أولا - أزمة التحول دون نضج الى الجغرافية المعاصرة :

يبدو أن الوصول الى نقطة التحول ، التى كان لابد أن يبدأ عندها الانتقال من منطق وفلسفة الفكر الجغرافى الحديث والتفريط فيه ، الى منطق وفلسفة الفكر الجغرافى المعاصر والأخذ به ، كان وصولا باغت الاجتهاد الجغرافى . وربما لم يستوعب بعض الجغرافيين هذه المباشرة استيعابا سريعا ومباشرا . وربما تسببت هذه المباشرة أيضا ، بل قل ربما أشاعت فى محيط بعض الجغرافيين شيئا من التخبط . وقل أنه لا الفكر الجغرافى الحديث ، انسحب بسرعة وانتظام ، وأنهى مهمته ، لكى يحل الفكر الجغرافى المعاصر محله . كما لم يكن فى وسع الفكر الجغرافى المعاصر أن يتفرد فى وضعه الحيوى ، وهو يعلن عن مولد الجغرافية المعاصرة ، فى ثوب علمى عملى تطبيقى جديد .

ولقد أوقع هذا التخبط ، الذى صاحب هذه البدايات المبكرة ، بعض الجغرافيين ، فى خطيئة التشبث بالجغرافية الحديثة . وربما أعرض بعض الجغرافيين بالفعل عن الجغرافية المعاصرة ، من غير قدرة على استيعاب التغيير أحيانا ، أو من غير معرفة حقيقية بالتوجه الفلسفى للفكر الجغرافى المعاصر أحيانا أخرى . بل قل أنهم بدلا من أن يجتهد الواحد منهم ، ويسأل عن دواعى هذا التحول ، ويحسب حساب الجدوى له ، لكى تكون الاستجابة أو لا تكون ، عن اقتناع حقيقى ، أعرض من شاء أن يعرض أحيانا ، واعترض من أراد أن يعترض على هذا التحول الجغرافى أحيانا أخرى . ولم يفتن من أعرض أو اعترض الى أن مصيره الى احباط وتخبط ، أو الى ضياع وتخلف .

وجوهر الازمة التى يفتعلها ، مثل هذا الاجتهاد الجغرافى ، الذى يحجم

عن استيعاب الفكر الجغرافي المعاصر ، ولا يقتنع بفلسفته ، يترتب على تعايش غير حميد بين ، الجغرافية الحديثة والجغرافية المعاصرة . وهذا هو عين ما يدعو الى التخطي . ويركن الاجتهاد الجغرافي ، الذي يصطنع هذه الأزمة ، الى شيء حقيقي من الجمود . ومرجع هذا الجمود - على كل حال - يرجع الى تحلي هذا الاجتهاد الجغرافي الجامد ، بأساليب الفكر الجغرافي التقليدي . ويبدو هذا الاجتهاد الجغرافي الجامد ، وهو يعرض بالنواجد على الجغرافية الحديثة وفكرها العتيق البالي ، الذي ينبغي أن تغرب شمسهُ . كما يبدو أيضا ، وكأنه يتشبث بالتقليد ، لأنه يتهرب أصلا من التجديد ، ثم يعترض ويرفض الجديد . وقل ربما لا يكون في وسع مثل هذا الاجتهاد الجغرافي التقليدي ، الذي يتحلل بالجمود ، أن يستوعب ، أو أن يساير التجديد . ومن لا حيلة له أو من لا مهرب يحتمي فيه ، لا يملك الا الاعراض عن التجديد . وقد لا يسكت هذا الاجتهاد الجغرافي الجامد ، وهو يتهرب من الجديد ، عن التشكيك في دواعي هذا التجديد ، الذي يستنكره ، أو يستهجنه .

وهذا معناه - كما قلنا - أنها أزمة الاجتهاد الجغرافي الجامد ، الذي يستغرق في الجمود ، حتى يتخلف بالفعل عن ركب التجديد . وقد يبحث عن أساليب الطعن المباشر وغير المباشر ، في جدوى هذا التجديد الجغرافي ، باعتباره بدعة لا لزوم لها . ومعناه أيضا ، أن هذه الأزمة ، لا تنبع من صائب ، أو من جوهر المفاهيم المتطورة ، وهي التي ترسخها وتبني أصولها وقواعدها ، على فلسفات الفكر الجغرافي المعاصر المتفتحة . ومن ثم قل ، أن هذه أزمة مفروضة وتلقى بظلمها السخيف على الجغرافية المعاصرة . ولا يفجز هذه الأزمة ، غير جمود الاجتهاد الجغرافي التقليدي الجامد ، بل قل - بكل الثقة - أنها أزمة ثقة بالنفس مفتعلة ، وهي تطعن في جندوى الجغرافية المعاصرة ، وفي جدوى التجديد والتجويد ، من غير قصص متعمد في معظم الأحيان .

وصحيح أنه ليس في وسع هذه الأزمة ، ومن ورائها الاجتهاد الجغرافي الجامد ، أن تصيب الجغرافية المعاصرة بانتكاسة فمسل ، يشل التوجه الى الهدف الجغرافي الجديد ، أو يطعن في دواعي التجديد والتجويد الجغرافي . ولكن الصحيح أن أقصى ما في وسع هذا الجمود والاعتراض ، هو أن يوقع البحوث الجغرافية ، في عواقب التخطي ، أو أن يعرقل مسيرة التفكير الجغرافي ، ويحبط اقباله المتفتح على التطور ، وتطوير الهدف الجغرافي المتجدد ، وتطويعه لحساب الانسان وحركة الحياة ، في المكان والزمان .

والدعوة مفتوحة ، أو معلنة بالحاح شديد ، لفض الاشتباك بين بقية
باقية من أشلاء ، الفكر الجغرافى الحديث فى جانب يركن الى الجمود ، وينبغى
أن تحتجب ، وأن يقلع عنها الاجتهاد الجغرافى ، لأنها لا تجاوب حاجة العصر
من ناحية ، ومفاهيم واهتمامات وتوجهات الفكر الجغرافى المعاصر ، الذى
يتفجر بالحيوية ، وينبغى أن ينتعش ، لأنه يجاوب حاجة العصر ، ولا يجوز
التفريط فيه ، من ناحية أخرى ، ولا يعنى فض الاشتباك شيئا أهم من انتهاء
الازدواج الفكرى ، الذى يبقى على التوازي من غير مبرر ، بين فكر جغرافى
تقليدى جامد ، وفكر جغرافى تطبيقى متطور .

وحسن مواجهة هذه الأزمة ، واحتواء ما يمكن أن تسفر عنه من
مضاعفات وعواقب غير مقبولة علميا ، يستوجب البحث عن كيفية انتهاء ،
أو انسحاب الجغرافية الحديثة من الميدان . كما يستوجب الانتصار للجغرافية
المعاصرة ، ودعم هيمنتها على صعيد العمل الجغرافى العلمى التطبيقى . ووجب
هذا الانسحاب ، أو انتهاء العمل بفلسفة الفكر الجغرافى الحديث ، قد يكون
صعبا ، على من لم يستوعب دواعى التجديد ، وليس ذى وسعة أن يمارس
أساليب التجديد والتجويد . ومع ذلك فلا يجب أن تكف عن مواجهة هذا
الجمود ، ورفض البحوث الجغرافية ، لحساب الهدف الجغرافى ، الذى كان قد
اننى أساسا ، على مفاهيم ومنطق وفلسفة الفكر الجغرافى الحديث . ورفض
مثل هذه البحوث رفضا قاطعا ، لأنها تركز الى شئ ملحوظ من التخلف
العلمى ، لا يعنى غير الانتصار بشكل غير مباشر ، للجغرافية المعاصرة . كما
ينبغى أن ندعم فى المقابل البحوث الجغرافية المجددة ، على النحو الذى يبتنى
على مفاهيم ومنطق وفلسفة الفكر الجغرافى المعاصر ، أو على النحو الذى يحقق
الهدف الجغرافى فى جوهره وشكله وتطبيقاته التطبيقية الجديدة .

وليس أهم - فى البداية - من انتهاء بعض حالات التردد ، أو بعض
أوضاع التخبط ، حتى يتجنب الاجتهاد الجغرافى الخلط والتداخل المخل ،
بين تriage الفكر الجغرافى الحديث وجموده النظرى ، وتوجهات الفكر الجغرافى
المعاصر ومرونتها التطبيقية المتنورة . وهل لا يفتمل مثل ذلك الخلط أو
التداخل أزمة حتى لو تأتى من غير قصد ؟ وهل لا تؤثر مواجهة هذه الأزمة ،
تأثيرا سيئا على حسن الأداء الجغرافى ، وهو الذى ينبغى أن تتفسرغ له
الجغرافية المعاصرة ؟ وهل لا يسفر هذا الوضع الغريب الى حالة من التفسخ ،
حيث يكون الجدل العقيم ، وتكون المصارعة بين القديم وهو غارق فى التقليد
فى جانب ، والجديد وهو حريص على التجديد فى جانب آخر ؟

ومطلوب - على كل حال - قليل من الوعي ، الذى ينبغى أن يفتح ، ومطلوب أيضا قليل من الجهد ، الذى ينبغى أن يبذل ، حتى يتسنى اخراج الاجتهاد الجغرافى الجامد من جموده ، الذى يفتعل هذه الازمة ، أو حتى يتسنى انقاذ هذا الاجتهاد الجغرافى الجامد ، من حبال التقليد . ولا شيء غير هذا الوعي الجغرافى فى وسعه ، أن يرشد الاجتهاد الجغرافى الجامد ، ثم ينتشله من الجمود ، الذى يحرمه من حسن استيعاب مفاهيم وفلسفة الفكر الجغرافى المعاصر . وقل أن هذا الوعي الجغرافى ، هو الذى فى وسعه أن يبت فى الاجتهاد الجغرافى الجامد ، روح الايمان بدواعى الأخذ بمنطق التجديد والتجويد ، فى الأداء الجغرافى التطبيقي ، وفى اعلان الراى الجغرافى ، أو فى اصدار القرار الجغرافى التطبيقي المناسب .

ولا شيء مفيد ، يشد أزر علم الجغرافية المعاصرة ويتحمس لها ، ويدافع عنها ، غير الاجتهاد الجغرافى الذى يستوعب مفاهيم وفلسفة الفكر الجغرافى المعاصر . ولا شيء مفيد أيضا ، يستبعد علم الجغرافية الحديثة من الميدان ، ويصرف الحماس عنها ، ويحرمها من أولئك الذين يدافعون بالباطل عنها ، أهم من إعادة النظر فى سبيل تربية الكوادر العلمية ، التى يوكل إليها بالتخصص ، أمر العمل والاجتهاد الجغرافى . وقد يستوجب هذا الأمر أيضا إعادة النظر فى المقررات الدراسية العلمية ، فى شكلها الاصولى ، أو فى شكلها التجريبي . ومن ثم يكون الحذف أحيانا الذى يضع حدا لدراسة مقررات استنفدت أغراضها . ويكون التعديل الذى يضع لمسات التجديد والتجويد لدراسة مقررات لم تستنفذ أغراضها أحيانا أخرى ، وتكون الاضافة التى تحض على التجديد وتزيينه وتضيف مقررات جديدة مناسبة ، ويتسنى بموجبها ترسيخ الانجاز الجغرافى ، لحساب الهدف الجغرافى التطبيقي الجديد .

وأضف الى دواعى الحذف والاقلاع عن القديم البالى ، والتعديل والاقبال على التجويد ، والاضافة والتزود بالجديد ، الحاجة الى وضع برامج تجاوب وضع علم الجغرافية المعاصرة ، وهو علم على تطبيقي . وتخصص هذه البرامج لتدريب الاجتهاد الجغرافى ، على ممارسة العمل الجغرافى التطبيقي العملى فى الميدان ، على صعيد المساحة المعنية : كما ينبغى تعويد هذه الكوادر الجغرافية العلمية ، على الخروج فى رحلة العمل الجغرافى التطبيقي ، وكأنها فى دراستها التطبيقية فى الميدان ، أو فى الحقل ، على صعيد المساحة المعنية ، تسعى الى دخول المعمل أو المختبر ، الذى تجرى فيه الدراسة الجغرافية العملية التجريبية .

هذا ، ويتبغى أن يتحمل الاشراف العلمى المتخصص ، على الرسائل العلمية لطلاب الدراسات العليا ، على مستوى الماجستير والدكتوراه ، مسئوليته بشكل جاد ومؤثر فى هذا المجال . ويتعلق أمل الخروج من هذه الازمة ، باطراف هذه المسئولية ، التى لا ينبغى التهاون فيها ، أو التهرب منها أبدا . وعلى عاتق هذا الاشراف العلمى المسئول ، تقع مسئولية متابعة الكيفية ، التى يتأتى بموجبها انجاز البحث الجغرافى انجازا مناسبيا لحساب الهدف الجغرافى الجديد . كما ينبغى أن يحض الاشراف العلمى دائما ، على تجاوز حدود الانجاز ، فى اطار التوزيع والتعليل والربط والتوجيه بمهارة الى حسن تقويم الظاهرة الجغرافية المعنية ، أو الموضوع الجغرافى ، تقويما جغرافيا مناسبيا ، تبنتى عليه نتائج البحث ، وابداء الراى الجغرافى التطبيقى السديد .

ويتعين على المشرف العلمى الذى يوكل اليه أمر الاشراف العلمى ، أن يتعقب عمل الباحث الجغرافى ، وأن يؤمن حسن التوجه والعناية واكتساب المهارة ، فى حساب الجدوى الجغرافية . ويجب أن يستشعر الباحث قيمة هذا الحساب ، وهو الذى يجاوب حاجة الانسان ، ويخدم مصلحته اجتماعيا واقتصاديا ، فى المكان والزمان . ومن غير تخوف على شخصية الباحث الجغرافى ، والتشكيك فى قدرته ، على الانجاز والاضافة ، التى تحسب له أو عليه ، ينبغى أن يتابع الاشراف العلمى حسن أداء الباحث الجغرافى باهتمام . كما ينبغى أن يتعقب عنايته بالموضوع مرتين ، الأولى وهو يعتنى بالرؤية الجغرافية التى يجسدها التوزيع والتعليل والربط ، والثانية وهو يعتنى بالراى الجغرافى الذى لا يسفر عنه غير حسن تقويم هذه الرؤية الجغرافية ، لحساب الهدف الجغرافى الذى لا يسفر عنه غير حسن تقويم هذه الرؤية الجغرافية ، لحساب الهدف الجغرافى الجديد . ومن خلال هذه العناية بالرؤية الجغرافية وبالراى الجغرافى ، تتلأع نتائج البحث الجغرافى ، الذى يمكن تطويعه وتوظيفه فى خدمة حركة الحياة . ومن ثم تكسب الجغرافية المعاصرة أنصارا ، وتضمن بهم انتصارا على صعيد العمل الجغرافى التطبيقى الرشيد .

ثانيا. - ازمة اعادة النظر فى بنية الجغرافية المعاصرة :

فى اطار التركيب الهيكلى لبنية علم الجغرافية الحديثة ، جاء التقسيم العلمى الوظيفى ، تأسيسا على اهتمامات الفكر الجغرافى على المدى الطويل ، بالأرض ، وبالانسان ، وبالتعامل أو بالتفاعل الحياتى ، بين الانسان والأرض . ولقد اتفق الرواد من علماء الجغرافية ، فى القرن التاسع عشر

الميلادى ، على أن تتألف بنية علم الجغرافية ، من قسمين رئيسيين هما الجغرافية الطبيعية والجغرافية البشرية . وامتلك راتزل زمام الريادة فى الجغرافية البشرية ، وامتلك همبولت زمام الريادة فى الجغرافية الطبيعية . واقتترنت عمومية التخصص فى علم الجغرافية ، بخصوصية التخصص فى الجغرافية الطبيعية أحيانا ، أو بخصوصية التخصص فى الجغرافية البشرية أحيانا أخرى .

ويوكل هذا التقسيم العلمى التخصصى الجغرافى الوظيفى ، الى التخصص فى الجغرافية الطبيعية قضية العناية بدراسة الأرض . وتشتمل هذه القضية الاهتمام والعناية بمتابعة الظواهر الجغرافية الطبيعية . كما يحملها هذا التقسيم أيضا ، مسئولية الاهتمام الجغرافى ، بالصورة أو بالوضع الذى يكون عليه الواقع الجغرافى جملة وتفصيلا ، فى المكان والزمان ، وقل أن الجغرافية الطبيعية ، فى اطار دراسة ومعالجة وتناول ومعاينة ، المنظور الجغرافى الطبيعى أصبحت تخصصا جغرافيا بحثا ومستقلا . وتحتوى الجغرافية الطبيعية ، فروعاً جغرافية ، تخصص فى متابعة تفاصيل جغرافية طبيعية ، تتمثل فى مكونات المنظور الجغرافى الطبيعى .

ويوكل هذا التقسيم العلمى التخصصى الجغرافى الوظيفى ، الى التخصص فى الجغرافية البشرية قضية العناية بدراسة الانسان وحضوره على الأرض وتعامله معها . وتشتمل هذه القضية على الاهتمام والعناية بمتابعة الظواهر الجغرافية البشرية ، على صعيد الأرض . كما يحملها هذا التقسيم أيضا ، مسئولية الاهتمام الجغرافى ، بالصورة ، أو بالوضع الذى يبدو فيه الواقع البشرى بكل أبعاده ، جملة وتفصيلا ، فى المكان والزمان ، وقل أن الجغرافية البشرية ، فى اطار دراسة ومعالجة وتناول ومعاينة المنظور الجغرافى البشرى ، أصبحت تخصصا جغرافيا بحثا ومستقلا . وتحتوى الجغرافية البشرية ، فروعاً جغرافية ، تخصص فى متابعة تفاصيل جغرافية بشرية كثيرة ، تتمثل فى مكونات المنظور الجغرافى البشرى .

وبات هذا التقسيم العلمى الجغرافى التخصصى الوظيفى ، متعارفاً عليه ، ومعولاً به ، اعتباراً من النصف الأخير من القرن التاسع عشر . وقل أنه يكسب اعتراف الجغرافيين وثقتهم فى جدواه ، والتزامهم به . وقل أيضاً أن التخصص الجغرافى البحث أو الدقيق قد تأسس أو ابتنى على هذا التقسيم العلمى الوظيفى فعلاً وعملاً . ومن الجغرافيين ، ذلك الفريق الذى يستهويه التخصص فى الجغرافية الطبيعية ، والتماهى فى تخصيص دقيق يعنى بأدق

التفاصيل في كل عنصر من عناصرها . ومن الجغرافيين أيضا ، ذلك الفريق الذى يستهويه التخصص فى الجغرافية البشرية ، ثم التمدد فى تخصص دقيق ، يعتنى بأدق التفاصيل فى كل عنصر من عناصرها . ويجمع بين هذين الفريقين ، فى صف واحد ، الانتماء الى عمومية التخصص الجغرافى العلمى العام .

ومن خلال التقسيم العلمى الجغرافى الوظيفى التخصصى ، جاء الالتزام فى اطار عمومية التخصص الجغرافى ، وضع الجغرافية الطبيعية على وجه ، ووضع الجغرافية البشرية على الوجه الآخر . وبهذين الوجهين ، تكون عمومية التخصص فى علم الجغرافية ، وبدون أى من هذين الوجهين تفتقد هذه العمومية فى علم الجغرافية المتخصص . ومن ثم كانت الصلة التى تربط أو التى تجمع ولا ينبغي أن تنتهك أبدا ، بين التخصص الجغرافى الطبيعى ، والتخصص الجغرافى البشرى . ويصبح هذا التخصصان ، على هذين الوجهين الطبيعى والبشرى ، وهما يرسخان أصول الوحدة الشاملة فى البنية الجغرافية العلمية العمومية . ويتم هذان التخصصان بعضهما ، ورسخان القيمة العلمية الكلية لعمومية المفاهيم الجغرافية ، كما أراد الفكر الجغرافى الحديث لها ، أن تكون وأن تعمل فى اطار التخصص العام ، لحساب الهدف الجغرافى .

وفى اطار الانتماء الجغرافى العمومى ، كان من شأن الاجتهاد الجغرافى ان يعلن أولا وقبل كل شئ عن تخصصه الجغرافى . ثم يختار هذا الاجتهاد الجغرافى بعد تثبيت مقومات انتمائه الجغرافى العمومى ، أحد الوجهين الطبيعى أو البشرى ، مجالا للتخصص الدقيق . وبموجب هذا الاختيار ، يتخصص الجغرافى تخصصا دقيقا ، فى معالجة أو فى دراسة موضوعات جغرافية طبيعية وفروعها الدقيقة . وبموجب هذا الاختيار أيضا ، يتخصص الجغرافى الآخر ، فى معالجة أو فى تناول ودراسة موضوعات جغرافية بشرية ، وفروعها الدقيقة . وعلى كل وجه من وجهى الاختيار التخصصى ، كان ويظل الاجتهاد الجغرافى المتخصص فى الجغرافية الطبيعية وفروعها المتعددة ، والمتخصص فى الجغرافية البشرية وفروعها المتعددة ، حريصا على الانتماء الأصل للجغرافية . بل قل يحرص كل واحد منهما ، على الوقوف ، فى الصف الواحد ، الذى يضم كل الصفوة من الجغرافيين . وهذا معناه حسن العناية والمهارة فى التنسيق والمحافظة على أقصى درجة من التوازن الحميد ، بين انتمائين هما ، الانتماء الى عمومية التخصص الجغرافى العام ، والانتماء الى خصوصية التخصص الجغرافى الخاص .

ويكون الحرص على الوقوف في الصف الجغرافي الواحد ، والانتماء العام الى الصفوة الجغرافية بالضرورة حرصا حقيقيا ومؤكدا ، وينبغي أن يسبغه الحرص على الاعلان الصريح عن التخصص الجغرافي العلمى الدقيق .
بمعنى أن المتخصص الجغرافي يكون جغرافيا أولا وقبل كل شيء ، ثم هو يكون جغرافيا متخصصا بعد ذلك . ولا تعارض أبدا . بين انتماء الى التخصص الجغرافي العام بمفهومه الشامل ، وانتماء الى التخصص الجغرافي الدقيق ، الطبيعى أو البشرى ، بحكم التقسيم العامى الجغرافى المعمول به أو المتفق عليه . وبمعنى أن الاعلان عن التخصص الجغرافى الطبيعى ، أو التخصص الجغرافى البشرى ، يكون اعلانا لا يجوز الطعن فيه ، ولكنه فى نفس الوقت ، لا يستوجب أبدا انكار أو استنكار الاعلان عن الانتماء أصلا ، الى التخصص الجغرافى العام . بل قل أنه لا وجه أبدا للاعتراض على الانتماء العمومى ، والوقوف فى صف واحد يجمع كل الجغرافيين فى جانب ، والانتماء الخصوصى والوقوف فى صف خاص ، يجمع كل فريق متخصص من الجغرافيين ، فى جانب آخر .

ومن يحدثه تخصصه الجغرافى الدقيق ، ويستغرق فيه أو يتماهى ، ولا أقول يتعصب له ، يجد فى رحاب هذا التخصص الجغرافى الدقيق شيئا مهما ، يستحق أن يعتنى به أو يحافظ عليه ، وأن يعنى اعتزازه ، بالانتماء الى الصفوة الجغرافية . ولكن من يحدثه تخصصه الجغرافى الدقيق ، ويستغرق فيه ، ويأخذ بمنطق التعصب الشديد له ، ينزلق الى حضيض الاستعلاء متعمدا ، حتى يقع فى الخطأ ، أو حتى يتردى فى حبال هذه الخطيئة العلمية ، فى حق الانتماء الجغرافى العام . ذلك أنه يتشبث بمكانه فى الصف الجغرافى المتخصص ويعرض متعمدا عن مكانه الأصل ، فى إطار الصف الجغرافى العام الواحد ، الذى يجمع ويضم كسل الجغرافيين من غير تمييز بين تخصصاتهم الجغرافية الخاصة .

وينال هذا الغائب متعمدا عن وحدة الصف الجغرافى العام ما يستحقه من لوم وتقريع . وقل يصبح فى نظر الصفوة الجغرافية مرتدا أو متمردا ، لأنه يخرج خروجاً شاذاً ، عن القاعدة التى يبتنى عليها الاخاء ، فى تقسيم الجغرافية الى القسمين الكبيرين ، الطبيعى والبشرى . وقل أن هذا الخروج المتطرد ، هو الذى يضع علم الجغرافية المعاصرة فى الأزمة ، التى تحمل فى أحشائها منطق الاعتراض ، على التركيب الهيكلى لبنيتها العلمية .

وينبغي أن ننظر الى هذا الخروج المتعمد عن الصف الجغرافى الواحد ،

تنظرة الاعتراض والمعارضة . ذلك أن هذا الخروج المتمرد ، هو الطعن المباشر
على مصداقية القاعدة العامة ، التي استوجبت التقسيم الجغرافى العلمى ،
وتفرض على هذا الجغرافى المتخصص دراسة الأرض وهى وطن الإنسان
ودراسة الإنسان وهو يعيش فى ربوع الأرض . وما يتأتى أو ما يتأسس
مخالفا لهذه القاعدة ، يجب أن يسترعى الانتباه . وقد نستنكره ، ونسأل
الاعتراض الحقيقى على دواعى هذا الخروج ، لأنه - كما قلنا - لا قيمة لدراسة
الأرض جغرافيا ، فى حال غياب حضور الإنسان عن صعيدها ، ولا محصل
أولا يستحق حضور الإنسان ودراسته العناية الجغرافية ، من غير حضور على
الأرض التى يحيا فى رحابها .

هذا ، ومع التحول الهادئ ، من الجغرافية التى كانت تجاوب فلسفة
الفكر الجغرافى الحديث ، ولا تخرج عن توجيهاته ، الى الجغرافية التى أصبحت
وهى تجاوب فلسفة الفكر الجغرافى المعاصر ، لم يتنكر علم الجغرافية أبدا ،
أو لم يعترض على التقسيم العلمى الجغرافى المعمول به ، على الوجهين ، الطبيعى
والبشرى . كما لم تعترض الجغرافية المعاصرة أبدا ، على وضع الجغرافية
الطبيعية ، فى الوضع التخصصى ، على وجه خاص ، ووضع الجغرافية
البشرية ، فى الوضع التخصصى ، على وجه خاص آخر . بل قل تحافظ
الجغرافية المعاصرة على وضعها ، على هذين الوجهين ، ولا تجد فى صلب هذا
التركيب مبررا واحدا ، يستوجب الاعتراض على هذا التقسيم . بل وليس
فى نية التفكير الجغرافى المعاصر فلسفة تدعو الى ، أو تحمل وتحفز الاجتهاد
الجغرافى المعاصر ، على البحث عن تقسيم جغرافى علمى تخصصى آخر .

ومن ثم ندرك جيدا ، كيف ورث الفكر الجغرافى المعاصر هذا التقسيم
الجغرافى التخصصى ، الذى ما زال حريصا ، على أن يميز بالفعل ، بين شق
التخصص الجغرافى الطبيعى فى جانب ، وشق التخصص الجغرافى البشرى
فى جانب آخر ، عن الفكر الجغرافى الحديث . وما زال الفكر الجغرافى المعاصر
حريصا على هذا الميراث ، فلا هو يستنكره ، أو ولا هو على استعداد للتفريط
فيه . بل قل أنه ليس على استعداد للبحث عن التقسيم البديل ، ولا يكاد
يقبل أى طعن ينال منه أو يرفضه . وهذا معناه بصراحة ، أن يبقى التركيب
الهيكلى لبنية علم الجغرافية المعاصرة ، على ما كان عليه من قبل . ومعناه
أيضا أن يبقى هذا التقسيم الوظيفى التخصصى المعمول به مناسبا وصالحا ،
ولا محل للتغيير أو للاقلاص عن الممارسة الجغرافية المتخصصة بناء على هذا
التقسيم الجغرافى التخصصى .

وهناك أصوات خافتة تردد باستنكار هذا التقسيم الجغرافى أحيانا .
وهناك أصوات تعلو أحيانا أخرى ، وهى تعلن عن بعض المبررات التى تراها
وجيهة ، فى شأن استنكار أو استهجان هذا التقسيم الجغرافى ، الذى يفصل
ويعيز بين الجغرافية الطبيعية والجغرافية البشرية . وتجاوب هذه الأصوات
وهى خافتة أو وهى عالية على سؤال ، يتردد على لسان بعض الجغرافيين ،
أو يرد على خاطر الواحد منهم . ويقول هذا السؤال لماذا بالضرورة ، جغرافية
طبيعية وجغرافية بشرية ، فى إطار الانتماء الجغرافى ؟ ويقول هذا السؤال
أحيانا أخرى ، لماذا يتحتم الفصل بين الجغرافية الطبيعية والجغرافية البشرية ؟
وقد يتسلسل عرض السؤال تسلا على استحياء خبيث ، ويقول ألا يكفى أن
نحل الجغرافية العامة محل هذا التقسيم الجغرافى التخصصى ، قمتنى عن
خصوصية التخصص فى الجغرافية الطبيعية والجغرافية البشرية ؟

وطرح هذا السؤال على أى نحو ، وبأى طريقة من طرق الاستفسار التى
تعلن عن درجة من درجات الاعتراض ، هو الذى يعبر عن أبعد الأزمة .
وتجسد هذه الأزمة - إذا جازت هذه الصفة - شكلا من أشكال الاعتراض.
الصريح على الفصل ، الذى ابتنى عليه منطق التقسيم الجغرافى التخصصى.
أولا ، والاعتراض على التخصص بناء على هذا التقسيم الجغرافى ثانيا . ومع
ذلك فإن هذا الاعتراض ، لا يمكن أن يعبر عن اعراض حقيقى ، عن دراسة
الأرض ومعالجة الواقع الطبيعى ، أو عن اعراض حقيقى آخر ، عن دراسة
الأنسان ومعالجة الواقع البشرى . بمعنى أن هذا الاعتراض يتمم وهو
شديد التحفظ ، أو يعلو صوته من غير تحفظ ، على التقسيم ، وهو فى نفس
الوقت لا يعترض على اهتمامات علم الجغرافية ، بالأرض وبالأنسان ، وبالتفاعل
الحياتى بينهما . بل إن أصوات هذا الاعتراض ، تعترف بأن هذه الاهتمامات
الجغرافية ، لا يمكن أن تكون محل جدل أو محل اعتراض ، أو محل اعراض.
أبدا . وربما يوجه هذا الاعتراض الذى تعلن عنه هذه الأصوات ، فى المقام
الأول ، إلى جدوى المنطق ، الذى يؤيد التقسيم الجغرافى التخصصى ، والمبررات
التي يتأتى بموجبها المحافظة عليه ، والعمل به .

ويبدو - على هذا الأساس - أنه لا محل لازمة حقيقية ، تواجه علم
الجغرافية المعاصرة ، شكلا أو موضوعا . ولا ينبغي أن نتخوف عليه من هذه
الأزمة . وقد لا يستوجب الأمر ، الجدل والحوار للرد على هذا التشكيك .
ولا ينبغي أن نتخوف عليه من هذه الأزمة . وقد لا يستوجب الجدل والحوار
للرد على طرح السؤال ، إعادة النظر بالفعل فى التركيب الهيكلى لبنية علم

الجغرافية المعاصر . وليس في نية الاجتهاد الجغرافي ، أن يصرف النظر عن التقسيم الجغرافي المعمول به . ولا محل أبدا لاهمال العناية الجغرافية بالأرض ، التي تهتم بها وتنفرغ لها ، الجغرافية الطبيعية . ولا محل أبدا لاهمال العناية الجغرافية بالناس وحركة الحياة ، التي تهتم بها . وتنفرغ لها الجغرافية البشرية .

ولو كان القصد الحقيقي ، من وراء طرح هذا السؤال ، الذي يتكرر من حين إلى حين آخر ، هو مجرد الاعتراض على اهتمام علم الجغرافية المعاصرة ، بأى من هذين الشقين أو هذين القسمين الجغرافيين ، يصبح من حقنا أن نرفض هذا القصد الذي يتهم ويهاجم متعمداً ذلك أنه . يبدو عندئذ وكأنه الطعن المباشر ، الذي لا يستهدف غير التخريب ، وهدم فلسفة الفكر الجغرافي من الأساس . وينبغي أن نستبعد هذا القصد السيئ ، لأن الاقدام على الهدم ، يستوجب احلال فلسفة أخرى محلها . ومن ثم لا يكاد يعطى طرح هذا السؤال انطباعاً واضحاً عن الرغبة في احلال فلسفة جديدة غير فلسفة الفكر الجغرافي التي تميز هذا التقسيم الجغرافي ، أو عن الرغبة في هدم التركيب الهيكلي لبنية علم الجغرافية من الأساس . ذلك أن الهدم لا يعنى غير حرمان الاجتهاد الجغرافي من العناية الملتزمة ، بالأرض ، وبالانسان ، وبالتفاعل بينهما ، في المكان والزمان .

وينبغي أن نفترض حسن النية — على كل حال — ، وأن نتوقع سلامة المقصد في الأصل ، لكي يكون في وسعنا أن نجادل ، أو أن نحاور ، حتى يتسنى الرد رداً موضوعياً على طرح هذا السؤال . بل ولا ينبغي أن يكون الهدف من خلال الحوار الفكري الهادئ ، أو من خلال الجدل الموضوعي الملتزم ، غير الوصول إلى الإجابة السليمة . بل قل ينبغي أن يقضى هذا الجدل أو هذا الحوار ، في نهاية المطاف ، إلى اقتناع حسن ، يبقى على التقسيم الجغرافي والعمل بموجبه على مستوى التخصص الجغرافي ، أو إلى عدم اقتناع بجدوى هذا التقسيم الجغرافي ، الذي يحتوى التخصص الجغرافي الطبيعي ، والتخصص الجغرافي البشري . والمهم أن يتأتى هذا الاقتناع ، أو عدم الاقتناع ، في هدوء ، ودون تعريض بنية علم الجغرافية المعاصرة ، لهزات عنيفة متعصبة ، أو لزلزلات خطيرة مدمرة ، تهد أو تهدد كيان العلم وأصوله الفلسفية .

وإذا أفضى الجدل إلى الاقتناع بجدوى هذا التقسيم الجغرافي ، تنتهي القضية . ويبقى هذا التقسيم لكي يحتوى الاهتمام الجغرافي بالأرض ، والاهتمام الجغرافي بالانسان وحركة الحياة ، في الوضع المتعارف عليه .

أما إذا لم يكن هناك اقتناع بجدوى هذا التقسيم ، كان من الطبيعي أن نتمتع بموجبات عدم الاقتناع ، وأن نختبر المبررات التي تؤيد الاعتراض وعدم الاقتناع . كما ينبغي أن نتلمس أيضا ، كيف يكون الطعن في حتمية هذا الفصل الجغرافي بين الجغرافية الطبيعية والجغرافية البشرية ، وهما في إطار الجغرافية الموحد . ومبلغ عامي أنه لا طعن في جوهر الفلسفة التي تحتم هذا الفصل ، ولا مبرر أيضا لهذا الطعن .

والخوف كل الخوف من أن يمضي هذا الطعن الذي لا يعطى في فلسفة الفكر الجغرافي ، إلى حد ، لا تتضرر به بنية علم الجغرافية المعاصرة أبدا ، ولكن يتضرر منه فعلا من يصر على هذا الاعتراض دون مبرر وجيه . ويحق لنا أن نسأل عن سبب هذا الاعتراض ، أو سبب عدم الاقتناع بجدوى هذا التقسيم الجغرافي ، الذي يتحدد به مجال التخصص الجغرافي الدقيق . كما ينبغي أن نطلب من كل من يبدى سببا لعدم الاقتناع ، التوجه البديل إلى تقسيم جديد ، بشرط عدم التفريط في الاهتمام الجغرافي بالأرض ، والاهتمام الجغرافي بالإنسان وحركة الحياة .

وإذا كان هناك شيء من الشك في جدوى هذا التقسيم الجغرافي ، الذي يأتى بموجبه التمييز ، الجغرافية الطبيعية ، والجغرافية البشرية ، كان من الضروري أن نتدارك هذا الشك حتى لا يصل إلى درجة عدم الاقتناع . وهذا معناه أن من يشك أو من يتشكك ، أو من يشكك ، لا يكاد يقصد الطعن لذاته ، في جدوى هذا التقسيم الجغرافي ، ولا يقصد بالتالي الطعن في منطق وفلسفة الفكر الجغرافي ، الذي يؤدي إلى هذا التقسيم ، أو الذي يباركه ، ويأخذ به . وقل أن هذا المتشكك ، ربما كان يبحث أو يحاول العثور عن تقسيم آخر أكثر جدوى . وهذا هو الاحتمال الشارد الضعيف . ولكن الاحتمال الوارد الآخر ، فربما تمثل في البحث عن وسيلة علاج ، تواجه أو تعالج شرود ، أو تمرد هذا التخصص الجغرافي ، بموجب هذا التقسيم . وعلاج هذا التمرد ، يعنى مواجهة الخروج على الصنف الجغرافي الواحد ، أو الاستعلاء عن حتمية الانتماء العام ، إلى الصنف الجغرافي الواحد ، الذي تعود على الجمع بين التخصص الطبيعي والتخصص البشرى .

وكان طرح هذا السؤال ، وهو لا يعلن عن عدم الاقتناع بجدوى هذا التقسيم الجغرافي ، لا ينطوي على ارادة التمرد أو الشرود . وقل أنه إذا كان قد طالب بإعادة النظر في التركيب الهيكلي لبنية علم الجغرافية المعاصرة ، فيكون في الغالب ، في موقف الدفاع عنها ، في مواجهة التمرد أو الشرود

الذى يبدية غرور التخصص الجغرافى الدقيق . وفى اعتقاد جغرافى صريح « أن هناك فعلا ، من تحدثه نفسه ، ويزين له غروره ، التمرد وصولا الى حد الشرود . ويسفر هذا الشرود أحيانا ، أو هذا التمرد أحيانا أخرى ، الى حد الانفلاق أو التوقع فى التخصص الجغرافى الدقيق ، أو الى حد التنكر للانتماء الجغرافى العام . ومن ثم يكون الهروب والتهرب من الوقوف فى الصف الجغرافى الواحد . وتوظيف طرح هذا السؤال فى موقف الدفاع ، يجسد محاولة إنهاء موجبات هذا التخصص الجغرافى الدقيق ، حتى يتجنب علم الجغرافية المعاصرة ، عواقب ، شرود الشاردين والمتمردين ، وتوقف نزيف الخروج المتعمد عن الصف الجغرافى الواحد .

وفى اعتقادى أن من يبدو وكأنه يطمع فى حتمية هذا التقسيم ، لا يفعل ذلك متعمدا ، وهو متجرد من الغرض . وربما كان هذا الطمع وسيلة ، يريد بها أن يقطع الطريق على من يضل ، ويزين له تخصصه الجغرافى الدقيق . الانزلاق فى مصيدة الشرود والتوقع ، وصولا أحيانا الى حد الانسلاخ النهائى من الصف الجغرافى . وقل ربما يريد أن يفرغ هذا التقسيم الجغرافى من مضمونه ، لكى لا يدع أمر اختيار التخصص الجغرافى مباحا ، ثم يستباح بسوجيه هذا الشرود أو التمرد ، بكل عواقبه الوخيمة ، حتى يؤثر على سلامة الجغرافية المعاصرة . وكان الغرض الذى يضره ، من يبدو وهو يطمع فى التقسيم الجغرافى ، يتمثل فى العمل على تجميد الحق فى هذا الاختيار ، أو تجميد العمل به تحت شعار التخصص الجغرافى الدقيق . وهذا التجميد هو الذى يحبط تقاليع هذا الانزلاق الى مواطن التمرد والشرود . ومن ثم يفرض اسقاط هذا التقسيم والاقلاع عنه ، على ذات الجغرافى ، الذى يتحمل مسئولية العمل الجغرافى ، أن يكون جغرافيا بالفعل ، أو أن لا يكون . بل قل أنه يرى فى اسقاط التقسيم الجغرافى ، وسيلة حرمان تحرم من يحدثه غروره الجغرافى التخصصى الخاص بالشرود أو بالتمرد ، وتوقفه عند حده .

ونقول أنه ليس بهذا الأسلوب ، الذى يطمع فى التقسيم الجغرافى من حيث الشكل ، ويقتنع به من حيث الجوهر ، يكون العلاج ، أو يكون البحث عن حل فى مواجهة هذا الشرود ، الذى يتسبب فى الأزمة . وقل أنه لو استجبنا لهذا الأسلوب ، كان علينا ، أن نعيد النظر فعلا فى التركيب الهيكلى لبنية الجغرافية المعاصرة . بل قل يكون لزاما علينا أن نحتال حتى نتلمس التركيب الهيكلى الجديد ، الذى يخفى ملامح هذا التقسيم وشكله الظاهر ، ويحافظ فى نفس الوقت على الجوهر ، الذى يبقى على التخصص الجغرافى الدقيق فى كل قسم من هذين القسمين ، ويفرض على الجغرافى المتخصص ما يكبل

ارادة الشرود فيه ، أو لا يدع له فرصة التمرد على وضعه ومكانه ، فى الصف
الجغرافى الواحد .

وفى اعتقاد الجغرافيين جميعا دون استثناء ، أن التخصص الجغرافى
الدقيق ، ضرورى وواجب ، ولا يجوز التفريط فيه أبدا . ويتأكد هذا الوجوب
سواء كان التخصص الدقيق فى اطار البنية الجغرافية الحالية ، أو يكون فى
اطار البنية الجغرافية المرتقبة ، فى حال اعادة النظر فى تركيبها الهيكلى .
ديتهىء التخصص الجغرافى الدقيق — على كل حال — فى أى من الحالتين
فرص الشرود والخروج من الصف ، لكسل من يملك الاستعداد للشرود
المفرور ، والوقوع فى الخطأ . بمعنى أن طلب اعادة النظر مرفوض ، شكلا
وموضوعا ، ولا لزوم له أبدا . ذلك أن من يملك الرغبة فى الشرود ، يزين
له غروره هذا الشرود بالفعل ، ولا شيء يمكن أن يمنعه أو أن يردعه أو أن
يقوى فيه دواعى انتشبت بعمومية الانتماء الى الصف الجغرافى الواحد .

ومهما يكن من أمر ، هذه الأزمة — اذا أجاز هذا التعبير — فان الاجتهاد
الجغرافى المعاصر ، لا يهتز . ويحسن هذا الاجتهاد الجغرافى المعاصر الاستماع
الى السؤال ، الذى يطعن متعمدا ، أو الذى يثير عاصفة من الشك فقط ،
فى سلامة التركيب الهيكلى لبنية علم الجغرافية ، ويحاول ويجادل بصدور
رحب ، وعقل متفتح . ولا يجد هذا الاجتهاد الجغرافى المعاصر الرزين ، مبررا
واحدا ، يحق بموجبه اعادة النظر فى هذه البنية ، أو فى تقويم سلامة
تركيبها الهيكلى .

وتحافظ الجغرافية المعاصرة على هذه البنية ، التى تستوجب التقسيم
الجغرافى ، كما ورثتها عن الجغرافية الحديثة . وهناك أكثر من مبرر وجيه ،
يدعم الجغرافية المعاصرة ، فى اتخاذ هذا الموقف ، والاصرار على هذا التقسيم
الجغرافى . وتدعو الجغرافية المعاصرة ، الى وجوب التخصص الجغرافى الدقيق
فى الجغرافية الطبيعية ، جنبا الى جنب ، مع التخصص الجغرافى الدقيق فى
الجغرافية البشرية . ولا تنازلات فى هذا الخصوص أبدا . وقل أنها تشجع
وتحفز هذا التخصص الجغرافى الدقيق ، على أن يعمل لحساب التجديد فى
الانجاز الجغرافى التخصص الدقيق . ولا يضع علم الجغرافية بعد ذلك كله ،
حظرا على التخصص الجغرافى ، ولا على الابداع فى هذا التخصص الجغرافى
الدقيق . ولكن هناك شروطا ينبغى حسن الاستماع اليها والعمل بموجبها .

وتتمثل هذه الشروط فى :

(١) يجب أن يحافظ الجغرافى أولا على انتمائه الى الصنف الواحد ، الذى يجمع بين جميع الجغرافيين بصرف النظر عن التخصص الجغرافى الدقيق . وفى وسع الجغرافى أن يحافظ على التوازن والتوازى بين الانتماء للصنف الجغرافى العام الواحد ، والانتماء للتخصص الجغرافى الدقيق .

(ب) يجب أن يتفرغ الجغرافى للأداء ، وصولا الى حد الإبداع فى التخصص الجغرافى الدقيق ، دون مساس بأسس وأصول ، وقواعد عريقة ، قد لُزغ التفكير الجغرافى من أرسائها ، وأبتنى عليها سلامة التركيب الهيكلى للبنية الجغرافية ، منذ وقت طويل .



ثالثا : أزمة انسلاخ بعض الاهتمامات الجغرافية :

تواجه الجغرافية المعاصرة ، وهى علم عملى ، له اهتمامات عملية تطبيقية ، بعض المشاكل والأزمات ، بالقدر المناسب من الموضوعية والحسم . ويرى علم الجغرافية المعاصرة ، أن مثل هذه المواجهة تمثل شيئا من هموم العمل ، أو من متاعبه التى ينبغى التعود عليها ، دون خوف أو حساب كبير للمواقف . ويخرج علم الجغرافية المعاصرة من هذه المواجهة - فى كثير من الحالات - ، وقد اكتسب أو تزود بخبرات جديدة أو ازداد رسوخا وقدرة على الأداء والانجاز الجغرافى الأفضل . ومع ذلك ، يبقى أن تشير الى تخوف علم الجغرافية المعاصرة الشديد من شرود أو تمرد أو انحراف التخصص الجغرافى الدقيق ، فى بعض الحالات الاستثنائية ، أو الشاذة .

وكان من الضرورى أن يتصدى علم الجغرافية المعاصرة لهذا الانحراف ، وأن يندد به ، وأن يتلمس وسائل ردعة وتطويعه . وقل كان من الضرورى أيضا أن يدافع علم الجغرافية المعاصرة ، دفاعا شريفا عن اهتماماته المتعددة وعنايته بدراسة الأرض وبدراسة الانسان وبدراسة حركة الحياة والتعامل بين الانسان والأرض . ومع ذلك يعانى علم الجغرافية المعاصرة ، وتعانى معه الصفوة من الجغرافيين ، من استشعار عدم القدرة على انهاء أو احباط أو وقف تيار هذا الشرود والتمرد . بل قل تزداد هذه المأناة ، عندما يتجه تيار هذا الشرود الى حد الانسلاخ عن صلب التركيب الهيكلى لعلم الجغرافية ، ويجد

الشروود ، من غير المتخصصين في الجغرافية ، تشجيعا يشجع هذا الانسلاخ ، ويدعو اليه .

وصحيح أن الجغرافية المعاصرة ، فكسرا وعلما تضافسح عن مفاهيمها واهتماماتها ، ولا تسكت في مواجهة الشروود أو التمرد . وصحيح أيضا أنها تعمل كل ما في وسعها ، لكي تعيد هذا الشروود الى جادة الصواب ، وتجمد توجهه الشارد الى الانسلاخ . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، أن ارادة الشروود لا تستسلم ، ولا تثوب الى رشدها ، لأن موجبات هذا الشروود ، وهي تختلط بالغرور ، تزين للانسلاخ الاصرار على مشوار الشروود ، أو الخروج عن الصف الجغرافي ، خروجا متعمدا بلا عودة ، أو دون المحافظة على دواعي الانتماء الجغرافي .

ويمثل هذا الانسلاخ في أسهل كلمات ، عملية البتر التي يتعرض لها الكيان الجغرافي . وقل لا يسفر هذا الانسلاخ ، عن شيء أهم أو أخطر من انقطاع الصلة العضوية ، بين علم الجغرافية وهو بمثابة الأم في جانب ، وبعض الاهتمامات الجغرافية الطبيعية، أو الاهتمامات الجغرافية البشرية في جانب آخر . ولا شيء معقول يمكن أن يبرر هذا البتر ، أو أن يدعو علم الجغرافية الى التفريط في الاهتمام الذي يتعرض لهذا الانسلاخ . ومن ثم تتخذ الجغرافية المعاصرة ، علما وفكرا ، موقفا مناسبا ، وهي تواجه هذا الانسلاخ .

وقل أن هذه الاهتمامات ، سواء كانت طبيعية أو بشرية ، كانت قد نشأت وتشكلت ، في الاطار الجغرافي . وقل أيضا أنها كانت تتوجه في الماضي ، كما تتوجه في الوقت الحاضر ، من خلال البحث الجغرافي المناسب ، توجهها رشيدا وسديدا ، الى الهدف الجغرافي . بل قل أن كحل ما في محتوى هذه الاهتمامات ، يعلن في الظاهر ، وفي الباطن ، عن الولاء للانتماء الجغرافي . ويظل الاجتهاد الجغرافي المعاصر ، حريصا على هذه الاهتمامات ، ولا يقدم أبدا على التفريط فيها . وما زال علم الجغرافية المعاصرة حريصا على أن يضع هذه الاهتمامات ، في بؤرة العناية الجغرافية العلمية العملية الكاملة . ومن ثم يبدو الاجتهاد الجغرافي المعاصر ، وكأنه لا يعترف بالشروود ، ويستخف به ، أو وكأنه لا يقر هذا الانسلاخ ، ولا يتردد في استنكاره وعدم الاعتراف به .

ويعلن هذا الانسلاخ بالضرورة ، عن ولادة علم جديد ، يخرج من

تحت الثوب أو من تحت الرداء الجغرافى . ويتقدم الاجتهاد العلمى الشارد مبتعدا عن الانتماء الجغرافى ، الى قطع الصلة ، بين هذا العلم الجديد ، وقواعد علم الجغرافية . وصحيح أن هذا القطع لا ينتهك غير الشكل ، ويبقى الاتصال من حيث الجوهر سليما لا ينقطع أبدا . ولكن الصحيح أيضا ، أن الأيدى التى ترتكب هذه الخطيئة وهى متمردة ، تعبت وتحاول أن تبتنى الحاجز الذى يقطع خط الرجعة ، على أى احتمال عاقل للعودة الى الأصل الجغرافى .

ويحاول هذا الاجتهاد العلمى الشارد أو الخارج عن الانتماء الى الجغرافية ، أن يخرج عن القواعد والأسس المعمول بها ، فى الاطار الجغرافى الجامع ، لكل الاهتمامات ، بالأرض وبالانسان ، وبالتعامل الحياتى بين الانسان والأرض . ويتولى هذا الاجتهاد العلمى الشارد ، سواء كان جغرافيا قبل أن يتبرا من الانتماء الجغرافى ، أو كان غير جغرافى واشترك فى اتمام هذا الانسلاخ ، مسئولية وضع وصياغة القواعد والأسس الجديدة ، التى يبتنى عليها ، الاطار العلمى المناسب لهذا العلم الجديد ، حديث الولادة .

وهكذا تكون الأزمة التى تواجه علم الجغرافية المعاصرة ، والفكر الجغرافى الذى يدعم ويشد أزر هذا العلم ، لحساب الهدف الجغرافى الجديد . ويجرم علم الجغرافية هذا التوجه الشارد المتمرد ، ويدين قضية البتر الذى يتعرض له الكيان الجغرافى ، بل قل أنه يرى فى هذا الانسلاخ دون مبرر موضوعى وجيه ، شكلا من أشكال التفسخ والتخريب والهدم . ويكون علم الجغرافية المعاصرة فى صحبة الفكر الجغرافى مسئولاً عن حماية الكيان الجغرافى الموحد ، وعن الدفاع عن اهتماماته فى الاطار الجغرافى . كما يكون هذا الاجتهاد الجغرافى مسئولاً عن حسن مواجهة الأزمة ودواعى التخريب فى الكيان الجغرافى ، وحسن امتصاص الصدمات ، التى تتسبب فيها قضايا الانسلاخ والخروج عن عمومية ثم عن خصوصية الانتماء الجغرافى .

وبصرف النظر عن مبلغ خطورة هذا الانتهاك ، الذى يتعرض له الكيان الجغرافى ، يجب أن نتبين كيف يسفر هذا الانسلاخ عن مولد علم جديد ، تحت سمع وبصر علم الجغرافية . وبصرف النظر عن كل المعانى التى يفضى اليها هذا الانسلاخ ، وهو يعلن عن بتر اهتمام من الاهتمامات الجغرافية ، ينبغى أن نتلمس جيدا عواقب هذا البتر ، ومبلغ تأثيره على الكيان الجغرافى . وقد يتحمس الاجتهاد الجغرافى المعاصر لهذه المواجهة .

لكي يتعرف على كيفية الانسلاخ ، وعلى جدوى نشأة هذا العلم الجديد وقد لا يعترض الاجتهاد الجغرافي اعتراضاً شديداً على نشأة هذا العلم الجديد ، وهو يجاوب حاجة الحياة ، بما يضيفه من انجاز مفيد ، الى الرصب العلمي الانساني . وقد يترفق الاجتهاد الجغرافي بهذا العلم الجديد ، ويعينه ويزوده ، على اعتبار أنه نشأ وتدفق من نبع وحيدة المعرفة في الاط الجغرافي . ولكن يبقى بعد ذلك كله ، الاعتراض الجغرافي الشديداً على جدوى الانسلاخ ، وهو يسأل عن لماذا يولد هذا العلم الجديد ؟ بل وقيمة هذا العلم الجديد ؟ اذا كان توجه البحث فيه ، يقع في خطيئة التكرار أو الثنائية في التناول . ومن ثم تسأل الجغرافية المعاصرة بالحاح شديد عن جدوى هذه الثنائية ، وما هو وجه التجديد الحقيقي أو التجويد العلمي من وجهة النظر العلمية الموضوعية .

وعلم البيئة مثلاً ، من العلوم التي نشأت ، من خلال هذا الشرود أو من خلال هذا الخروج عن اطار وحيدة المعرفة الجغرافية . ويسجل للاجتهاد الجغرافي في مرحلة انتعاش علم الجغرافية الحديثة ، وفي مرحلة التحول الى علم الجغرافية المعاصرة ، اهتماماً وعناية حقيقية بدراسة البيئة ولم يحدث أبداً ، أن أهمل أو أن تخاذل الاجتهاد الجغرافي في دراسة البيئة ، على صعيد المساحة المعنية ، في الزمان والمكان ، بل قل كانت هناك محاولات جادة ، من أجل وضع الاطار أو الحد الذي يكفل حبكاً للبيئة في المكان . ومع ذلك لمست أدري لماذا كان الشرود ؟ وكيف أفضى هذا الشرود الى الانسلاخ من صلب التركيب الهيكلي للبنية الجغرافية ؟ .

وقد يجهل الاجتهاد الجغرافي المعاصر بالفعل ، دواعي وموجبات هذا الانسلاخ ، التي أدت الى نشأة علم البيئة . ولكنه يدرك في نفس الوقت ، أن أولئك الذين زين لهم الشرود فرض هذا الانسلاخ ، يتعمدون اقامة الحاجز أو السد الذي يرمخ انقطاع الصلة ، بين علم البيئة وعلم الجغرافية . بل انهم يستنكرون أحياناً هذه الصلة استنكاراً شديداً ، يبلغ حد التبجح . ويدرك الاجتهاد الجغرافي أيضاً ، أن توجه الدراسة والبحث في علم البيئة الذي ، يتبرا من الانتماء الجغرافي ، ويتنكر للصلة بينها وبين علم الجغرافية ، يقع في خطيئة الثنائية ، في التناول ، أو في الدراسة .

وتأسيساً على خطيئة الثنائية في التناول والدراسة والبحث الذي يتولى أمره الاجتهاد العام في علم البيئة ، يكون الاعتراض الجغرافي الشديداً ، على موجبات هذا الانسلاخ ، وعلى جدوى نشأة هذا العلم وانقطاع

صلته بعلم الجغرافية المعاصرة . ولو دققنا جيدا ، في صلب اهتمامات علم البيئة ، وتوجهات البحث العلمى عن البيئة ، وهو يتناول أو وهو يعالج البيئة الطبيعية ، أو وهو يتناول أو وهو يعالج البيئة البشرية ، وصولا الى النتائج ، التى تجاوب الهدف الجغرافى فى نهاية المطاف ، تبين لنا كيف يكون الوقوع فى خطيئة التكرار ، أو الثنائية فى التناول ، والتوازى فى المعالجة .

ومن خلال مراجعة البحث العلمى عن البيئة الذى ينجزه الباحث الجغرافى ، ومراجعة نفس البحث العلمى عن البيئة ، الذى ينجزه ، الباحث غير الجغرافى أو الذى ينجزه متخصص فى علم البيئة ، نفهم جيدا معنى وأبعاد الثنائية فى التناول والمعالجة . ويبدو الباحثان الجغرافى وغير الجغرافى : وكأنهما ينهلان من منهل واحد . وقل يمشى بهما هذا البحث عن البيئة على دربين متوازيين ، وهما يطلان ويتطلعان الى نفس المنظور البيئى على صعيد المساحة المعنية . ولا مجال لأن نجد المبرر ، حتى نتعلل ، أو حتى نتصور ، أن الجغرافى يطل على البيئة من زاوية خاصة ، ولها فى رؤيته ، وفى رايه الجغرافى ، منظور واضح وفهم خاص ، وأن عالم البيئة يطل على نفس البيئة من زاوية خاصة أخرى ، ولها فى رؤيته ، وفى رايه البيئى ، منظور واضح آخر وفهم خاص مختلف . ولو كان الأمر كذلك ، لسان هذا التناول المتوازى ، ولكان فى وسعنا أن نغتفر هذه الثنائية والتكرار ، على اعتبار أن منظور الواحد منهما ، يتمم منظور الآخر ، وحتى تكون الدراسة فى نهاية الأمر أكثر عمقا واتساعا .

واضافة الى هذه الثنائية فى التناول أو فى المعالجة ، هناك ايضا التوازى فى هذا التناول والمعالجة . ويكون هذا التوازى فى المعالجة ، حتى يصعب التمييز بين ، بين الهدف الجغرافى من دراسة البيئة ، وتقصى الحقائق التى تجاوب هذا الهدف فى جانب ، وهدف عام البيئة من الدراسة : البيئية ، وتقصى الحقائق التى تجاوب هذا الهدف فى جانب آخر . وتمضى دراسة البيئة فى علم البيئة على درب ، يوازى الدرب الذى تمضى فيه .

دراسة البيئة فى علم الجغرافية المعاصرة • وكان لا موانع ولا مبررات وجيهة تمنع علم الجغرافية المعاصرة ، ولا علم البيئة من دراسة البيئة ، دراسة تفتقد بينهما التكامل ، وتبين التوازي • وفى الحالتين تعكف الدراسة البيئية والدراسة الجغرافية للبيئة ، على معالجة البيئة ، وأبعاد وجودها فى المكان والزمان ، فى اطار الطبيعة ، وعلى معالجة البيئة ، وحضور حركة الحياة فى ربوعها ، وأبعادها البشرية • وتجمع الدراسة الجغرافية والدراسة البيئية ، بين وجه البيئة الطبيعي ، ووجه البيئة البشرى ، فى الاطار الواحد ، لكى تتجسد البيئة الجغرافية فى المكان والزمان ، ويتحدد وجودها الجغرافى فى المساحة الممتدة • ولا يجد علم البيئة ، عندما تجرى نفس الدراسة المتخصصة ، غير استخدام نفس الأسلوب والمنهج • بل قل أنه ينهج نفس المنهج ، لتجسيد الجمع بين البيئة الطبيعية ، والبيئة البشرية ، ويستخدم نفس التعبير ، فاذا بها على هذا المستوى الجامع بينهما ، هى بعينها البيئة الجغرافية •

ويخطئ من الجغرافيين ، كل من لا يعترض عن هذا الانسلاخ ، أو كل من يسكت وكان الأمر لا يعنيه ، ولا يستحق أن يسيره التفاتا ، أو وكأنه انسلاخ غير ذات معنى • ويخطئ أيضا كل من يتلمس الذرائع ، أو يجند المبررات دفاعا عن هذا الشرود ، الذى يمهّد لهذا الانسلاخ • ويرتكب أفدح الخطأ ، كل من يتصور - من غير حق - أن مثل هذا الانسلاخ ، الذى يسفر عن نشأة علم يوصف بسلامة نية ، بأنه جديد ، وأنه علم يعمل لحساب التجديد ، يمكن أن يأتى بشئ علمى جديد ، يختلف عن ما تاتى به الدراسة الجغرافية •

وينبغى أن نشك وتشكك معنا فلسفة العلوم ، فى شرعية مثل هذا العلم الذى يقع فى خطيئة الثنائية فى التناول ، وفى خطيئة التوازي فى المعالجة ، حتى لا يمكن تمييزه عن علم الجغرافية • كما ينبغى أن نشك وأن تشكك معنا فلسفة العلوم ، فى مصداقية الاتجاه الى التجديد ، حتى يتسنى لهذا العلم حديث النشأة ، انسلاخا من علم الجغرافية ، أن يضيف

شئنا له جدوى ، الى الرصيد العلمى ، لحساب الانسان . بل قل كيف يكون هذا العلم جديدا ، وكيف يتسنى له هذا التجديد ، أو الاضافة الى الرصيد ، وهو يتناول موضوعات تتناولها عناية ودراسات علم الجغرافية المعاصرة ، ثم هو يحاكى ويقلد ولا يجدد فى المعالجة ، حتى تتوازى هذه المعالجة مع معالجة علم الجغرافية لنفس الموضوع ؟ .

ويواجه علم الجغرافية المعاصرة هذا الموقف ، الذى يبدأ بالشروط ، وينتهى بالانسلاخ ونشأة مفتعلة ، لعلم جديد ، بشجاعة وصبر . وصحيح بأن علم الجغرافية المعاصرة ، لا يوافق ، ولا يقر أبدا هذا الانسلاخ ، ويعترض عليه اعتراضا شديدا . وصحيح أن أفكار علم الجغرافية المعاصرة ، التى تعلن عن هذا الاعتراض ، لا تملك القدرة أو الوسيلة ، على إعادة هذا الشرود ، أو ارجاعه الى جادة الصواب . ولا تملك الجغرافية المعاصرة العصا «الغليظة ولا العصا السحرية التى توقف تيار الانسلاخ . ولكن الصحيح بعد ذلك كله أن علم الجغرافية المعاصرة ، لا ولم ولن يتنازل أبدا أو يصرف النظر ، عن الاهتمامات التى تعرضت لحماقات الشرود والتمرد والانسلاخ . ولا تكف اتجاهات علم الجغرافية المعاصرة أبدا ، عن معالجة هذه الاهتمامات ، لأنها لا تتبرا من المسئولية عنها . وقل أن علم الجغرافية المعاصرة لا يتنازل عن هذه المسئولية ، وكأنه يتخفف منها الى العلم الجديد . وهذا هو الجانب الايجابى الذى تتخذه الجغرافية المعاصرة ، أو الذى تعلن به عن استمرار اعتراضها ، الذى لا يسكت عن هذا الانسلاخ عن الكيان الجغرافى .

وعلى هامش هذا الموقف الايجابى الرشيد ، يبدو وكأن علم الجغرافية المعاصرة ، يعتمد استدبار هذه الأزمة ، حتى يكاد لا يعير الانسلاخ أى اهتمام . واستدبار الأزمة شئ ، والسكوت عن الانسلاخ شئ آخر ، لأنه يعنى الاعتراف بقطع الصلة مع الجزء من الاهتمام الجغرافى الذى انسلاخ . وهذا هو الذى لم يحدث أبدا ، والا فكيف نفسر استمرار عناية علم

الجغرافية المعاصرة متلا بالبيئة ، على مستوى كل الأبعاد الجغرافية ، التى
يغطيها البحث دراسة ومعالجة وتدقيقا ، لحساب الهدف الجغرافى ؟

ومن غير أى استنكار ، أو من غير أى استهجان ، يجرح الانسلاخ ،
يكون هذا الاستدبار الذى يهمل المسألة الجغرافية الأصل والمنشأ ، ولا
يقيّد حرية من تحدّثه نفسه ، ويتصوّر أن فى وسعه أن يعتنى بهذه
المسألة . وتترك الجغرافية المعاصرة لمن يعالج البيئة مثلا ، الحق فى البحث
الحر ، عن زاوية أخرى يطل من خلالها ، على البيئة ، وهى فى ثوبها
الجغرافى ، حتى يثبت أن فى وسعه ، أن يكسوها بثوب جديد ، أو أن
يضيف عنها شيئا مفيدا . يستحق عليه الثناء . ومع ذلك فإن الاعتقاد
الجغرافى ، يكون واثقا من أن هذا البحث الذى يسفر عنه من تحدّثه نفسه
بالانسلاخ ، لن تتكشف له هذه الزاوية ، التى يطل فيها بعين غير جغرافية
على البيئة . كما يكون الاعتقاد الجغرافى واثقا ، من أن هذا البحث الذى
تتبرا من خطيئته العلمية ، قبل أن يتبرا منها لن يجد ، ولن يضيف بعد
ذلك كله ، شيئا له جدوى بالفعل ، غير الذى تضيفه بحوث علم الجغرافية
المعاصرة .

ولا شئ يمكن أن ينتصر لعلم الجغرافية المعاصرة ، فى مواجهة هذه
الآزمة ، غير هذا الاستدبار فى صحبة استمرار العناية باهتمامات الجغرافية ،
وكان شيئا من هذا الانسلاخ لم يحدث . بمعنى أن لا شئ يفضى هذه
الآزمة ، غير عدم التفريط فى العناية ، بأى ظاهرة كانت الجغرافية قد
تعودت على أن تعتنى بها ، لحساب الهدف الجغرافى . وبمعنى أن يتجنب
علم الجغرافية المعاصرة ، التنازل عن موضوع من الموضوعات ، التى يحملها
الشروء ، على الانسلاخ ، من التركيب الهيكلى من البنية الجغرافية .

وفى الاعتقاد الجغرافى أنه لا مبرر لهذا التنازل . وقل أن التنازل أو
التفريط ، فى مثل هذه الحالة يضعف العمل الجغرافى أصلا ، ويطعن البنية
العلمية للجغرافية طعنا خطيرا . وليس من الحكمة فى شئ ، أن يقدم
الاجتهاد الجغرافى على تنازل أو تفريط ، من شأنه أن يضعف موقف علم

الجغرافية فى مواجهة كل اهتماماته • بل قل الحكمة كل الحكمة ، تكون فى أن يدعم الاجتهاد الجغرافى عنايته بالموضوع ، وأن يشد أزر الدراسة فيه ، لحساب الهدف الجغرافى • بل قل لا شىء يشد أزر عام الجغرافية ويدعمه غير التجويد فى الأداء الجغرافى فى الموضوع ، وغير العناية بترسيخ فعل وأثر كل المتغيرات ، التى ينطلق بموجبها ومن أجلها علم الجغرافية الى ميادين العمل الجغرافى التطبيقى ، لكى يتسنى ترسيخ جدوى الهدف الجغرافى ، وهو الذى لا ينبغي أن يكون أبدا ، لحساب غير حساب الانسان ، فى المكان وفى الزمان •

* * *

خاتمة

بيان وتعليق عن توجهات علم
الجغرافية المعاصرة

خاتمة

بيان وتعليق عن توجهات علم الجغرافية المعاصرة

يمضى عمل واهتمامات علم الجغرافية المعاصرة ، فى الاتجاه الصحيح الذى يلبي ويطاوع حاجة العصر . ويوغل علم الجغرافية المعاصرة برفق وعناية شديدة ، فى مجالات العمل الجغرافى التطبيقى . وتكون البحوث الجغرافية العلمية العملية التطبيقية ، التى تتوجه الى الاعلان عن الراى الجغرافى وهو الذى يرشد الحضور الانسانى والابداع الحضارى فى أهم مجالات تعديل حد المصالحة ، مع الطبيعة وقوة فعل تحدياتها وضوابطها . فى المكان .

وفى عز زحمة هذا العمل الجغرافى المعاصر ، يواجه أو يتعرض علم الجغرافية المعاصرة ، لبعض الأزمات . ولكن مهما يكن أمر هذه الأزمات العارضة ، التى تواجه علم الجغرافية المعاصرة ، فانه لا يهتز ولا يتردد فى تجويد وتجديد أدائه ، لحساب العمل التطبيقى . وقل أن الفكر الجغرافى المعاصر لا يكف أبدا عن دعم هذا الأداء المتفتح ، وهو يتحمس للتجديد ، أو وهو يعتمد التجويد ، فى انجاز العمل الجغرافى التطبيقى .

وفى الوقت الذى لا يهتز فيه أداء علم الجغرافية المعاصرة ، ولا يعير هذه الأزمات العارضة اهتماما كبيرا ، ولا يستشعر أى خطر على الهدف الجغرافى ، فانه يحتوى الأزمة ولا يصيبه الاحباط أو الاحساس بخيبة الأمل . وقل أن الاجتهاد الجغرافى اليقظ ، يواصل اقدامه ، من غير توتر أو من غير انفعال ، على الأداء الجغرافى العلمى العمل التطبيقى المناسب ولا يسكت هذا الأداء الجغرافى ، عن ترسيخ التجديد والتجويد الجغرافى . على مستوى التطبيق ، الذى يعرف كيف تنتفع به حركة الحياة وهى تواجه الطبيعة وقوة فعلها ، فى المكان والزمان . بل قل أن هذا الاجتهاد الجغرافى ، يبدو دائما فى أنسب استعداد للالتزام الموضوعى ، بالهدف الجغرافى الجديد ، وهو شديد العناية والاهتمام بتوجهاته التطبيقية .

وهكذا ، يعكف الاجتهاد الجغرافى المعاصر ، ولا يففل عن حراسه الهدف الجغرافى الجديد . ويتحمل هذا الاجتهاد بأمانة علمية ووعى رشيد .

مستويات تنمية تطلعات هذا الهدف الجغرافى ، لكى يواكب فعل المتغيرات ،
التي لعبت وما زالت تلعب دورا مهما ، لا يكاد يتوقف أبدا عند حد فى
مضى ، أو فى انتعاش ، أو فى انتكاس حركة الحياة ، بل قل أن الاجتهاد
الجغرافى التطبيقى المعاصر ، يظل حريصا على ترشيد وحسن توجيه التعامل
الذى تستوجبه حركة الحياة ، فى اطار العلاقة الحميمة ، وهى تتلمس
وتحافظ على روح المصالحة بين الانسان والطبيعة ، فى المكان والزمان .

ويبدو هذا الاجتهاد الجغرافى وهو يطاوع أو وهو يجاوب فلسفة
الفكر الجغرافى المعاصر ، حتى يسفر انجازة عن رصيد أنسب يدعم ويطور
هذا المنطق الفلسفى الجغرافى . ومن ثم يتمادى الاجتهاد الجغرافى المعاصر
فى حسن أداء دوره العملى التطبيقى . وتتسع من خلال التجديد والتجويد ،
مجالات الدراسات الجغرافية ، اتساعا كبيرا . وتغطى هذه الاتساعات
الاضافات الممتازة ، التى تستحق العناية الجغرافية العلمية التطبيقية .

وفى ظل مفاهيم واهتمامات علم الجغرافية المعاصرة ، وعلى مستوى
تفصيل وفلسفة فكرها الجغرافى المتفتح ، كان لابد من التمسك الجغرافى
العلمى ، فى حسن العناية بالتقويم الجغرافى السديد . ويتوجه هذا التقويم
الجغرافى السديد ، فى الاتجاه الصحيح والأنسب ، وهو محسوب بعناية
، وخبرة ومهارة ، لحساب الانسان ، أو لحساب حضور حركة الحياة والسيادة
الراسخة ، على صعيد الأرض فى المكان والزمان . ويتعامل الاجتهاد
الجغرافى مع الرؤية ، أو مع المنظور الجغرافى الطبيعى ، أو مع الرؤية أو مع
المنظور الجغرافى البشرى ، تعامللا جادا على مستوى بيان هذه الرؤية
الجغرافية ، تعامللا مناسبا ، على مستوى التقويم الجغرافى . ومن خلال
هذا التقويم الجغرافى وحساباته ، يوفر هذا التعامل القدرة الجغرافية لكى
يصبح فى وسعها ، أن تشد أزر الباحث الجغرافى ، وهو يصدر الحكم
الجغرافى الحاسم ، أو وهو يعلن عن رأى الجغرافى التى يتوج به وضوح
الرؤية الجغرافية فى المكان والزمان .

ويبرهن هذا الاجتهاد الجغرافى المعاصر بالفعل ، على سلامة هذا
الرأى الجغرافى السديد ، الذى يبتنى على التقويم الجغرافى السليم .
ويرشد هذا الرأى الجغرافى السديد ، التفاعل الحياتى ، بين الانسان
والأرض . وقل أنه يشد أزر حركة الحياة ، على صعيد الأرض . بل قل أن
هذا الاجتهاد الجغرافى أفلح وأصاب ، ولم يخيب الآمال أبدا فى :

(أ) حسن توظيف التقويم الجغرافى فى ابداء الرأى الجغرافى ، وجمع أو حصر نتائج هذا الرأى العملية ، فى اطار العمل الجغرافى الميدانى ، وتطوير وظيفة الرحلة الجغرافية ، فى ميدان العمل الجغرافى العلمى التطبيقى ، أو فى الدراسة الميدانية التطبيقية ، واكتساب كل المهارات الجغرافية الأنسب للانتفاع بها فى انجاز هذه المهمة انجازا ناجحا .

(ب) حسن توظيف التقويم الجغرافى فى ابداء الرأى الجغرافى ، وجمع أو حصر نتائجه النظرية ، فى اطار العمل الجغرافى المكتبى ، وسعة الاطلاع العلمى ، وحسن تقصى نتائج العلوم الطبيعية ، ونتائج العلوم الانسانية . واكتساب أحسن المهارات والخبرات الجغرافية ، الأنسب لاستخدامها فى انجاز هذه المهمة ، انجازا ناجحا .

ويتعمد الاجتهاد الجغرافى المعاصر ، حسن العناية والتدقيق ، فى حساب جدوى كل عنصر من العناصر التى يبتنى عليها اجراء هذا التقويم الجغرافى . ويتحرى الاجتهاد الجغرافى بعد ذلك كل العناية ، فى ابداء الرأى الجغرافى السديد ، لحساب الانسان وحركة الحياة ، فى ربوع الأرض . وقل أن هذا الاجتهاد الجغرافى المعاصر ، يسعى من خسلال حسن أداء العمل الجغرافى التطبيقى الى جمع أوصال هذا الرأى الجغرافى ، كما يسعى مرة أخرى من خلال حسن توظيف الرأى الجغرافى ، الى خدمة مصالح حركة الحياة فى المجالات التطبيقية . ويصبح فى وسع الاجتهاد الجغرافى المعاصر ، أن يسخر مصلحة الهدف الجغرافى تسخييرا جيدا ، لحساب تفاعل حيواتى أفضل بين الانسان وحركة الحياة واردة التفوق والسيادة فى جانب ، والطبيعة على امتداد المسرح الفسيح فى ربوع الأرض فى جانب آخر . وتؤدى هذه التجربة ، من خلال التخطيط الاقليمى ، الى تجسيد نجساج الاجتهاد الجغرافى التطبيقى المعاصر .

وتتولى الجغرافية الطبيعية ، وفروعها المتخصصة ، وهى تهتم بدراسة الأرض ، ودراسة العناصر التى تشترك صياغة خواصها فى المكان والزمان ، وفى بيان أوضاع الواقع الطبيعى الكلى ، نصيبها المناسب من التقويم الجغرافى . ويحسب هذا التقويم حساب المتغيرات ، وفعلها المباشر أو غير المباشر على أوضاع الواقع الطبيعى . ويحتل هذا النصيب من التقويم الجغرافى مكانا مناسباً ، ومكانة وجيهة ، فى بؤرة العناية الجغرافية المعاصرة . وتقبل البحوث الجغرافية المعاصرة ، على دراسة الواقع الجغرافى

الطبيعي ، في المساحة المعنية ، بأسلوب منهجي جغرافي تطبيقي مناسب .

ومن خلال الدراسة الجغرافية الطبيعية المكثفة ، التي تعتمد على نتائج أو حصاد الدراسة الميدانية التطبيقية ، تتسنى الاضافة الجديدة . كما يتسنى حسن استخدام هذه الاضافة الجديدة ، التي يبوح بها الواقع الجغرافي ولا يخفيها عن العين الجغرافية الواعية ، في انجاز التقويم الجغرافي ، ثم في تسديد الرأي الجغرافي . ويصير هذا الرأي الجغرافي أمور التعامل مع الأرض والواقع الطبيعي السائد في ربوعها . كما يسند حسن الاستخدام وانتفاع الانسان بحضوره وسيادته عليها .

ومن خلال هذا العمق الدراسي ، الذي يوغل فيه البحث الجغرافي التطبيقي المعاصر ، تتوفر كل النتائج الجغرافية الممتازة ، حتى توضع بمهارة في خدمة حركة الحياة على صعيد الأرض . وقل أنها من خلال الرأي الجغرافي الذي لا يخيب ، توظف هذه النتائج الجغرافية توظيفاً مباشراً ، أو غير مباشر في الوقوف في صف الانسان وهو يتعامل أو وهو يستخدم الأرض . بل قل أن هذا التوظيف ، هو الذي يدعم حركة الحياة ، في ربوع الأرض ويشد أزر أنشطته الاقتصادية ، وتشكيلاته الاجتماعية ، ونظمه السياسية ، والإدارية ، ومستوياته الحضارية ، على صعيد المساحة المعنية ، في المكان وحجته المثل ، والزمان ومتغيراته التي لا تنتهي أبداً .

ومن ثم قل أن الجغرافية الطبيعية في شكلها المعاصر ، أصبحت لا تهتم بدراسة الأرض وعناصر الطبيعة ، في ربوعها ، جملة أو تفصيلاً ، دراسة جغرافية على مستوى الاهتمام المجرد أو المتجرد . بل قل أنها تركز هذه العناية وتلك الاهتمامات ، وتطوع نتائج البحوث الجغرافية الطبيعية ، لكي تكون في متناول حسن الاستخدام لحساب الانسان ، ولا شك ولا تشكيك في أن حسن استخدام هذه النتائج بعد تطويعها ، يؤمن حضور الانسان وينمي قدراته ويقوى قبضته على مستوى التعامل مع الأرض على بصيرة . وتسخر هذه البصيرة الأرض للانسان ، تسخير من يملك في يديه ، أهم وأجدى موجبات الانتصار والتفوق ، على صعيد المساحة المعنية ، في المكان ، وفي الزمان .

وتتولى الجغرافية البشرية ، وفروعها المتخصصة ، وهي تهتم بدراسة الانسان ، والعناصر والجوانب التي تشترك في صياغة حركة الحياة ، وتوجهاتها الاجتماعية ، والاقتصادية ، والحضارية ، والسياسية ، في المكان

والزمان . وفى بيان أوضاع وأحوال الواقع البشرى الكلى ، نصيبها المناسب أيضا من التقويم الجغرافى . ويحسب هذا التقويم الجغرافى ، حساب المتغيرات ، وفعلها المباشر وغير المباشر فى أوضاع حركة الحياة ، أو فى أحوال الواقع البشرى . ويحتل هذا النصيب من التقويم الجغرافى ، مكانا مناسباً ، ومكانة وجيهة ، فى بؤرة العناية الجغرافية المعاصرة . وتقابل البحوث الجغرافية المعاصرة ، على دراسة الواقع الجغرافى البشرى فى المساحة المعنية ، بأسلوب منهجى جغرافى . تطبيقى مناسب .

ومن خلال هذه الدراسة الجغرافية البشرية المكثفة ، التى تعتمد على سعة الاطلاع ، وعلى نتائج الدراسة الجغرافية الميدانية التطبيقية ، تتسنى . بل وتستجيب الاضافة الجديدة والمجددة : كما يتسنى حسن استخدام هذه الاضافة ، التى يبوغ بها الواقع الجغرافى البشرى ، ولا يخفيها عن العين الجغرافية الواعية ، فى انجاز التقويم الجغرافى ، ثم فى تسديد الرأى الجغرافى . ويبصر هذا الرأى الجغرافى السديد ، الانسان وحركة الحياة ، ويؤمن لها حسن استخدام الأرض والتعامل معها ، وبسط سيادته المتنامية عليها .

ومن خلال هذا العمق الدراسى ، الذى يوغل فيه البحث الجغرافى التطبيقى المعاصر ، تتوفر كل النتائج الجوهرية ، التى تضع الانسان وحركة الحياة ، فى مواجهة صريحة ومكشوفة ، مع قدراته التى يتعامل بها مع الأرض . وقل أنها من خلال الرأى الجغرافى الذى لا يخيب ، توظف هذه النتائج الجغرافية ، توظيفاً مباشراً أو غير مباشر ، فى الوقوف فى صف الانسان ، وهو يتعامل أو وهو يستخدم الأرض . بل قل أن هذا التوظيف ، هو الذى يدعم حركة الحياة فى ربوع الأرض ، ويشد أزر انشطته الاقتصادية ، وتشكيلاته الاجتماعية ، ونظمه السياسية ، ومستوياته الحضارية ، على صعيد المساحة المعنية ، فى المكان وحركته المثل ، وفى الزمان وحركة المتغيرات التى تتوالى ولا تنتهى أبداً .

ومن ثم ، قل أن الجغرافية البشرية فى شكلها المعاصر ، أصبحت لا تهتم بدراسة الانسان وحركة الحياة ، وعناصر هذه الحركة ، فى ربوع الأرض ، جملة أو تفصيلاً ، على مستوى الاهتمام المجرد أو المتجرد . بل قل أنها تركز هذه العناية وتلك الاهتمامات ، وتطوع النتائج الجغرافية البشرية ، لكى يرى الانسان نفسه ، ولكى يتلمس محصلة مهاراته وقدراته ، ولكى يتعرف على الواقع الحياتى فى اطار حركة الحياة التى

يعيشها ، حتى يدرك جيدا كيف ينمى مهاراته ، ويقوى قبضته ، من أجل تدارك أسباب الضعف أو القصور ، فى إطار التعامل الحياتى مع الأرض . ولا شك ولا تشكيك فى أن وضوح رؤية الانسان لنفسه ، فى زحمة حركة الحياة تفجر فى كل انسان ارادة التغيير ، وحسن الاستعداد والاقدام الرزين على هذا التغيير . وتفجير ارادة هذا التغيير . وحسن الاستعداد والاقدام على التغيير الرزين ، لا يتحقق أبدا ، فى غيبة الرأى الجغرافى وتوجيهاته السديدة . ويضع هذا الرأى الجغرافى أيدى الانسان على أهم وأجسدى موجبات الانتصار عند تحسين مستوى التعامل مع الأرض ، على صعيد المساحة المعنية ، فى المكان والزمان .



وهكذا ، يكون اهتمام علم الجغرافية المعاصرة ، وهو لا يفتر أو يتهاون أو يقصر ، بالأرض وبالظواهر الجغرافية الطبيعية ، وبالواقع الجغرافى الطبيعى . كما يكون اهتمام علم الجغرافية المعاصرة أيضا ، بالناس وبالظواهر الجغرافية البشرية ، وبالواقع البشرى . ويمتد هذا الاهتمام . لكى يشمل المتغيرات وكيف تؤثر على الواقع الجغرافى الطبيعى أو على الواقع الجغرافى البشرى ، على المدى القصير ، وعلى المدى الطويل ، وعلى المدى الجيولوجى . وقد نسف متابعة هذه المتغيرات الطبيعية أو المتغيرات البشرية ، لكى يتلمس اتجاه تأثيرها ، فى المستقبل القريب أو البعيد .

ويكون الاجتهاد الجغرافى المعاصر ، على مستوى التخصص الجغرافى الدقيق ، غاية فى التوفيق ، سواء ، وهو يتوجه الى معالجة الرؤية الجغرافية الطبيعية أو البشرية ، فى الماضى ، أو فى الحاضر أو وهو يتوجه الى متابعة متغيرات الرؤية الجغرافية ، من حين الى حين آخر . ويكون الاهتمام الجغرافى بهما أو بالعلاقة بينهما متوازنا ومتوازيا ، ومتزامنا .

وياتمس الاجتهاد الجغرافى المعاصر ، بعد كل شيء ، الكشف الحقيقى عن الصلة أو العلاقة التى لا تنتهى ، بين الانسان وحركة الحياة ، والأرض والمسرح الفسيح ، الذى يشهد أنشطة حركة الحياة . كما يلتمس الاجتهاد الجغرافى المتخصص ، التأثير المتبادل بينهما ، فى حدود المصلحة ، التى تكفل التعايش . وقل يدور البحث الجغرافى ، فى إطار الموضوعية ، لحساب الهدف الجغرافى ، بحثا عن ، من الذى يضبط ، وكيف يضبط ، وإلى أى حد يتأتى هذا الضبط ، ومن الذى ينضبط ، وكيف يتسأى الانضباط ، وإلى أى حد يتأتى هذا الانضباط . كما يلتمس البحث الجغرافى ، ولا يسكت

عن الكيفية التى يكون بموجبها منطق وفلسفات ، هذا الضبط والانضباط المتبادل . ومن ثم يعرف الاجتهاد الجغرافى المعاصر ، فى نهاية المطاف ، كيف يضع الهدف الجغرافى بحذافيره ، فى خدمة حركة الحياة ، واردة التغيير الى ما هو أفضل ، فى اطار الخطة التنموية ، الشاملة على صعيد المساحة المعنية ، اجتماعيا وحضاريا واقتصاديا ، فى الاقليم التخطيطي .

ويبدو أن الباحث الجغرافى ، يكون فى أمس الحاجة الى سعة الاطلاع والاحاطة بنتائج كل العلوم الطبيعية والانسانية ، لكى يتزود بخبرات ومهارات ومكتسبات علمية مفيدة . وتشهد هذه المهارات والمكتسبات العلمية ، ازور الاجتهاد الجغرافى المعاصر ، وهو على درب التجديد والتجويد الجغرافى . وقل ينبغى أن يعرف الباحث الجغرافى كيف يكون الأخذ من نتائج العلوم الأخرى ، وكيف يجيد التزود بهذا الرصيد العلمى لحساب البحث الجغرافى . هذا بالإضافة الى التزود بمهارة حسن استخدام هذه النتائج العلمية ، فى انجاز البحث الجغرافى سواء وهو يعال ، أو وهو يحلل ، أو وهو يلتمس العلاقات وموجبات الربط ، أو وهو يقدم على اجراء التقويم الجغرافى . ثم ينبغى أن يتحلى بعد ذلك كله ، بأكثر من مهارة ، فى الوصول الى صيغة الراى الجغرافى السديد .

ومع ذلك ، ينبغى أن يحذر الباحث الجغرافى ، وأن يتحفظ كثيرا ، فى ابداء الراى الجغرافى ، لكى يتجنب الوقوع فى خطيئة ، تقصص وظيفة غير الوظيفة الجغرافية . أو الاستغراق فى تخصص دقيق غير التخصص الجغرافى . ويجب أن يكون الباحث الجغرافى جغرافيا ، أولا وأخيرا ، وأن يظل جغرافيا ، فلا ينسلخ من جلده الجغرافى . وصحيح أن الباحث الجغرافى ينتهى الى الراى الجغرافى السديد ، ويملك أن يرشد بناء على هذا الراى ، وأن ينصح ، وأن يوصى ، لكى يستمع اليه وينتفع بنصيحته أو توصيته المهندس أو الاقتصادى ، أو غيرهم من المتخصصين الشركاء فى فريق المخططين ، ولكنه لا ينبغى أن يتجاوز الباحث الجغرافى دوره الوظيفى الجغرافى المتخصص الى دور تخصصى آخر . وهو ان فعل ، حتى ولو كان من غير قصد ، فانما يمهّد ، لكى ينسلخ من الانتماء الجغرافى ، انسلاخا يوقع به فى المحذور .

المصَادِرُ وَالْمَرَاجِعُ

أولاً - المراجع العربية :

- ١ - صلاح الدين الشامي : الفكر الجغرافى . سيرة ومسيرة ، الاسكندرية ، ١٩٨٠
- ٢ - صلاح الدين الشامي : الرحلة عين الجغرافية المبصرة فى الدراسة الميدانية ، القاهرة ، ١٩٨٢
- ٣ - صلاح الدين الشامي : التقويم الجغرافى . انطلاق التجديد والتجويد فى الفكر الجغرافى المعاصر . مجلة كلية الآداب ، جامعة صنعاء
- ٤ - صلاح الدين الشامي : الجغرافية دعامة التخطيط . القاهرة ، ١٩٧٦
- ٥ - صلاح الدين الشامي : الندية بين الطبيعة والانسان . منشورات قسم الجغرافية ، فى جامعة الكويت ، ١٩٨٥ .
- ٦ - جريفيت تايلور : الجغرافية فى القرن العشرين . (ترجمة د . محمد السيد غلاب وآخرون) ، القاهرة ، ١٩٧٤
- ٧ - روجر منسل : تطور الجغرافية الحديثة . (ترجمة د . محمد السيد غلاب ، د . دولت صادق) ، القاهرة ، ١٩٧٣
- ٨ - فريمان ، ت . و : الجغرافية فى مائة عام . (ترجمة د . عبد العزيز طريع شرف) الألف كتاب الثانى ٤ ، ١٩٨٦
- ٩ - يسرى الجوهري : الفكر الجغرافى والكشوف الجغرافية ، الاسكندرية ، ١٩٧٢
- ١٠ - يوسف أبو الحجاج : الجغرافية مغزاها ومرواها (ترجمة) الألف كتاب رقم ١٨٧

ثانيا - المراجع الأجنبية :

1. Beazley, R. : The Down of Modern Geography, London, 1897.
2. Bunbury, E.H. : A History of Ancient Geography London, 1883.
3. Freeman, T.W. : A Hundred Years of Geography, Duck Worth, 1961.
4. Freeman, T.W. : Geography and Planning, Hull, 1958.
5. Gibson, A. : Regional Planning and Development, Lieden 1955.
6. Hartshorne, R. : The Nature of Geography, A.A.A.G Lancaster Pennsylvania, 1939.
7. Hartshorne, R. : Perspective of the Nature of Geography, Murry 1959.
8. Kimble, G.H.T. : Geography in the Middle Ages, London, 1963.
9. Minshull, R.M. : Regional Geography; Theory and Practice, Hull. 1967.
10. Martin, A.F. : The Necessity of Determinism, TIBG No. 17, 1951.
11. Stamp, L.D. : Applied Geography, Pelican, 1960.
12. Scott., J. & Howarth, O.R. : History of Geography, London, 1913.
13. Taylor, G. : Geography in the Twentieth Century, London, 1953.
14. Turnock, D. : The Region in Modern Geography, Geog. Vol. LII 1967.
17. Wooldrige, S.W. & East, W.G. : The Spirit and Purpose of Geography, London 1964.

محتويات الكتاب

الصفحة

١١

بداية واقتراب

الفصل الأول علم الجغرافية الحديثة جوهر الهدف والتوجهات

١٧

تمهيد

١٨

نشأة علم الجغرافية والبحث عن الهدف

٢١

اهتمامات وتوجهات الجغرافية الحديثة

٣٠

توجهات الجغرافية الحديثة وصياغة الهدف الجغرافي

الفصل الثاني الجغرافية واهتمامات العمل الجغرافي

٤١

تمهيد

٤٢

علم الجغرافية ودراسة الأرض (الجغرافية الطبيعية)

٤٧

علم الجغرافية ودراسة الإنسان (الجغرافية البشرية)

الفصل الثالث توجهات المعالجة الجغرافية

٥٧

تمهيد

٥٧

حتمية الاقلاق عن المعالجة العتيقة

٥٩

توجه المعالجة الجغرافية الجديدة

٦٠

توزيع الظاهرة الجغرافية المعنية

٦٣

تحليل انتشار أو توزيع الظاهرة الجغرافية المعنية

تقصي العلاقة والربط بين الظاهرة الجغرافية المعنية والظواهر

٦٦

الأخرى

٦٨

المعالجة وتجسيد الرؤية الجغرافية

الفصل الرابع علم الجغرافية الحديثة وقضايا تحديد المكان والزمان

٧٣	تمهيد
٧٣	ارتباط المعالجة الجغرافية بالمكان والزمان
٧٤	التوجه الجغرافي لتحديد المكان
٧٨	العناصر الجغرافية وحبكة الاطار الاقليمي في المكان
٨٧	التوجه الجغرافي لتحديد الزمان
٨٩	العناصر الجغرافية ومضى التغيير على امتداد البعد الزمني في المكان والزمان

الفصل الخامس الفكر الجغرافي الحديث مضى سديد في العمل الجغرافي وتطور وشيد في الهدف الجغرافي

١٠١	تمهيد
١٠١	التفكير الجغرافي والعمل الجغرافي
١٠٣	التفكير الجغرافي المتفتح والتوجه الى التطوير
١٠٦	الحوار حول قضية العلاقة بين الانسان والطبيعة ، وتطوير الهدف
١١٠	حسم الحوار بداية التطور الحقيقي في صياغة الهدف الجغرافي

الفصل السادس التقويم الجغرافي ٢٠٠٠ والمضى في تطوير الهدف

١١٧	تمهيد
١١٧	التقويم الجغرافي وتجاوز الرؤية الجغرافية الى الراى الجغرافي
١٢٠	التقويم الجغرافي والعمل التطبيقي
١٢٤	العمل الجغرافي التطبيقي في خدمة التنمية الشاملة

الفصل السابع الجغرافية المعاصرة ومواجهة الأزمة

١٣٥	تمهيد
-----	-------

الصفحة.

١٣٧	أزمة التحول دون نضج الى الجغرافية المعاصرة
١٤١	أزمة إعادة النظر في بنية الجغرافية المعاصرة
١٥١	أزمة انسلاخ بعض الاهتمامات من صلب البنية العلمية الجغرافية

خاتمة

١٦٣	بيان وتعليق عن توجهات علم الجغرافية المعاصرة
١٧١	المراجع والمصادر
١٧٣	الفهرس

رقم الايداع ١٩٨٧/٣٩٥٧
الترقيم الدولى ٦ - ٣٤٧ - ١٠٣ - ٩٧٧

مطبعة اطلس
١١ ، ١٣ شارع سوق التوفيقية
تليفون : ٧٩٧٧٤٧ - القاهرة

To: www.al-mostafa.com